حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

محاكم دبي
DUBAI COURTS

التقرير السنوي
2023

ريادة عالمية وحلول قضائية ورقمية مبتكرة ومستدامة

صاحب السُّمو الشَّيخ

محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي

سمو الشّيخ

حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم

ولي عهد دبي، رئيس المجلس التنفيذي

سمو الشَّيخ

مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم

نائب حاكم دبي، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير المالية

سعادة الأستاذ الدكتور

سيف غانم السويدي

مدير محاكم دبي

نحو محاكم رائدة في الابتكار والاستدامة القضائية

أعبر لكم عن فخري واعتزازي بالجهود الجبارة التي بذلها فريق العمل والإنجازات البارزة التي تحققت خلال العام الماضي، في محاكم دبي وأؤكد أن هذا التّقرير يُعتبر مظهراً حيوياً من مظاهر التفاني المستمر في تقديم خدمات قضائية عالية الجودة وفعّالة لخدمة المجتمع وتلبية احتياجاته.

وإن هذا التقرير بما يتضمنه من رؤية ورسالة وأهداف الدائرة، بالإضافة إلى مؤشراتها الاستراتيجية، يقدم ملخصاً شاملاً لعمل جميع الوحدات التنظيمية، حيث شهد عام 2023 تحقيق العديد من النجاحات والإنجازات البارزة، بفضل الإصرار والتفاني الذي أبداه كل منتسب في محاكم دبي، وقد بينت بيانات التقرير أن المحاكم شهدت تقدماً ملموساً في مختلف المجالات، بما في ذلك زيادة الكفاءة في إدارة الملفات القضائية، وتحسين جودة الخدمات المقدمة، وتطوير البنية التحتية التكنولوجية لتيسير وتسريع عمليات العدالة.

وفي النهاية نحن نؤمن بأن كل تحدٍ نواجهه نعتبره فرصة للإبداع والتقدم، وأن التحديات تشكل دافعاً لابتكار الحلول الجديدة وتطوير الخدمات القضائية، وبتحقيق هذه الغاية، نسعى جاهدين لتوفير كل الخدمات الرقمية بسهولة الوصول إليها، وذلك لتحقيق أسمى الغايات المتمثلة في تحقيق السعادة والتطور المستمر لمستوى الرّفاهية للمجتمع بأسره.

الهيكل التنظيمي لمحاكم دبي

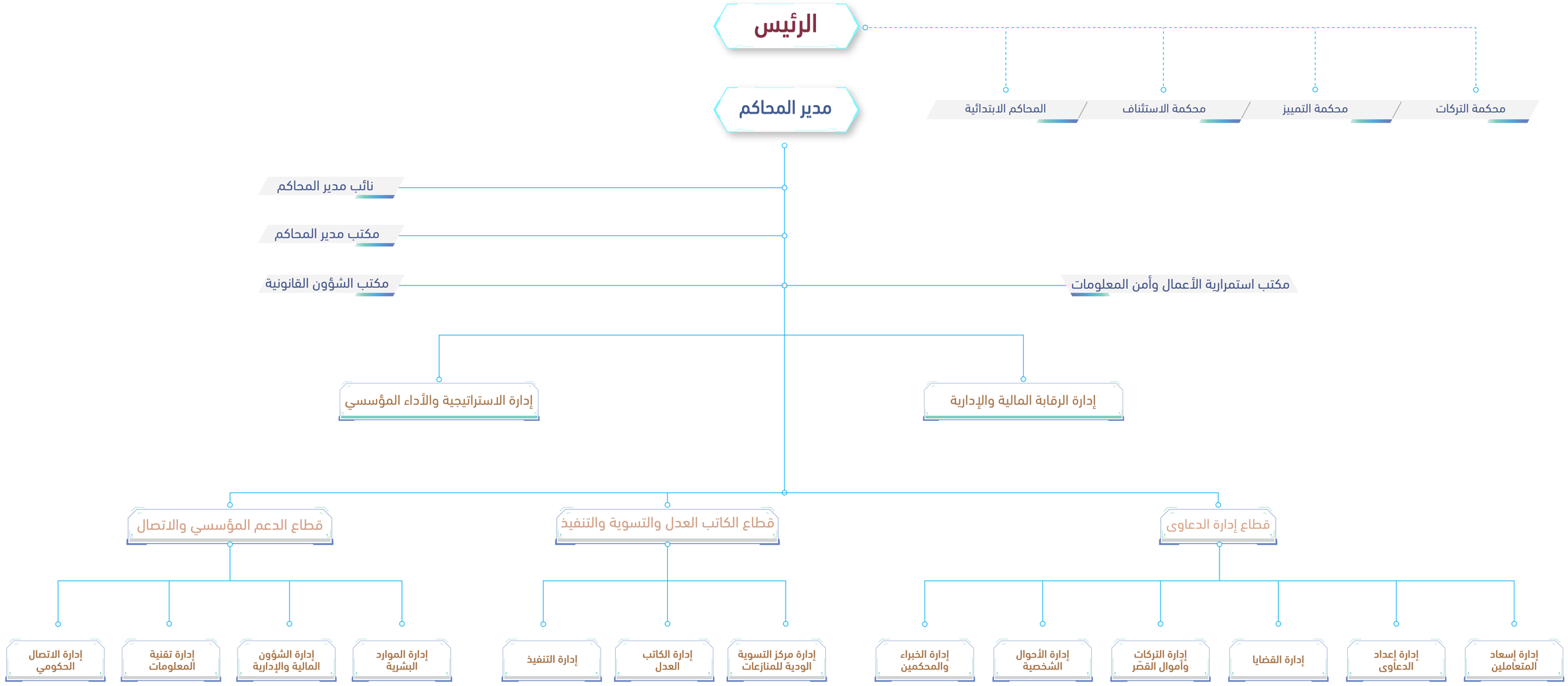

الفهرس الرئيسي
1
2
3
4
5
6

مقدمة التقرير

تُعد محاكم دبي من الأنظمة القضائية الرائدة في العالم، وتسعى باستمرار إلى تعزيز الجودة والابتكار في خدماتها القضائية، وتستند إليها العديد من الدول والمؤسسات الأخرى كنموذج رائد في تحقيق العدالة وتقديم الخدمات القضائية الفعّالة والمبتكرة.

وتكشف مؤشرات التقرير السنوي للعام 2023، عن تحقيق المحاكم نتائج مميّزة في عدد من مؤشراتها، فقد بلغت نتائج استبيانات السعادة نسبة سعادة المتعاملين 97%، ونسبة سعادة الشركاء 98%، ونسبة سعادة الموردين 99%، وهذه النتائج تعكس التزام المحاكم بتوفير خدمات عالية الجودة، وتجربة متميّزة لجميع الأطراف المعنية.

وتُعتبر المحاكم أيضاً رائدة في مجال الاستدامة، حيث تعمل بنسبة 100% بدون ورق، ما يساهم في تقليل انبعاثات الكربون بما يقدّر بحوالي 373 طناً.

وتسعى المحاكم أيضاً للتواصل المباشر والفعّال مع المجتمع، حيث بلغ إجمالي المتفاعلين على وسائل التواصل الاجتماعي 7,941,648 شخصاً وتعكس هذه الأرقام، الالتزام المستمر بتعزيز التواصل والتفاعل مع المجتمع وتلبية احتياجاته.

وقد تحققت أيضاً نتائج ممتازة في تطبيق نظام شكاوى المتعاملين، حيث بلغت النسبة العامة لسعادة المتعامل 99.3%.

كما تتمتع محاكم دبي بشبكة واسعة من الشركاء الاستراتيجيين، حيث يبلغ إجمالي عددهم 89 شريكاً، ما يعزز التعاون ويعمل على تعزيز الخدمات القضائية.

وفيما يتعلق بالأداء القضائي، بالنسبة للدعاوى المدنية قامت محاكم دبي بإنجاز عدد 36,468 دعوة في المحاكم الابتدائية و13,483 دعوة في محكمة الاستئناف، فيما وصل عدد الدعاوى المنجزة إلى 4,919 دعوة في محكمة التمييز، وبالنسبة لإجمالي القضايا الجزائية المنجزة بلغ عدد القضايا 33,473 قضية في المحاكم الابتدائية و10,059 قضية في محكمة الاستئناف و1,048 قضية في محكمة التمييز.

تحققت أيضاً نجاحات كبيرة في تطوير الخدمات الرقمية وتبسيط الإجراءات القضائية، وتم تطبيق نظام الدعاوى القضائية الإلكترونية ونظام التوثيق الرقمي، مما سهّل وسرّع عمليات التقدم بالدعاوى والحصول على الوثائق القانونية.

بالإضافة إلى ذلك، تم تنظيم العديد من الفعّاليات والمؤتمرات القضائية والتدريبية لتعزيز المعرفة وتبادل الخبرات في مجال القضاء.

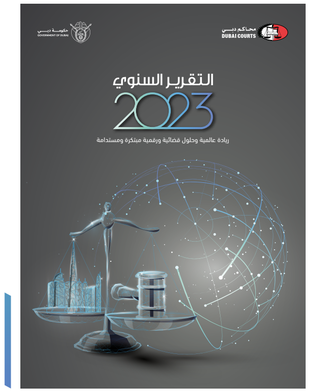

صدر هذا التقرير بإشراف:

- السادة أعضاء الهيئة القضائية
- إدارة الاستراتيجية والأداء المؤسسي

يسعدنا تواصلكم معنا عبر:

البريد الإلكتروني: dcstragrp@dc.gov.ae

هاتف: 97143347777+

صندوق البريد: 4700 دبي، الإمارات العربية المتحدة

فهرس المحتويات

الباب الأول: استراتيجية المحاكم

استراتيجية محاكم دبي
تفوق في نتائج السعادة
الاستدامة في محاكم دبي
جسر الاتصال الفعّال مع المجتمع
أداء استثنائي لنظام شكاوى المتعاملين
نتائج الأداء المعتمدة لمنصة 04
توسيع الشراكات الاستراتيجية

الباب الثاني: مؤشّرات الأداء العامة للمحاكم

الطلبات الذكية
نشر الأحكام القضائية
عدد الجلسات عن بعد
تعريف المؤشرات
المحاكم الابتدائية
محكمة الاستئناف
محكمة التمييز
محكمة التركات

الباب الثالث: مؤشرات التزام إدارات المحاكم بتحقيق التميّز

قطاع إدارة الدعاوى
الأحوال الشخصية: التسويات والإصلاح الأسري
إعداد الدعاوى: معاونة فنّيّة للقضاة
قطاع الدعم المؤسسي والاتصال
مؤشرات البنية التحتية التقنية
قطاع الكاتب العدل والتسوية والتنفيذ
ضمان إنفاذ الأوامر القضائية

الباب الرابع: إنجازات وأعمال المحاكم

جائزة "الحكومة الرقمية" لدول مجلس التعاون الخليجي
جائزة الموارد البشرية الخليجية لعام 2023
جائزة الإمارات تبتكر
عضوية منظمة الاتحاد الدولي لمأموري الضبط القضائي
عضوية الاتحاد العالمي للدراسات المستقبلية
مقارنات معيارية ودراسات تطوّر الأداء المؤسسي
المكتب الفني في محكمة التمييز
خدمات رقمية لإسعاد المتعاملين
المكتبة القانونية

الباب الخامس: فعاليات وأنشطة المحاكم

المبادرات والأنشطة والفعاليات
مبادرة محاكم الخير
زيارات لتحسين الممارسات
استمرارية الأعمال
منصة المتسوق السري
محاكم دبي أفضل جهة صديقة لأصحاب الهمم

الباب السادس: الهوية الإعلامية

إحصائيات النشر للأخبار الصحفية
الإصدارات
التغطية الإعلامية
خاتمة التقرير

1

استراتيجية المحاكم

- استراتيجية محاكم دبي
- تفوق في نتائج السعادة
- الاستدامة في محاكم دبي
- جسر الاتصال الفعّال مع المجتمع
- أداء استثنائي لنظام شكاوى المتعاملين
- نتائج الأداء المعتمدة لمنصة 04
- توسيع الشراكات الاستراتيجية

استراتيجية محاكم دبي

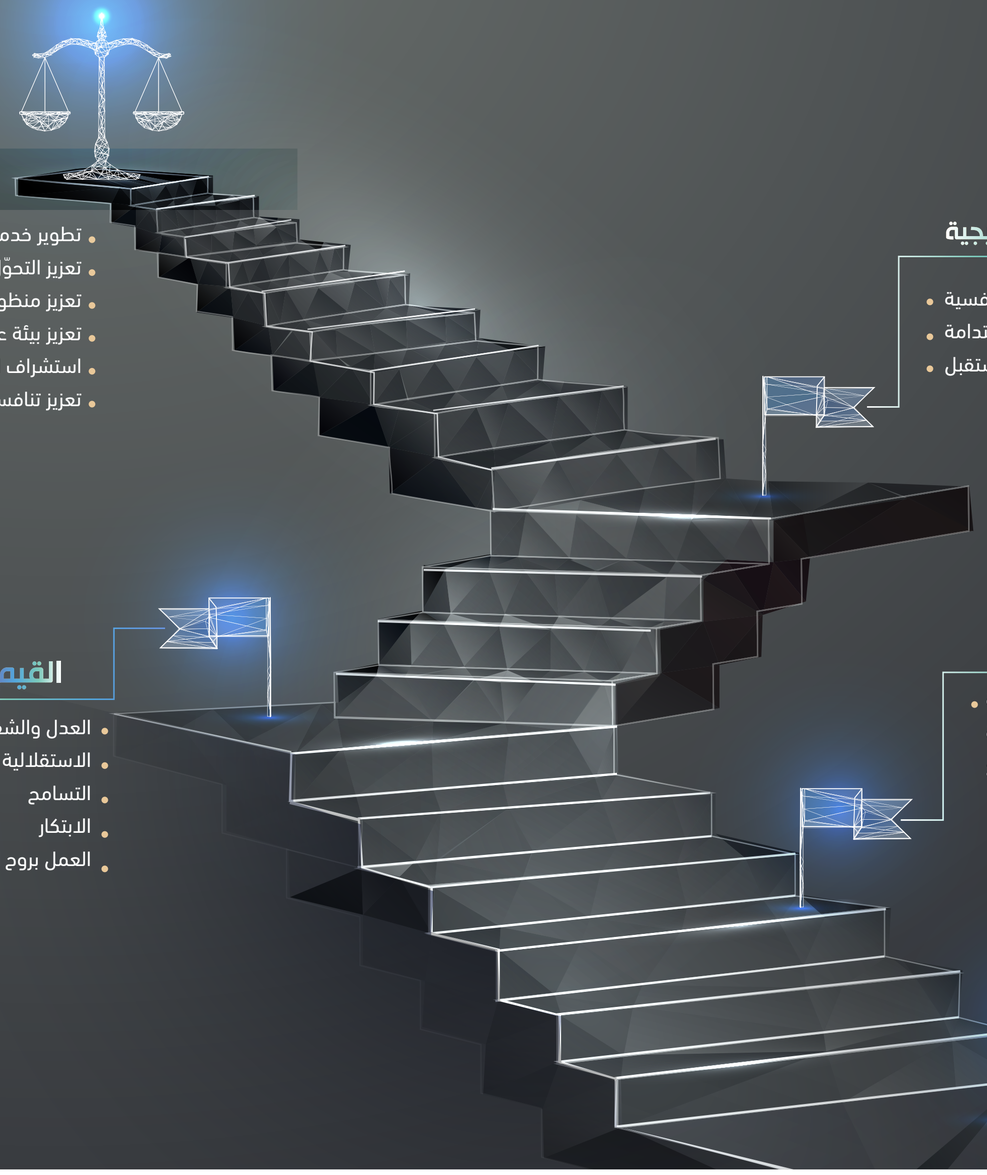

الغايات

- تطوير خدمات قضائية رياديّة تدعم جودة الحياة.
- تعزيز التحوّل الرقمي.
- تعزيز منظومة عمل رشيقة لضمان الحوكمة المؤسسية واستمرارية الأعمال.
- تعزيز بيئة عمل داعمة للابتكار.
- استشراف المستقبل وتطوير الخطط الاستباقية.
- تعزيز تنافسية الأداء والثقة في النظام القضائي.

المحاور الاستراتيجية

- الريادة والتنافسية
- الذكاء والاستدامة
- الابتكار واستشراف المستقبل

القيم

- العدل والشفافية
- الاستقلالية القضائية
- التسامح
- الابتكار
- العمل بروح الفريق

الرسالة

- تحقيق عدالة نافذة تتّسم بالدقة والسرعة وتقديم خدمات قضائية مُيسّرة الوصول للجميع

الرؤية

- محاكم رائدة متميزة عالمياً

تفوق في نتائج السعادة

نتائج استبيانات السعادة في محاكم دبي

في عام 2023، حققت محاكم دبي نتائج ملفتة في قياس مستوى السعادة ضمن مختلف الفئات المستفيدة، حيث بلغت نسبة سعادة الموظفين 93%، ما يدل على الارتياح الذي يشعرون به تجاه بيئة العمل والدعم المقدّم لهم في أداء مهامهم بكفاءة، وبسبب الجودة العالية للخدمات التي تقدّمها المحاكم والتجاوب الفعّال مع احتياجات المتعاملين، بلغت نسبة سعادة المتعاملين 97%، كما أن الثقة والسعادة العامة لدى المجتمع تجاه نظام العدالة والخدمات القضائية المقدَّمة، جعلت نسبة سعادة المجتمع عن الخدمات القضائية التي تقدمها محاكم دبي تصل إلى 88%.

وبسبب الثقة والتعاون القوي بين محاكم دبي وشركائها في توفير الموارد والخدمات اللازمة، حققت محاكم دبي نسبة سعادة 98% من الشركاء والجهات الشريكة، فيما بلغت نسبة سعادة الموردين 99%.

وتتويجاً للجهود المبذولة لتحسين تجربة المستخدم، وتوفير خدمات سهلة الوصول ومبتكرة من خلال استخدام التكنولوجيا، بلغت نسبة السعادة عن الخدمات الإلكترونية والرقمية، 90% و82%، على التوالي.

نتائج مؤشّرات السعادة بمحاكم دبي (من خلال طرح سؤال عن مدى السعادة)

تلتزم محاكم دبي بتقديم خدمات ذات جودة عالية لتحقيق سعادة جميع الأطراف المعنية، ولقياس مستوى السعادة في محاكم دبي بين جميع الفئات المستفيدة، تم إجراء استطلاع رأي من خلال طرح سؤال عن مدى السعادة، وأظهرت النتائج أن نسبة سعادة الموظفين بلغت 96%، ما يعكس التزامهم وارتياحهم في بيئة العمل.

وبسبب جودة الخدمات المقدَّمة والتجاوب الممتاز مع احتياجات المتعاملين، بلغت نسبة سعادة المتعاملين 96%، وبلغت نسبة سعادة المجتمع 85% ما يعكس ثقة المجتمع عن الخدمات القضائية.

نتائج السعادة وفق استبيانات حكومة دبي

وفقاً لنتائج استبيان حكومة دبي لسعادة المتعاملين، فقد تم تسجيل نسبة سعادة تبلغ 73% في عام 2021، وارتفعت إلى 82% في عام 2022، وفي عام 2023 وصلت نتيجة دراسة سعادة المتعاملين الصادرة عن المجلس التنفيذي إلى 92.1%. وبالنسبة لنتائج استبيان حكومة دبي لسعادة الموظفين، فقد تم تسجيل نسبة سعادة تبلغ 88% في عام 2021، وانخفضت بقليل إلى 87% في عام 2022، أما بالنسبة لعام 2023 وصلت نتيجة دراسة سعادة الموظفين الصادرة عن المجلس التنفيذي إلى 83.56%.

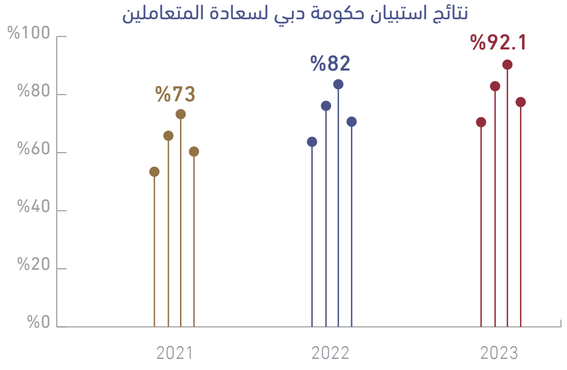

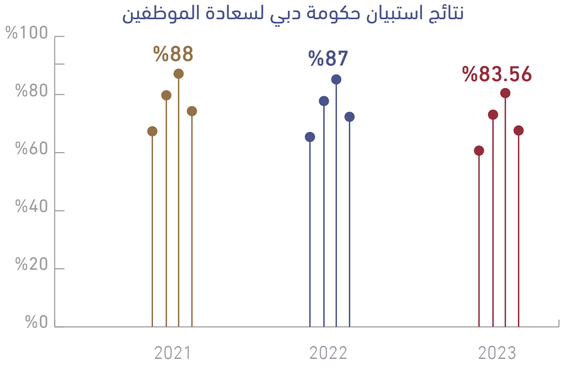

الاستدامة في محاكم دبي

تُدرك محاكم دبي أهمية تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة، وتأخذ ذلك بعين الاعتبار عند وضعها لخطط مبادراتها وتنفيذها على أرض الواقع، والتي تتوافق مع رؤية دولة الإمارات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويرتكز دور محاكم دبي في هذا السياق، على إطلاق المبادرات المختلفة التي تتضمن برامج وأنشطة ومجالس، تدعم مسيرة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتأخذها قدماً نحو الأمام.

كما تسعى محاكم دبي للمشاركة في الحد من الأثر البيئي السلبي، وإقامة المباني المستدامة، حيث تم تحقيق المواصفات البيئية في عمليات الشراء والتعاقد واستخدام المواد الصديقة، بما يضمن المحافظة على البيئة بنسبة 100%.

كما تم تحقيق مؤشرات إيجابية فيما يتعلق بالأثر البيئي، ونتائج إيجابية تتعلق بالمؤشرات الاستراتيجية الخاصة باستهلاك الورق والأحبار تبعاً للتوجهات الحكومية (محاكم لا ورقية) 100%

وطبّقت محاكم دبي ضمن المباني الجديدة التابعة لها، شروط الاستدامة حسب المعايير والاشتراطات، من خلال:

تشجير حدائق المباني والإنارة الطبيعية في المباني الجديدة، إضافةً إلى استخدام أجهزة معتمدة من قبل هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس.

كما عملت على تقليل صرف الكهرباء من خلال استخدام الطاقة الشمسية، وتقليل الانبعاثات الكربونية من خلال استخدام المصابيح LED، والالتزام بمعايير البناء حسب مواصفات الاستدامة من قبل (بلدية دبي).

نتائج الاستدامة

توفير الطاقة

انخفاض صافٍ قدره 1,277 وحدة إضاءة في استهلاك الطاقة، ما أدى إلى توفير حوالي 169,584 كيلو واط ساعي.

العام	الضوء القديم (Nos)	القدرة (كيلو واط)	الصمام الثنائي الباعث للضوء (Nos)	القدرة (كيلو واط)	التوفير (كيلو واط)
2021	895	64,440	677	21,664	42,776
2022	1,736	124,992	977	31,264	93,728
2023	587	42,264	287	9,184	33,080
الإجمالي	**3,218**	**231,696**	**1,941**	**62,112**	**169,584**

توفير ما يقارب 373 طناً من انبعاثات الكربون

وفقاً لهيئة كهرباء ومياه دبي، فإن معدّل الانبعاثات يبلغ حوالي 0.367 كجم من ثاني أكسيد الكربون لكل كيلو واط ساعي. وبالتالي، فإن التوفير المحقق يعادل 373 طن.

إجمالي توفير الطاقة من الألواح الشمسية

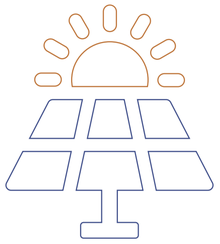

إجمالي الطاقة	2023	2022	2021
1,013,643	**332,800**	**339,040**	**341,803**

● الطاقة (كيلو واط / ساعة)

نظام تخزين المياه الناتج عن عملية التكييف

تبلغ سعة التخزين حوالي 20 متراً مكعباً يومياً، وهو ما يعادل 5,283 غالوناً يتم استخدامها في الزراعة، مما يقلل من استهلاك المياه.

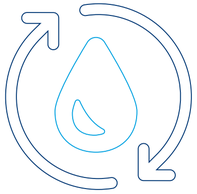

مياه الصرف الصحي المعاد استخدامها في الري (غالون)

دائرة الصرف الصحي في بلدية دبي – المحاكم العمالية

2023	2022	2021
1,200,000	**1,200,000**	**960,000**

جسر الاتصال الفعّال مع المجتمع

تحظى محاكم دبي بتواصل فعّال مع المجتمع، من خلال مجموعة متنوعة من القنوات الاجتماعية الرئيسية. وتوفّر هذه القنوات وجهاً مرئياً للتواصل والتفاعل مع الجمهور، وتعزز الشفافية والتواصل الفعّال.

وبحسب الاحصائيات الأخيرة، يتابع صفحة محاكم دبي على فيسبوك 39,856 متابعاً، في حين يبلغ عدد المتابعين على منصة إكس 55,649 متابعاً. كما يتابع القناة الرسمية للمحاكم على يوتيوب 1,570 شخصاً.

ويجذب حساب محاكم دبي على إنستغرام انتباه عدد كبير من الأشخاص، حيث يصل عدد المتابعين إلى 111,937 متابعاً بالإجمال، فيما يبلغ عدد الذين يستفيدون من المحتوى ويتفاعلون معه عبر جميع القنوات المذكورة 7,941,648 شخصاً.

1,570	55,649	111,937	39,856
1,724,115	2,759,286	2,147,286	1,310,961

مساحات منصة إكس ترصد ردود الفعل

العام	إجمالي عدد مساحات منصة إكس
2023	4

عناوين المواضيع المطروحة في مساحة منصة إكس

- منظومة تنفيذ الأحكام
- أحكام الخطبة والعدول عنها
- إدارة المشاريع الهندسية والمشكلات الناتجة عنها
- إجراءات تسجيل دعاوى التركات والطعن على الأحكام الصادرة فيها

الإجمالي
209,012
7,941,648

الموقع الإلكتروني www.dc.gov.ae

تقييم حساب محاكم دبي على خرائط غوغل 5/3.4

المتابعون
المتفاعلون

أداء استثنائي لنظام شكاوى المتعاملين

تميّزت محاكم دبي في تطبيق نظام شكاوى المتعاملين بأداء استثنائي خلال عام 2023، وتم معالجة وإغلاق 39 شكوى بنجاح خلال نفس الفترة، ما يعكس قدرة المحاكم على التعامل مع المشكلات وحلّها بشكل فعّال.
ويؤكد على التزام المحاكم بالاستجابة السريعة والفعّالة لمتطلبات المتعاملين، مما يعزز ثقتهم في النظام القضائي.

39
عدد شكاوى المتعاملين الفعلية والمغلقة لسنة 2023

%99.3
النسبة العامة لسعادة المتعامل

نتائج الأداء المعتمدة لمنصة 04

سجلت محاكم دبي عبر منصة 04 إجمالي عدد مشاركات 625، وأظهرت نتاج الاستبيان أن نسبة سعادة المتعاملين والموظفين عن المنصة بلغت 99.5%، وهي بمستوى أداء إيجابي مقارنة بالمستهدف البالغ 75%.

625
عدد الاقتراحات المسجلة

نسبة الرّضا

توسيع الشراكات الاستراتيجية

تهدف محاكم دبي إلى توسيع شبكة الشركاء وتعزيز التعاون معهم، لتحقيق أهدافها ورؤيتها في تقديم نظام قضائي متطور ومبتكر، حيث تتمتع محاكم دبي بشبكة واسعة من الشركاء بمجموع 89 شريكاً.

ويتوزع الشركاء على عدة تصنيفات مختلفة منها 61 شريكاً حكومياً، و28 شريكاً شبه حكومي وخاص، و17 شريكاً أكاديمياً، إضافة إلى ذلك، يوجد 48 شريكاً استراتيجياً، و28 شريكاً معرفياً، وشريك واحد في مجال الإعلام، و13 شريكاً في مجال العمليات.

وتعزز هذه الشراكات الاستراتيجية، قدرة محاكم دبي على تقديم خدمات قضائية متميّزة، وتعمل على تعزيز التعاون والتبادل المعرفي والتطوير المستدام في مجال القضاء.

تصنيف الشركاء
2023

2

مؤشّرات الأداء العامة للمحاكم

- الطلبات الذكية
- إحصائية نشر الأحكام القضائية
- عدد الجلسات عن بعد
- تعريف المؤشرات
- المحاكم الابتدائية
- محكمة الاستئناف
- محكمة التمييز
- محكمة التركات

الطلبات الذكية

في عام 2020، تم الوصول إلى نسبة اكتمال رقمية بلغت 100% وفقاً لتعريف فريق جيس، وهي نسبة اكتمال التحول على القنوات الرقمية من مرحلة تقديم الخدمة إلى انتهائها واكتمالها للمتعامل.

وفي عام 2023، شهدت محاكم دبي تزايداً في استخدام الطلبات الذكية للتعامل مع القضايا المختلفة. وفقاً للإحصائيات، فقد تم تقديم ما مجموعه 872,414 طلباً ذكياً خلال العام في جميع المحاكم.

وتَبرز المحاكم بأداء متميّز في مجال الطلبات الذكية، فعلى سبيل المثال: تمت معالجة 32,005 طلبات ذكية في محكمة الاستئناف بنجاح، في حين تمت معالجة 51,132 طلباً في المحكمة التجارية الابتدائية، ومعالجة 33,316 طلباً في المحكمة العمالية الابتدائية.

وتعكس هذه الأرقام، قدرة المحاكم على تسهيل العمليات وتحسين كفاءة العمل القضائي، نتيجةً لزيادة الإقبال على استخدام الطلبات الذكية، وبفضل هذه التقنية المتقدمة، يتم تقديم خدمات أسرع وأكثر فاعلية للمتعاملين، مما يسهم في تحقيق سعادة أكبر للجمهور.

نشر الأحكام القضائية على موقع محاكم دبي الإلكتروني

تم نشر إحصائية على موقع محاكم دبي الإلكتروني، توضح عدد الأحكام القضائية التي صدرت في عام 2023، وفيما يلي مجموع الأحكام لكل محكمة:

إحصائية نشر الأحكام القضائية على موقع محاكم دبي الإلكتروني 2023

عدد الجلسات عن بعد مفضَّلة حسب دليل الخدمات

المحكمة	عدد الجلسات عن بُعد	عدد الجلسات حضورياً	إجمالي عدد الجلسات	نسبة التقاضي عن بُعد
محكمة التمييز	580	0	580	%100
محكمة الاستئناف	1,491	0	1,491	%100
المحكمة المدنية الابتدائية	676	47	723	%93.5
المحكمة التجارية الابتدائية	1,431	0	1,431	%100
المحكمة العمالية الابتدائية	1,395	2	1,397	%99.85
المحكمة العقارية الابتدائية	673	0	673	%100
محكمة الأحوال الشخصية	988	38	1,026	%96.3
محكمة التنفيذ	205	0	205	%100
محكمة التركات	66	15	81	%81.5

الدوائر	عدد الجلسات عن بُعد	عدد الجلسات حضورياً	إجمالي عدد الجلسات	نسبة التقاضي عن بُعد
دوائر إدارة الدعاوى الطعون	224	20	244	%91.8
دوائر إدارة الدعاوى الاستئنافية	2,339	0	2,339	%100
دوائر إدارة الدعاوى الابتدائية	3,681	0	3,681	%100
دوائر إدارة الدعاوى التركات	136	0	136	%100
دوائر تظلمات نزاعات مركز التسوية	50	0	50	%100
التسوية الودية للمنازعات	2,312	143	2,455	%94.17
دوائر تسويات أحوال شخصية	791	3	794	%99.6
دوائر الإصلاح والتوجيه الأسري	1,606	1,057	2,663	%60.3
دوائر الباحث الاجتماعي	0	186	186	%0
اللجان القضائية الخاصة	188	177	365	%51.5

إجمالي عدد الجلسات (المحاكم + الدوائر)	عدد الجلسات عن بُعد	عدد الجلسات حضورياً	إجمالي عدد الجلسات	نسبة التقاضي عن بُعد
	18,832	1,688	20,520	%91.8

الدعاوى المدنية المنجزة

المحكمة	العدد
المحاكم الابتدائية	36,468
محكمة الاستئناف	13,483
محكمة التمييز	4,919

القضايا الجزائية المنجزة

المحكمة	العدد
المحاكم الابتدائية	33,473
محكمة الاستئناف	10,059
محكمة التمييز	1,048

تعريف المؤشرات

المؤشر	التعريف
معدّل زمن الانتظار إلى الجلسة الأولى باليوم	معدَّل عدد الأيام من تاريخ التسجيل إلى تاريخ أول جلسة
الدعاوى المتداولة لأكثر من سنة	الدعاوى التي سُجِّلت منذ أكثر من سنة ومازالت متداولة
عمر الدعاوى المتداولة (نسبة الدعاوى أكثر من سنتين)	الدعاوى التي سُجِّلت منذ أكثر من سنتين ومازالت متداولة
معدَّل الحكم من أول جلسة	مدة تداول الدعوى من تاريخ أول جلسة حتى إصدار الحكم
معدّل الفصل العام	نسبة الأحكام الصادرة مقارنة بالدعاوى المسجَّلة خلال العام
معدّل دقة الأحكام الجزئية	معدّل الأحكام (الجزئية) المؤّيدة من الأحكام التي تمّ الطعن عليها
معدّل دقة الأحكام الكُلّيّة	معدّل الأحكام (الكُلّيّة) المؤّيدة من الأحكام التي تمّ الطعن عليها
نسبة الدعاوى المتداولة أحوال نفس مسلمين لأكثر من سنة	الدعاوى التي سُجِّلت منذ أكثر من سنة ومازالت متداوَلة
نسبة الدعاوى المتداولة أحوال نفس غير مسلمين لأكثر من سنة	الدعاوى التي سُجِّلت منذ أكثر من سنة ومازالت متداوَلة
الإنتاجية القضائية	معدَّل عدد الأحكام التي يصدرها القاضي خلال العام
المعدَّل العام لمدة التنفيذ من تاريخ تمام الإعلان	عدد الأيام من تاريخ تمام الإعلان على عدد قضايا التنفيذ
مؤشّر أوامر الأداء	متوسط المدة اللازمة لصدور أمر الأداء وإنفاذ العقود التجارية منذ القيد ولغاية صدور الأمر

سعادة القاضي
خالد يحيى الحوسني
رئيس المحاكم الابتدائية

المحاكم الابتدائية:
الارتقاء بكفاءة الأداء الداخلي ورفع الإنتاجية

ترصد المحاكم الابتدائية أداءها عبر بطاقات الأداء القضائية، ونظام "راصد" لمؤشّرات العمل القضائي، الذي يوفّر أداة موحّدة لتعزيز الحوكمة المؤسسية، بما يضمن تحقيق الغايات الاستراتيجية وزيادة فاعلية وتميّز العمليات الرئيسية، والارتقاء بكفاءة الأداء الداخلي ورفع الإنتاجية، من خلال فهم ومتابعة النتائج الفعلية بشكل تسلسلي وتكاملي ومترابط، من المستوى الاستراتيجي إلى المستوى التشغيلي، وصولاً إلى مستوى أداء كل دائرة قضائية وكل قاضٍ، وقد سجّل النظام معدّلات أداء مرتفعة في المؤشّرات خلال عام 2023.

معدل مدة الحكم من أول جلسة

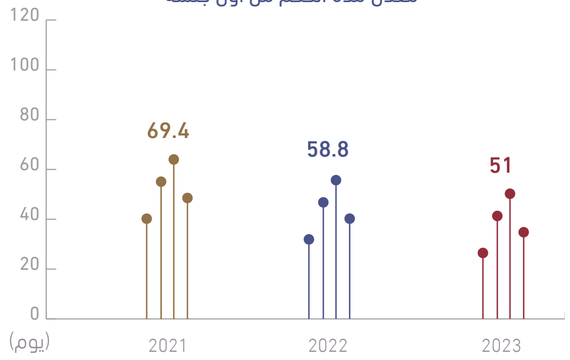

معدل مدة الحكم من تاريخ التسجيل

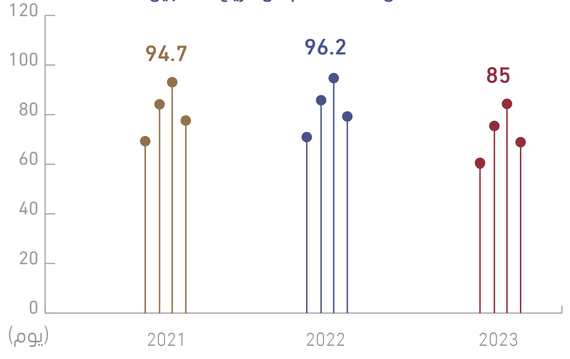

معدل الفصل العام

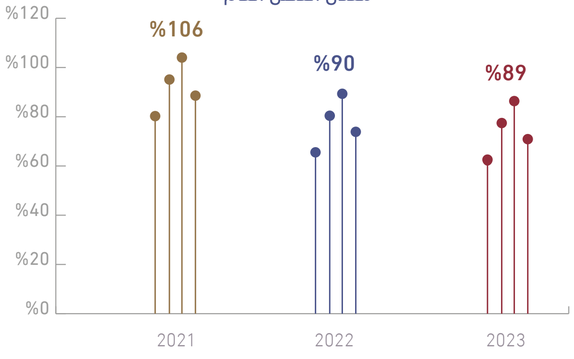

معدل دقة الأحكام والتأييد

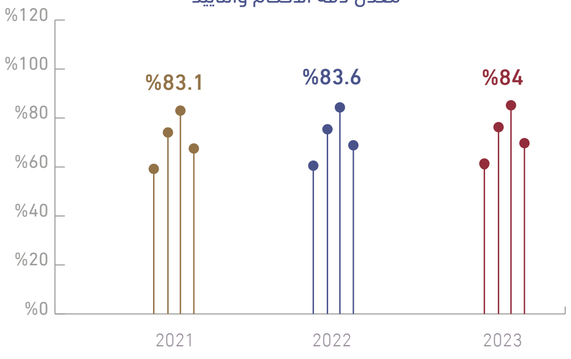

معدل الإسناد

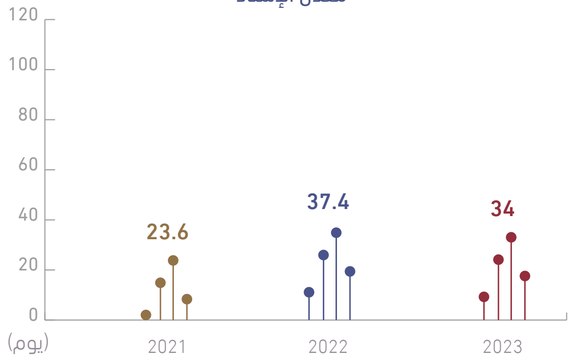

الدعاوى المتداولة أكثر من سنة

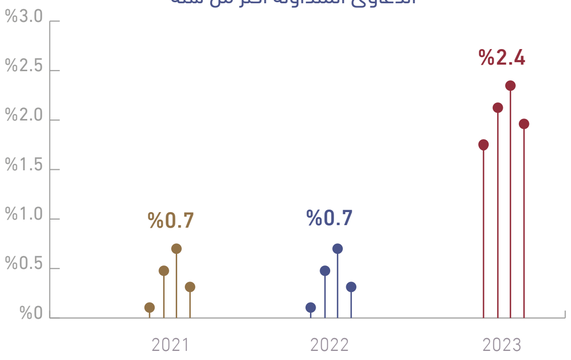

المحكمة العمالية الابتدائية

إحدى المحاكم المتخصصة في المحاكم الابتدائية. يترأسها رئيس يتبع من حيث الإشراف الإداري لرئيس المحاكم الابتدائية.

تختص المحكمة العمالية الابتدائية، بالنظر في كافة الدعاوي الناشئة عن تطبيق أحكام القوانين واللوائح المنظمة لعلاقات العمل، (القانون الاتحادي رقم 8 لسنة 1980 وتعديلاته، والمرسوم بقانون اتحادي رقم 33 لسنة 2021 في شأن تنظيم علاقات العمل، والقانون الاتحادي رقم 10 لسنة 2017، والمرسوم بقانون رقم 9 لسنة 2022 بشأن عمال الخدمة المساعدة)، وهي الدعاوى التي يرفعها العامل ضد صاحب العمل الاعتباري والطبيعي في القطاع الخاص، بخصوص حقوقه الناتجة عن الرابطة العقدية، بموجب قانون تنظيم علاقات العمل وقانون عمال الخدمة المساعدة المشار إليهما، أو تلك التي يرفعها صاحب العمل ضد العامل والدعاوى المتقابلة من الطرفين.

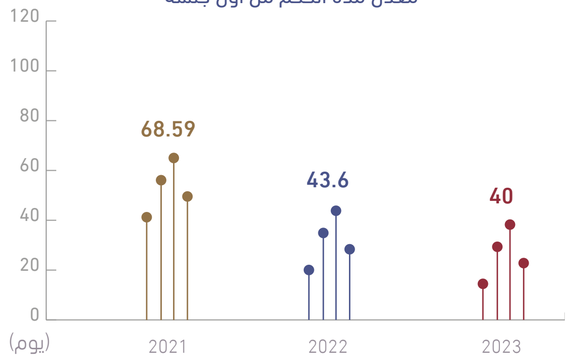

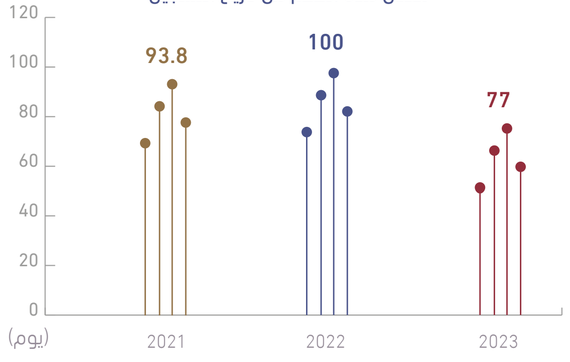

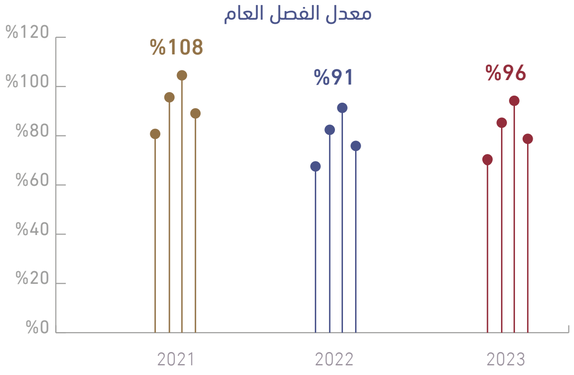

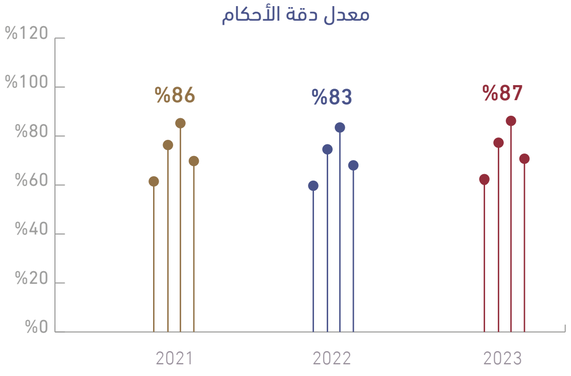

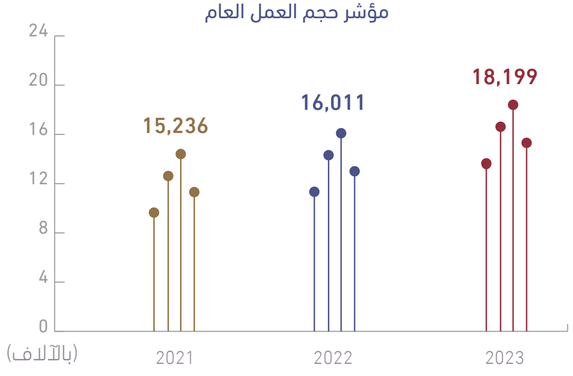

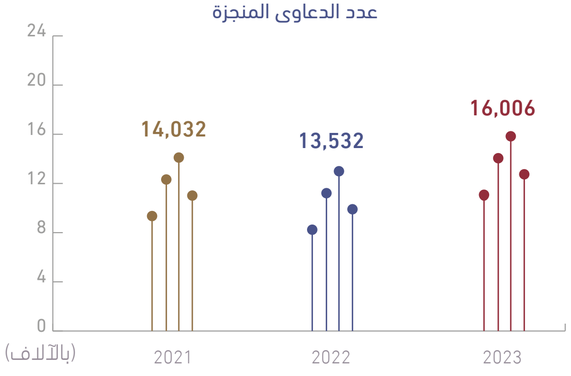

محكمة الأحوال الشخصية

هي إحدى المحاكم المتخصصة التي تتبع المحاكم الابتدائية. يتولى إدارتها رئيس محكمة الأحوال الشخصية والذي يشرف إدارياً على عدد من السادة القضاة المتخصصين في قانون الأحوال الشخصية.

تختص هذه المحكمة بالنظر في الدعاوى الأسرية بجميع فروعها، مثل دعاوى أحوال النفس للمسلمين وغير المسلمين، إضافةً إلى دعاوى التركات للمسلمين وغير المسلمين، ودعاوى أحوال المال للمسلمين وغير المسلمين وإصدار الأحكام والقرارات في الطلبات والنزاعات المتعلقة بها، إلى جانب العمل الولائي للمحكمة والمتعلق بإصدار الإشهادات الشرعية والتصديقات والإعلامات الشرعية، كما تعتمد المحكمة طبقاً لقانون الأحوال الشخصية قبل رفع الدعوى على بدائل التقاضي بالإصلاح والتسوية بين الزوجين وبين أفراد الأسرة، من خلال التصديق على الاتفاقيات الأسرية الصادرة من قسم التوجيه الأسري، واتفاقيات التخارج والصلح بين الورثة الصادرة من قسم التسويات، ويدخل كذلك من ضمن اختصاصها، الإشراف على أعمال المأذونين الشرعيين المقيّدين في إمارة دبي والتصديق على عقود الزواج التي يجرونها خارج المحكمة.

معدل الفصل العام

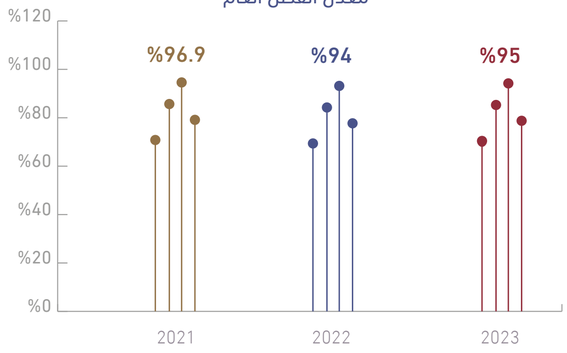

معدل مدة الحكم من أول جلسة

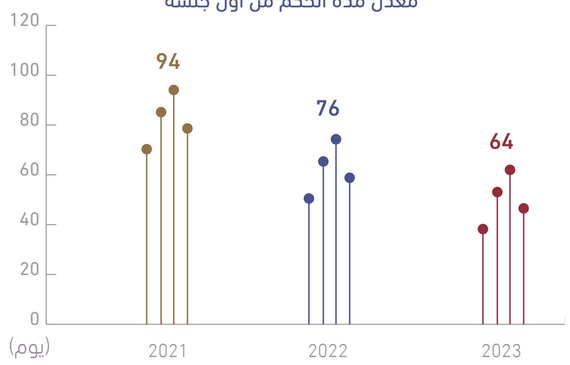

عدد الدعاوى المنجزة

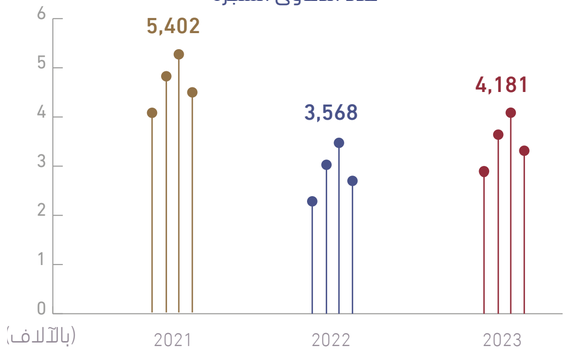

معدل دقة الأحكام

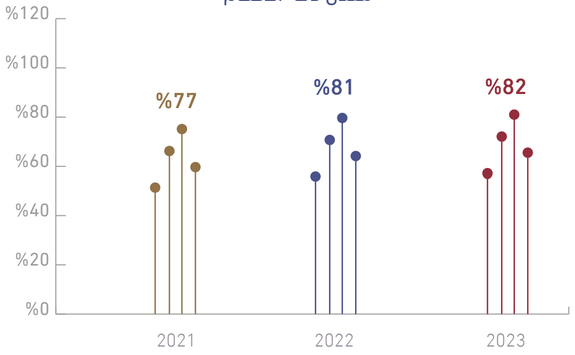

المحكمة الجزائية الابتدائية

إحدى المحاكم المتخصصة في المحاكم الابتدائية، يترأسها رئيس يتبع من حيث الإشراف الإداري لرئيس المحاكم الابتدائية. تختصّ بالنظر في جميع القضايا الجزائية، من الجنايات والجنح والمخالفات بأنواعها، وتشمل القضايا المرورية ودعاوى الهجرة والإقامة ودعاوى الأحداث والأسرة.

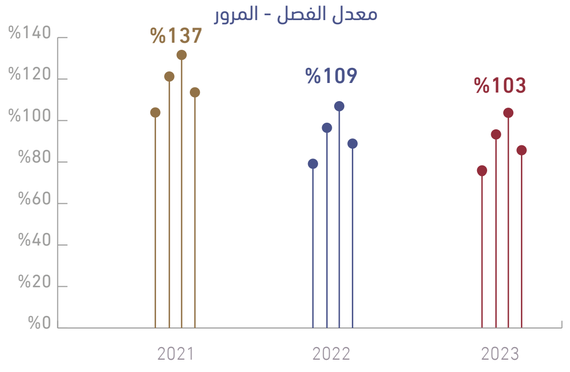

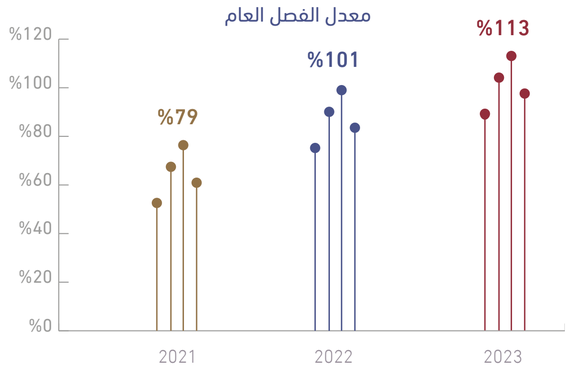

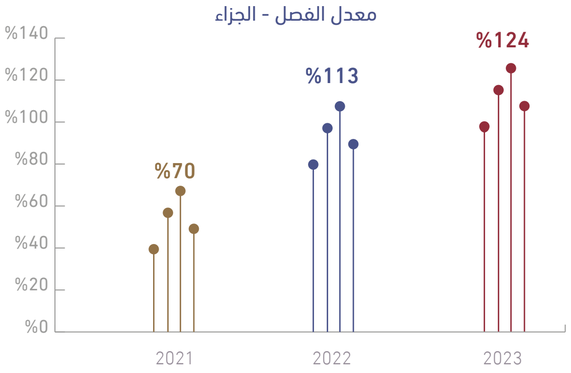

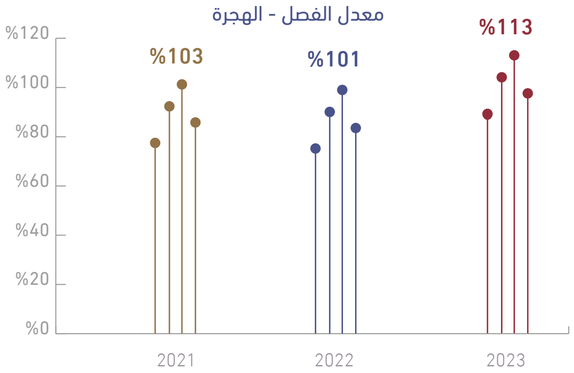

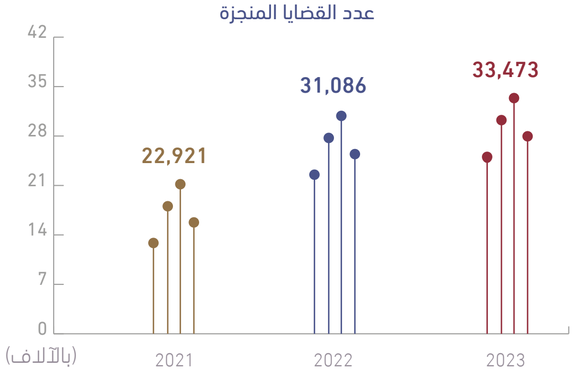

سعادة القاضي
عبد الله أحمد الكيتوب
رئيس المحكمة المدنية الابتدائية

المحكمة المدنية الابتدائية

هي إحدى المحاكم الابتدائية السبع المتخصصة، وتختص بالنظر في الدعاوى التي لا تدخل ضمن اختصاص المحاكم المتخصصة الأخرى، ومنها دعاوى التعويض والحوادث والأخطاء الطبية والطعون على قرارات لجان التأمين، كما تختص بالنظر في الدعاوى الخاصة بالقضاء الإداري، وطلبات الإعسار، وتشكّل دوائرها من دوائر مدنية ابتدائية، وتكون من قاضي فرد، وتختص بكافة الدعاوى المدنية مهما كانت قيمتها.

معدل مدة الحكم من أول جلسة

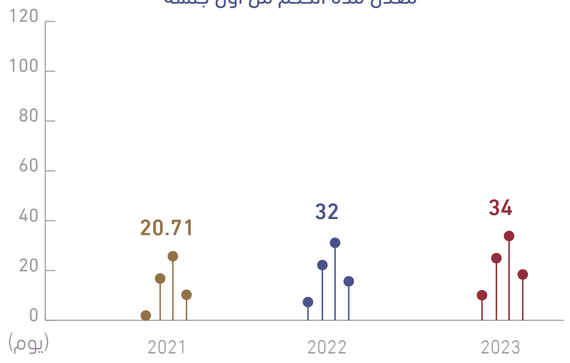

مؤشر معدل الإنتاجية القضائية

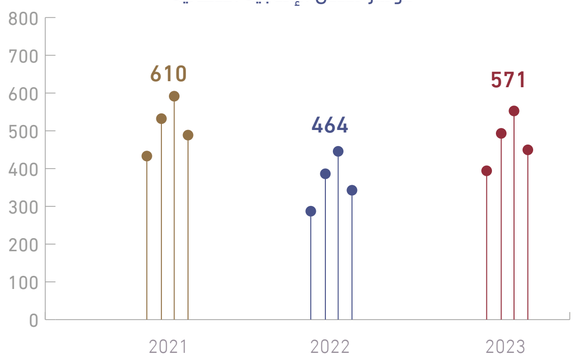

عدد الدعاوى المنجزة

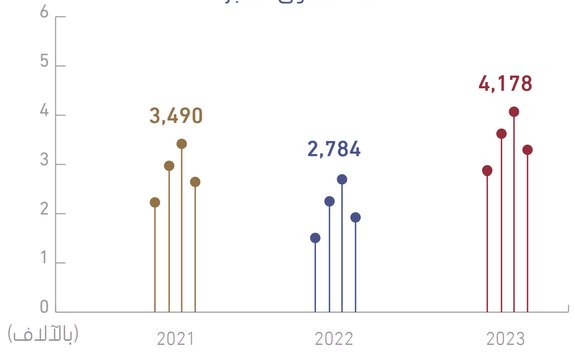

نسبة الدعاوى المتداولة التي تجاوزت سنة

مؤشر حجم العمل

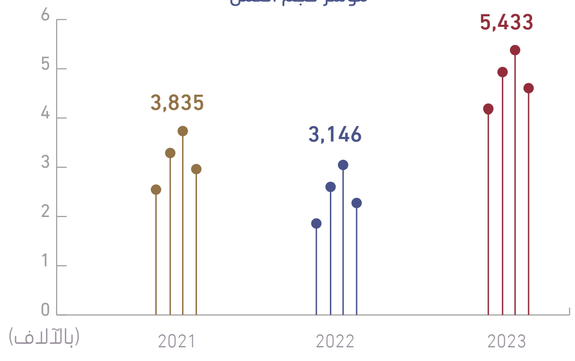

مؤشر معدل دقة الأحكام والتأييد

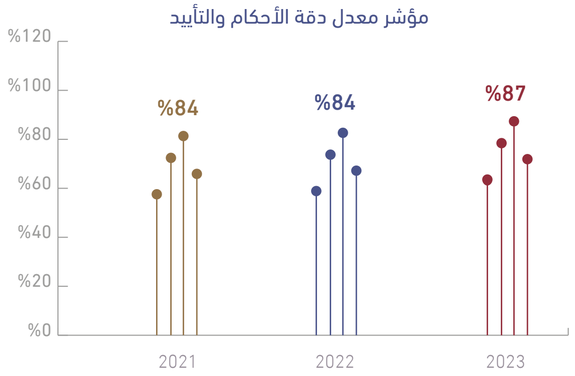

معدل مدة الحكم من تاريخ التسجيل

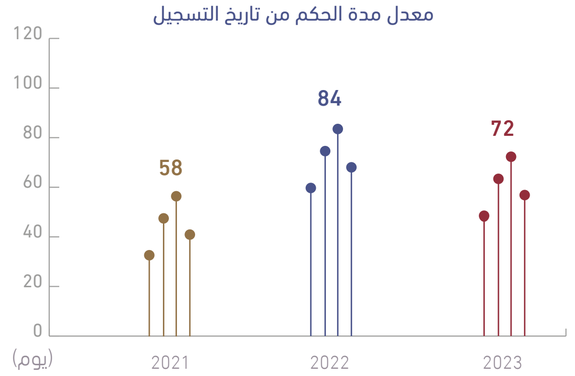

المحكمة العقارية الابتدائية

إحدى المحاكم المتخصصة في المحاكم الابتدائية، يترأسها رئيس يتبع من حيث الإشراف الإداري لرئيس المحاكم الابتدائية.

تختص بالنظر في الدعاوى العقارية الكلية والجزئية والمنازعات بشأن ملكية العقارات، ويستثنى من ذلك العلاقة الإيجارية التي تقل مدتها عن عشر سنوات.

معدل مدة الحكم من أول جلسة

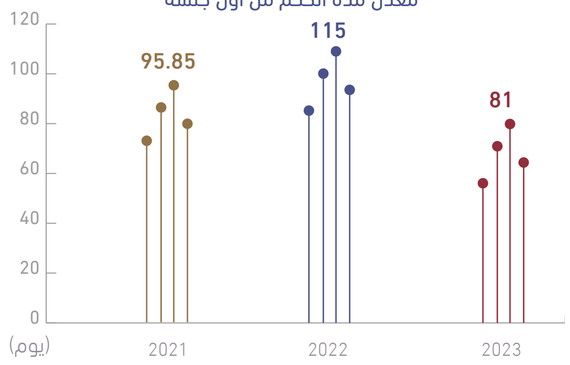

معدل مدة الحكم من تاريخ التسجيل

مؤشر معدل دقة الأحكام والتأييد

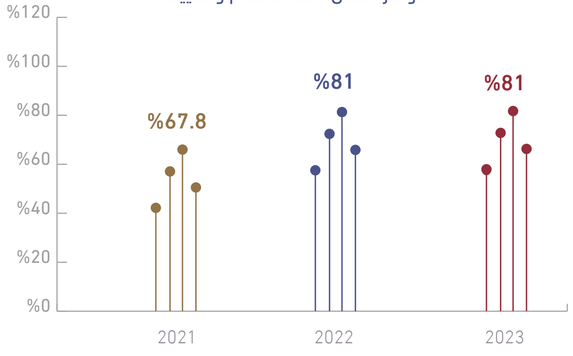

مؤشر حجم العمل

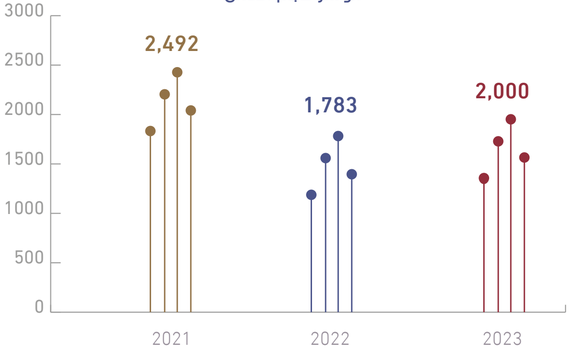

عدد الدعاوى المنجزة

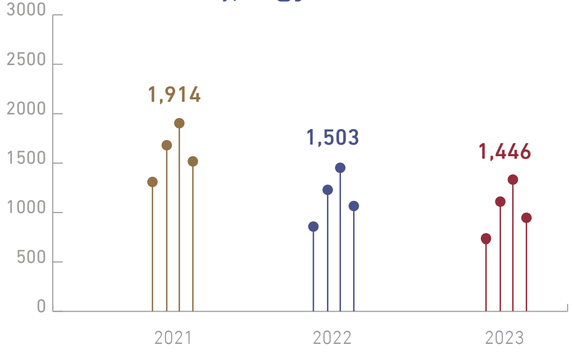

المحكمة التجارية الابتدائية

إحدى المحاكم المتخصصة في المحاكم الابتدائية. يترأسها رئيس يتبع من حيث الإشراف الإداري لرئيس المحاكم الابتدائية. تختص هذه المحكمة بالدعاوى التجارية، وهي الدعاوى التي يهدف رافعوها إلى حماية مراكز قانونية أو حقوق مالية أو عينية، مترتبة على أعمال أو معاملات تجارية بحكم ماهيتها أو بحكم المزاولة على سبيل الاحتراف، أو المترتبة جرّاء التصرفات والمعاملات التجارية، متى ما كانت تلك الحقوق المتنازع عليها لا تتصل بالروابط العمالية أو بالأحوال الشخصية والتركات والوقف.

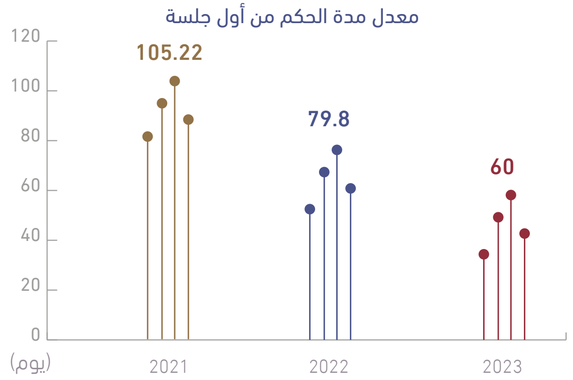

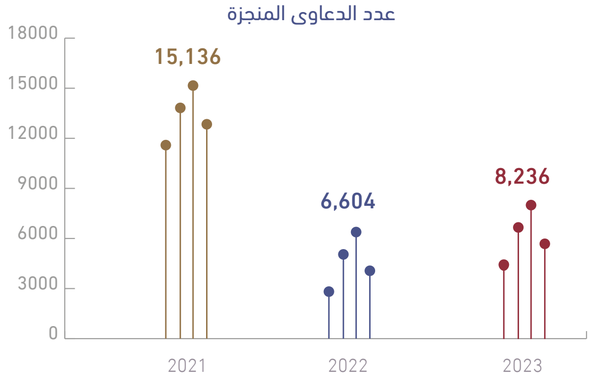

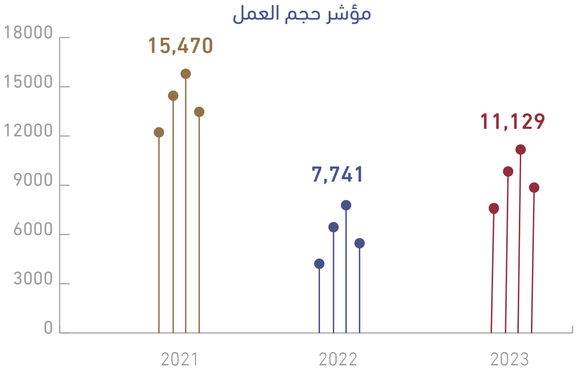

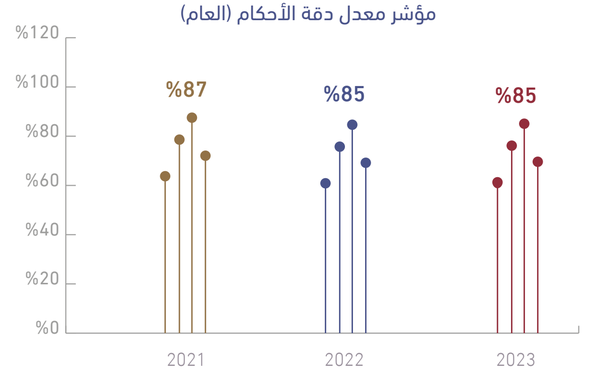

محكمة التنفيذ

إحدى المحاكم المتخصصة في المحاكم الابتدائية، يترأسها رئيس يتبع من حيث الإشراف الإداري لرئيس المحاكم الابتدائية. تتشكل من مجموعة من القضاة الذين أناط بهم المشرّع دون غيرهم، تنفيذ السند التنفيذي والنظر في الأمور الوقتية والمستعجلة، والسندات التنفيذية هي الأحكام الصادرة في الدعاوى الموضوعية بمختلف درجاتها الابتدائي – الاستئناف – التمييز – منازعة التنفيذ الموضوعية، وكذلك الأحكام الجزائية فيما تتضمنه من: رد تعويض – غرامة – الحقوق المدنية وأوامر الأداء والأحكام والأوامر والسندات الأجنبية، وأحكام المحكمين الصادرة في بلد أجنبي، والمحررات الموثقة ومحاضر الصلح التي تصدّق عليها المحاكم في بلد أجنبي، وأحكام المعاهدات والاتفاقيات بين الدولة وغيرها من الدول، في شأن تنفيذ الأحكام والأوامر والسندات الأجنبية وأحكام محاكم مركز دبي المالي وأحكام اللجان الخاصة والمحررات الموثقة، طبقاً للقانون المنظّم للتوثيق والتصديق ومحاضر الصلح التي تصدّق عليها المحاكم والتسويات المقضي بجعلها بقوة السند التنفيذي، وتسويات مركز المنازعات الودّية بعد تذيلها بالصيغة التنفيذية، والأوامر الإدارية والأوراق الأخرى التي يعطيها القانون صفة السند التنفيذي، وبيع العقار المرهون وتنفيذ الإنابات من المحاكم الأخرى.

كما يختص قضاة التنفيذ، بالنظر لملفات التنفيذ وطلبات الأوامر على العرائض والأمور الوقتية والمستعجلة والإشكالات والتظلمات.

نسبة إنجاز الطلبات

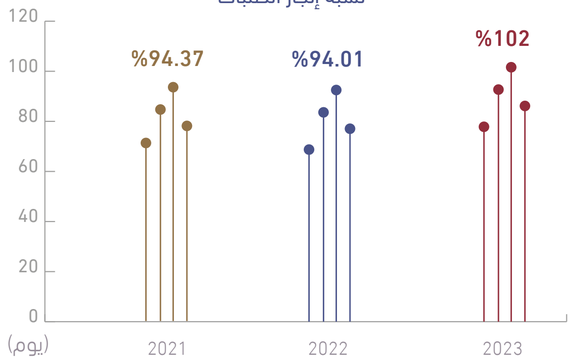

عدد الطلبات المنجزة

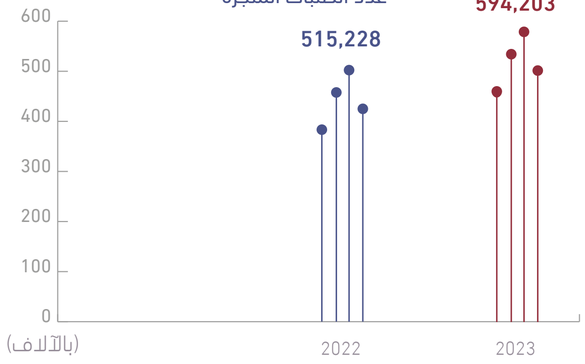

معدل اتخاذ القرار للقاضي حسب تاريخ جدولة الطلب*

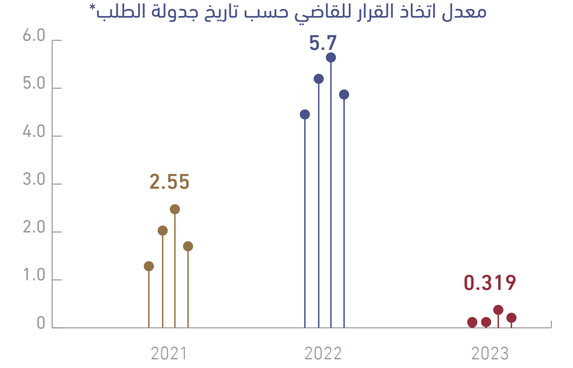

المعدل العام لمدة أحكام دعاوى التنفيذ من أول جلسة باليوم

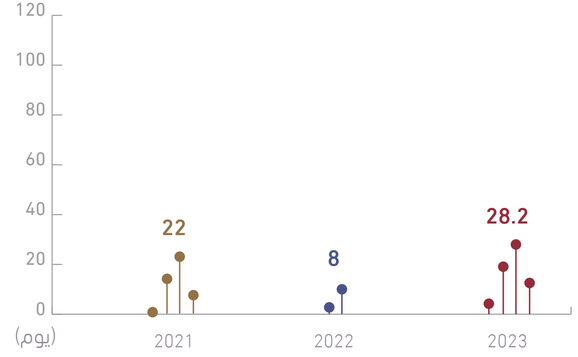

معدل اتخاذ القرار للقاضي باليوم

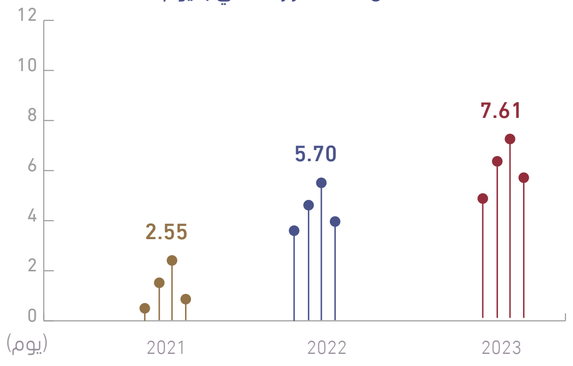

* في سنة 2023 تم تغيير مؤشر قياس اتخاذ القرار ليصبح حتى تاريخ جدولة الطلب

محكمة الاستئناف

محكمة الاستئناف هي الدرجة الثانية من درجات التقاضي في إمارة دبي، وتتشكّل من رئيس لا تقلّ درجته عن قاضي تمييز وعدد كافٍ من القضاة، ويحلّ أقدم القضاة في محكمة الاستئناف محل رئيس المحكمة عند غيابه، ويمارس الاختصاصات المحدّدة له بموجب القانون.

تختصّ بالنظر والفصل في طعون الاستئناف التي تُرفع على الأحكام والقرارات والأوامر الجائز استئنافها قانونياً، الصادرة من المحاكم الابتدائية على اختلاف أنواعها)المدنية، التجارية، العقارية، العمالية، الأمور المستعجلة والتنفيذ، الأحوال الشخصية، الجزائية (وذلك وفقاً للمواد من 159 إلى 170 والمادة 209، من قانون الإجراءات المدنية رقم 42 لسنة 2022، وكذلك بنظر التظلّمات عن الأوامر التي تصدر من محكمة الاستئناف في بعض العرائض طبقاً للقانون، وكذلك الدعاوى والطلبات الخاصة بالتحكيم، وما تنصّ عليه القوانين من تقديم الدعوى أو التظلّم مباشرةً إلى محكمة الاستئناف، وتكون أحكام هذه المحكمة قابلة للطعن عليها بالتمييز ما لم ينصّ القانون على خلاف ذلك.

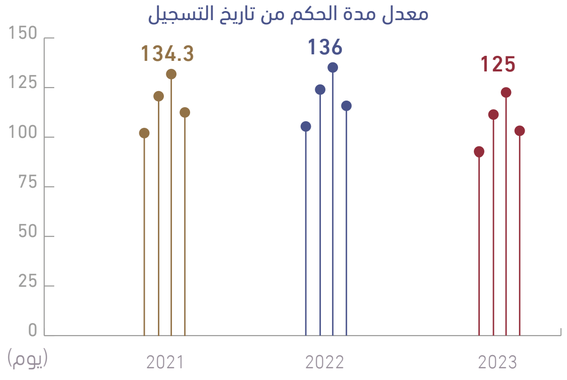

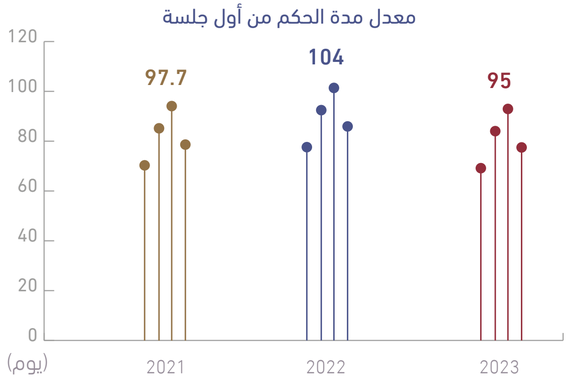

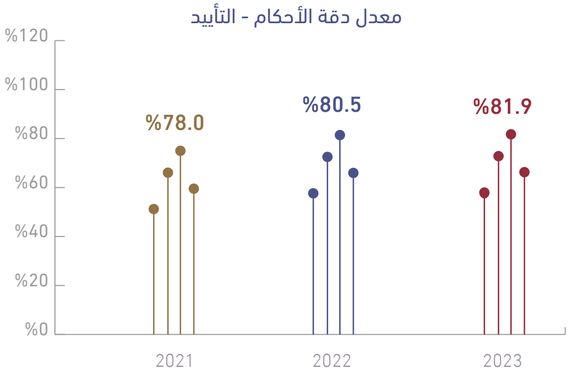

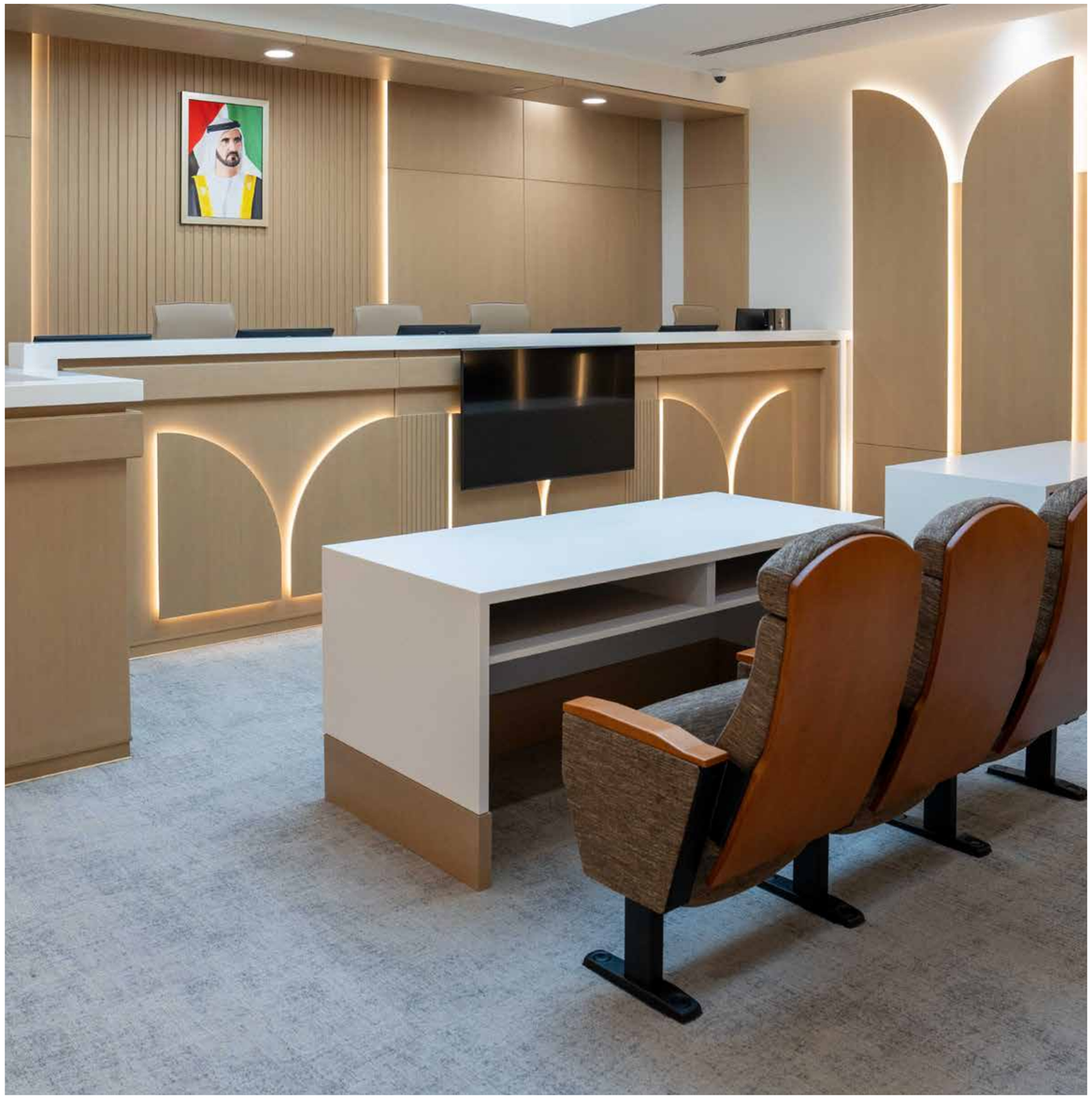

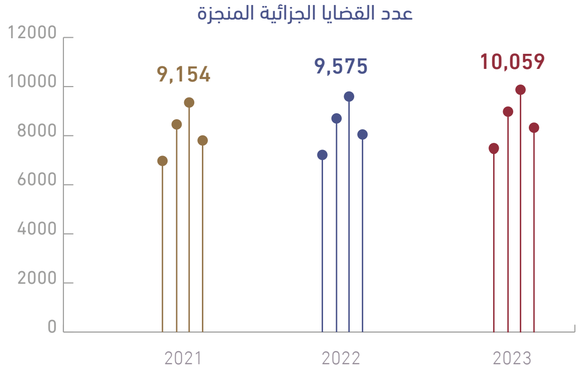
عدد القضايا الجزائية المنجزة
12000
10000
8000
6000
4000
2000
0
9,154
9,575
10,059
2021
2022
2023

معدل الفصل
%150
%125
%100
%75
%50
%25
%0
%95.5
%113.8
%124
2021
2022
2023

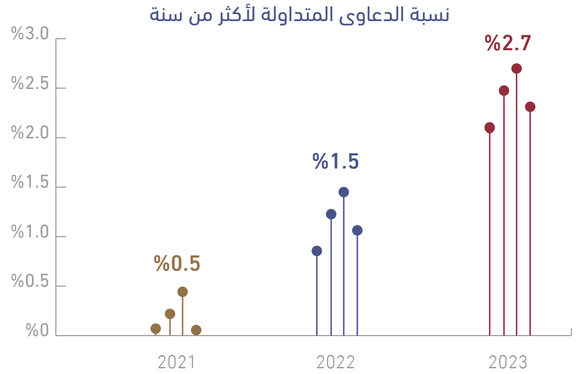
نسبة الدعاوى المتداولة لأكثر من سنة
%3.0
%2.5
%2.0
%1.5
%1.0
%0.5
%0
%0.5
%1.5
%2.7
2021
2022
2023

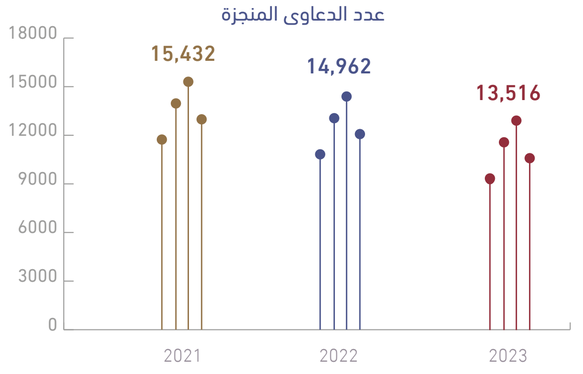
عدد الدعاوى المنجزة
18000
15000
12000
9000
6000
3000
0
15,432
14,962
13,516
2021
2022
2023

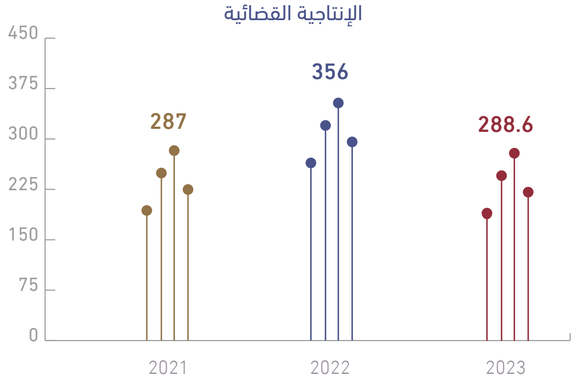
الإنتاجية القضائية
450
375
300
225
150
75
0
287
356
288.6
2021
2022
2023

محكمة التمييز

هي أعلى درجات التقاضي في الإمارة، وُتشكَّل من رئيس وعدد من القضاة، وتتكون من مجموعة دوائر قضائية لنظر الطلبات والطعون المقدَّمة إليها وفقاً لأحكام القانون، وُتمارس محكمة التمييز الرقابة القضائية على أحكام باقي المحاكم من حيث حسن تطبيقها للقانون، وتنظر في موضوع الطعن في حالة الطعن للمرة الثانية أياً كان سبب الطعن المرفوع من النائب العام لمصلحة القانون وفقاً لأحكام قانون الإجراءات المدنية الاتحادي.

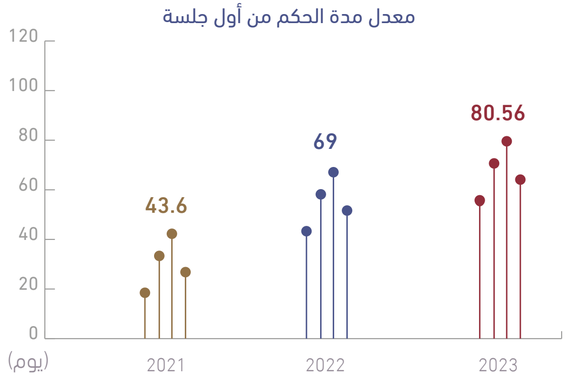

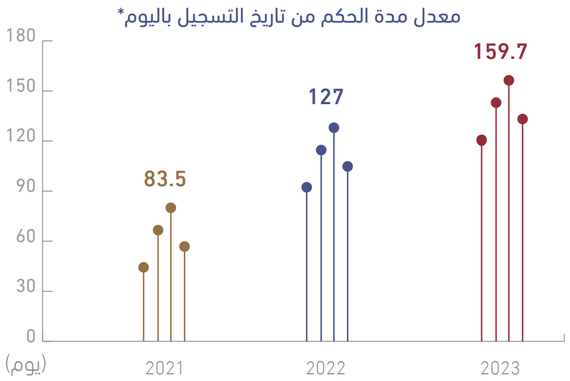

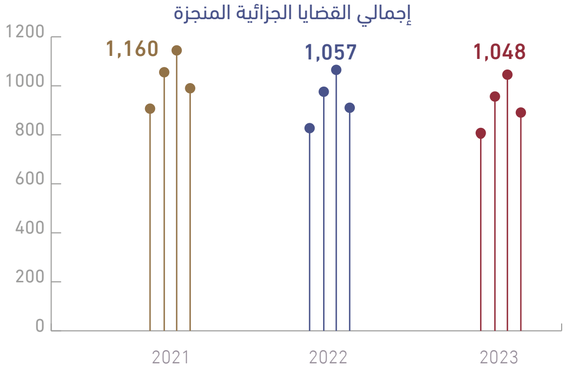

* زيادة معدّل مدة الحكم لزيادة معدّل الإنتاجية القضائية بنسبة 13% مقارنةً بعام 2022

محكمة التركات:
قضاء نوعي متخصّص يبسّط الإجراءات

تم إنشاء محكمة التركات بموجب القرار رقم (6) لسنة 2022 المؤرخ 2022/4/15 والصادر من سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي رئيس المجلس القضائي.

إحصائية نشر الأحكام القضائية على موقع محاكم دبي الإلكتروني 2023

محكمة التركات
2023

إجمالي قيمة تسويات التركات
4,155,917,861
(درهم)

إجمالي عدد العقارات التي تمت تسويتها بملفات تسويات التركات
561

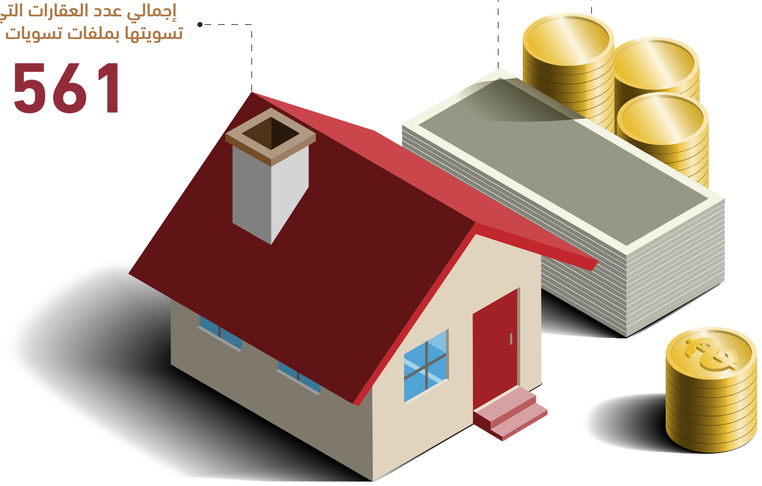

معدل مدة الحكم من تاريخ التسجيل
81
(يوم)

معدل مدة الحكم من أول جلسة
52
(يوم)

معدل زمن الانتظار إلى الجلسة الأولى
28
(يوم)

3

مؤشرات التزام إدارات المحاكم بتحقيق التميّز

- قطاع إدارة الدعاوى
- الأحوال الشخصية: التسويات والإصلاح الأسري
- إعداد الدعاوى: معاونة فنّيّة للقضاة
- قطاع الدعم المؤسسي والاتصال
- مؤشرات البنية التحتية التقنية
- قطاع الكاتب العدل والتسوية والتنفيذ
- الكاتب العدل
- ضمان إنفاذ الأوامر القضائية

تلتزم محاكم دبي بجميع إداراتها بتحقيق التميّز، والذي يعدُّ محطة هامة في رحلة تحسين الأداء القضائي وتقديم خدمات قضائية متفوقة. ومن خلال مؤشرات التزامها بتحقيق التميّز، يمكن تقييم ومتابعة أداء هذه الإدارات وتحديد مدى استجابتها لاحتياجات وتطلعات المجتمع. وبناءً على هذه المؤشرات، يمكن تطوير استراتيجيات وسياسات قضائية مبتكرة تهدف إلى تعزيز الجودة والشفافية والكفاءة في تقديم العدالة.

قطاع إدارة الدعاوى

خدمات المحامين

تُقدم مكاتب المحاماة مجموعة شاملة من الخدمات لتلبية احتياجات المتعاملين في مجال القانون، حيث يمكن للمتعاملين الاشتراك في الخدمات الإلكترونية المقدَّمة من المكاتب، والاستفادة من مجموعة متنوعة من الخدمات عبر الإنترنت بالإضافة إلى ذلك، يقدم المحامون خدمات حلف اليمين القانونية أمام دوائر الاستئناف والتمييز، وهذه الخدمة تُعد أحد الخطوات الهامة في إثبات صلاحيتهم القانونية.

كما يتم توفير خدمات إصدار شهادة حضور للمحامين المقيدين والمحامين المتدربين، وتشمل أيضاً خدمات قيد وتجديد وإلغاء تسجيل مندوب المحامي. وتتضمن خدمات المحامين إصدار شهادة لمن يهمه الأمر، وتبادل المراسلات مع شعبة المحامين للتواصل وتبادل المعلومات المهمة.

ويساعد تقديم هذه الخدمات المحامين في تقديم الدعم القانوني الشامل، وتلبية احتياجات المتعاملين في مختلف المجالات القانونية.

الاشتراك بالخدمات الإلكترونية لمكاتب المحاماة	808
حلف اليمين القانونية أمام دائرة الاستئناف	158
حلف اليمين القانونية أمام دائرة التمييز	93
إصدار شهادة حضور قضايا محامي مقيد	836
إصدار شهادة حضور قضايا محامي متدرب	270
قيد مندوب محامي	328
تجديد قيد مندوب محامي	462
إلغاء مندوب محامي	101
مراسلات شعبة المحامين	55

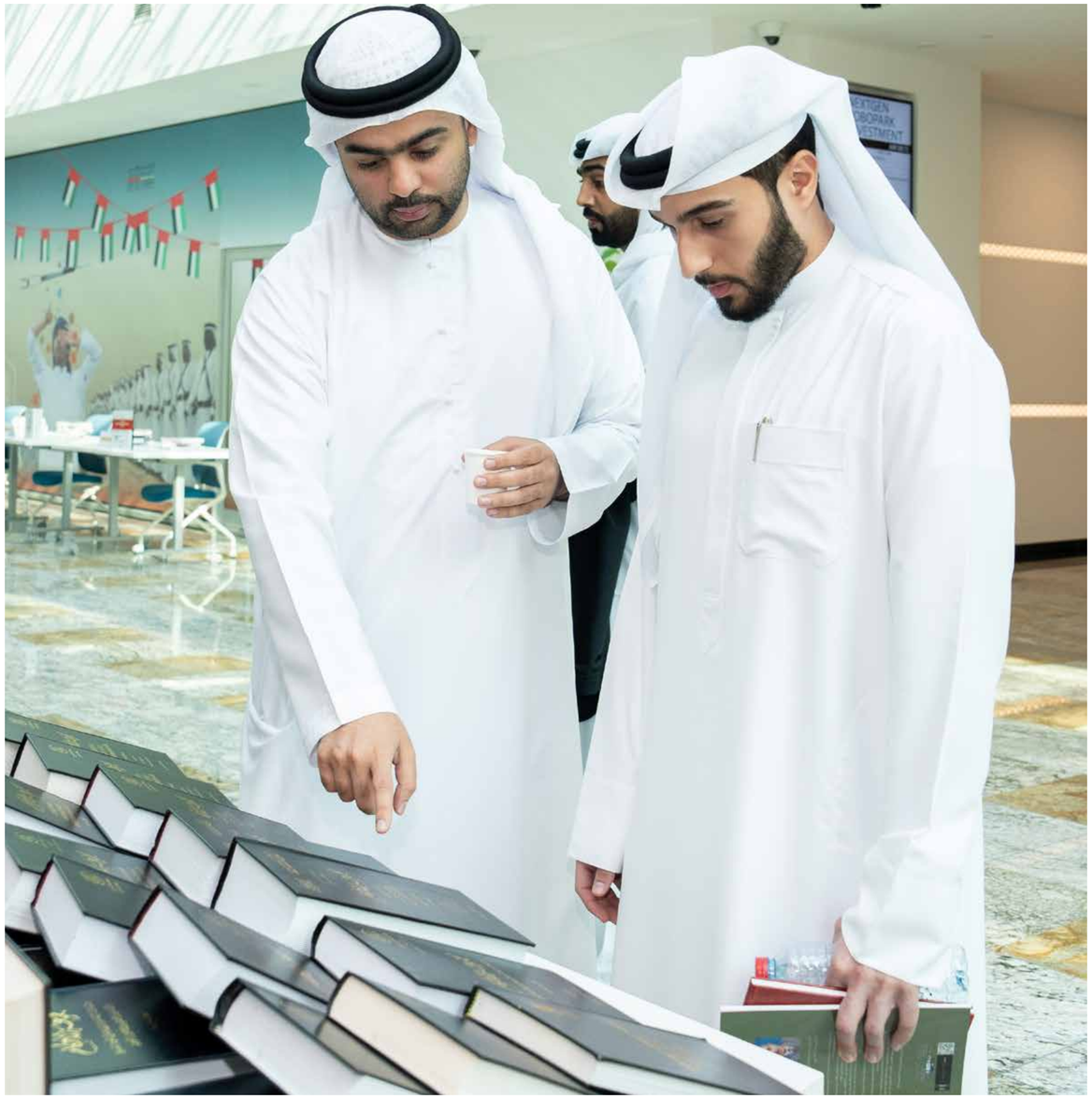

عقد الزواج

توفر خدمة عقد الزواج للمتعاملين إمكانية إجراء عقد زواج شرعي أو مدني معتمد من محاكم دبي، ويتيح هذا النظام للأفراد الحصول على عقد زواج مصدّق ومعترف به قانوناً. ويمكن للمتعاملين اختيار نوع العقد الذي يرغبون فيه، سواء كان زواجاً شرعياً أو مدنياً.

وتعتبر خدمة عقد الزواج الشرعي الأكثر استخداماً، حيث بلغ عدد عقود الزواج الشرعي 8,895 عقداً، بالإضافة إلى ذلك، تُقدّم الخدمة أيضاً عقود زواج مدنية، حيث سجل عدد عقود الزواج المدني 249 عقداً. وبهذا يبلغ إجمالي عدد عقود الزواج التي تم إجراؤها 9,144 عقداً.

عقد الزواج الشرعي	8,895
عقد الزواج المدني	249
الإجمالي	**9,144**

الترجمة

توفر محاكم دبي خدمات الترجمة للسلطة القضائية والكادر الإداري، وتشمل هذه الخدمات الترجمة الشفوية الفورية وترجمة المستندات والوثائق الكتابية، وتهدف إلى تمكين التواصل الفعّال والفهم المتبادل بين الأطراف المعنية في العمل القضائي والإداري.

وفيما يتعلق بالترجمة الشفوية الفورية، يتم تعيين مترجمين محترفين لتوفير خدمات الترجمة أثناء الجلسات والاجتماعات والمحاكمات والفعّاليات الأخرى، بحيث يتم توفير الترجمة الدقيقة والفورية للسلطة القضائية والكادر الإداري من أجل ضمان استمرارية العملية القضائية والإدارية بشكل سلس.

أما بالنسبة لترجمة المستندات والوثائق الكتابية، فتقوم المحاكم بتوفير خدمات الترجمة للوثائق الرسمية والمراسلات والقرارات والمستندات الأخرى المتعلقة بالعمل القضائي والإداري، حيث يتم تأمين الترجمة المهنية والدقيقة للكادر الإداري والسلطة القضائية، لضمان فهم صحيح وموثوق للمعلومات المتضمنة في هذه الوثائق.

نوع الخدمة / العام	2023
عدد مهام الترجمة	12,162

الأحوال الشخصية: التركيز على التسويات والإصلاح الأسري

يركز مركز التسوية الودّية في محاكم دبي على الوصول إلى الإصلاح الأسري عن طريق التسوية الودّية للنزاعات.
ووفقاً لتقرير عام 2023، تم تسجيل إجمالي 1,014 ملف ضمن تسويات الأحوال الشخصية، كما تم تسجيل 4,379 ملفاً لتسويات أحوال المسلمين وغير المسلمين، وبلغ عدد الإشهادات عن بعد 1,392، وتم استلام 492 وثيقة عبر اتفاقية زاجل، أيضاً تم تحقيق 1,275 اتفاقية للإصلاح الأسري.
وبالنسبة لتسوية دعاوى الأسرة والتنفيذ، بلغ إجمالي التسوية 187,641 درهم. ما يشير إلى أن المركز يحقق نجاحاً كبيراً في تحقيق التسويات وإيجاد حلول للمشكلات الأسرية.

البيان	العدد لعام 2023
القضايا المسجلة في قسم تسويات الأحوال الشخصية	1,014
ملفّات أحوال نفس المسلمين وغير المسلمين	4,379
الإشهادات عن بعد (إشهاد طلاق)	1,392
الوثائق المستلمة	492
اتفاقيات التوجيه والإصلاح الأسري	1,275
حالات الباحث الاجتماعي	51
تقارير لجنة الاحتضان	109
التسوية الودية في ملفات تنفيذ الأحوال الشخصية ودعاوى الأسرة (درهم)	187,641

التوجيه والإصلاح الأسري

تم تسجيل عدد كبير من حالات التوجيه والإصلاح الأسري خلال عام 2023، حيث بلغ إجمالي الحالات 9,056 حالة، حيث تم تقديم الدعم والإرشاد للأسر والأفراد الذين يواجهون تحديات وصعوبات في العلاقات الأسرية.
كما عقد ما مجموعه 26,412 جلسة للتوجيه والإصلاح الأسري، حيث تم توفير المشورة والإرشاد اللازم للعائلات للتعامل مع المشاكل والتحديات التي تواجهها. وتسعى هذه الجلسات إلى إيجاد حلول بنّاءة وإصلاحية للمشاكل الأسرية، وتعزيز العلاقات الصحية والإيجابية بين أفراد الأسرة.
ووفقاً للإحصائيات، تم تسوية 79.6% من حالات التوجيه والإصلاح الأسري بنجاح، ويعكس هذا النسبة العالية من التسويات الناجحة والفعّالة في تقديم الدعم والمشورة للأسر للتعامل مع التحديات والصعوبات التي يواجهونها.
وتعدّ خدمات التوجيه والإصلاح الأسري أساسيةً لتعزيز العلاقات الأسرية الصحية والمستدامة، وتساهم في بناء مجتمع قوي ومستقر، وتسعى الجهات المعنية إلى تطوير وتعزيز هذه الخدمات لتلبية احتياجات الأسر وتحقيق رفاهيتهم.

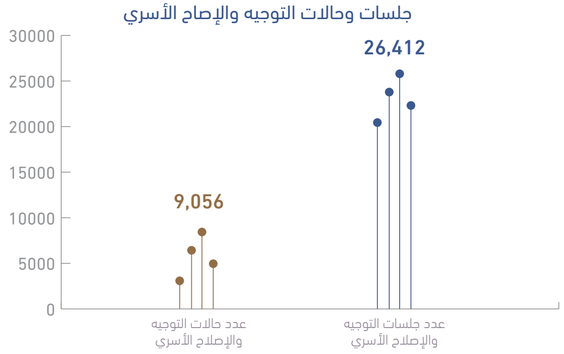

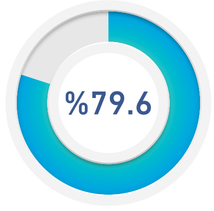

نسبة تسويات حالات التوجيه والإصلاح الأسري

37
جلسة

التحكيم الأسري في مجالس الأحياء السكنية

التركات

تم تسجيل عدد كبير من التركات خلال عام 2023 في إمارة دبي، فقد بلغ إجمالي تركات المسلمين 512 تركة، في حين بلغ عدد تركات غير المسلمين 38 تركة، كما تم تسجيل 30 تركة خاصة، وبذلك تمت تسوية ما مجموعه 580 ملفاً لتسوية التركات، حيث بلغت قيمة التسوية للتركات 4,155,917,861 درهماً.

وتشير نسبة تسوية التركات المحققة إلى نجاح المركز في تحقيق الأهداف الموضوعة، حيث بلغت نسبة التسوية 92.6%، وهي أعلى من القيمة المستهدفة البالغة 90%، ويعكس هذا الأداء العالي في تسوية التركات، النجاح والكفاءة في إدارة عمليات التوزيع وفقاً للوصايا القانونية والإرادات الشخصية.

وقد تم أيضاً اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوزيع الممتلكات والأصول بناءً على وصية الفقيد، كما تم تحضير 19 ملفاً آخر لترتيب وتجهيز ملفات التركات الخاصة، وتُعدّ تسوية التركات جزءاً هاماً من العمل القانوني، بحيث يتم ضمان توزيع الأصول والممتلكات بشكل عادل وفقاً للمبادئ الشرعية والقانونية.

وتعمل الجهات المعنية في إمارة دبي على تطوير إجراءات تسوية التركات وتحسين الكفاءة والدقة في إدارة هذه العمليات، ما يسهم في تحقيق تسوية ناجحة وعادلة للتركات وتلبية احتياجات الأفراد والأسر بشكل ملائم.

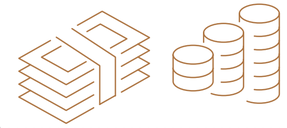

4,155,917,861

قيمة تسوية التركات بالدرهم

البيان	العدد خلال 2023
تركات مسلمين	512
تركات غير مسلمين	38
تركات خاصة	30
عدد ملفات تسوية التركات التي تم تسجيلها	580
عدد ملفات تحضير ملفات التركات الخاصة	19
قيمة تسوية التركات بالدرهم	4,155,917,861

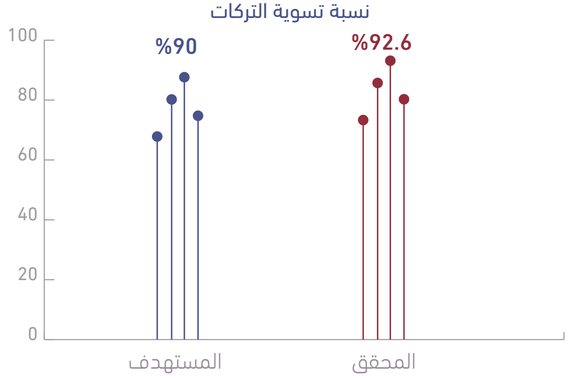

إعداد الدعاوى: معاونة فنّيّة للقضاة

يلعب مدير الدعوى دوراً مهماً في نظام القضاء، حيث يعمل كمعاون للقضاة في المحاكم (الابتدائية، الاستئناف، التمييز) ويتولى الأعمال الفنية للدعاوى، من تحضير ملفات الدعاوى، وإدارة جلساتها في جميع مراحل التقاضي.

ويتضمن دور مدير الدعوى مجموعة من المهام:

- التدقيق في ملفات الدعاوى الابتدائية للتحقق من الرسوم القضائية المطبّقة قانوناً، وصحة البيانات في النظام الإلكتروني.
- تقدير مدى توافر شروط أمر الأداء من خلال عرض الدعاوى على القاضي المشرف، قبل إحالتها إلى قاضي أمر الأداء المختص.
- التأكد من ترجمة المستندات، وتكليف أطراف الدعوى بتقديم المذكرات والمستندات لاستكمال الإجراءات القانونية للدعاوى.
- إتخاذ قرارات الإعلان عن أطراف الدعوى وإصدار قرارات الإعلان بالنشر، وفقاً لحيثيّات قانون الإجراءات المدنية.
- التحقق من صحة تمثيل الأشخاص والشركات عن طريق فحص الوكالات القانونية المقدَّمة.
- توثيق حضور الخصوم وطلباتهم ودفوعاتهم القانونية في محاضر الجلسات، وإدارة ومتابعة تنفيذ القرارات.

مؤشّرات إعداد الدعاوى

البيان	العدد خلال 2023
نسبة الدعاوى التي تمّ الانتهاء منها (العام)	%92.5
معدّل زمن التحضير والإسناد (العام) باليوم	10
نسبة الدعاوى التي حكمت من أول جلسة (العام)	%53
عدد الموظفين	85
إجمالي إنتاجية مدراء الدعوى	36,364

تمكين الخبرات القضائية: دور الدائرة في تعزيز العدالة وتحقيق الجودة

تهدف دائرة الخبراء في محاكم دبي إلى تمكين الخبرات القضائية، وتعزيز دورها في تحقيق العدالة من خلال المأموريات الموكلة للخبراء وتتضمن جهود الرقابة والتدقيق مراقبة المعاينات الميدانية، حيث تمت مراقبة 5,996 معاينة من إجمالي 9,500 معاينة وتعكس هذه المعلومات التزام الدائرة بتعزيز الجودة والمهنية في العمل القضائي، عن طريق تمكين الخبرات القضائية وتحسين الرقابة والتدقيق، ما يسهم في زيادة ثقة الجمهور في نظام العدالة.

تمت مراقبة

5,996

معاينة

من إجمالي

9,500

معاينة

المهام "المأموريات" المسنَدة للخبراء

خلال عام 2023، تم إسناد عدد كبير من المهام "المأموريات" للخبراء، حيث وصل إجمالي عدد المأموريات التي تم إسنادها إلى 11,488 مأمورية وتم تنفيذ ما مجموعه 9,534 من هذه المأموريات بنجاح، وتم تحقيق مُعدّل زمن الإنجاز لهذه المأموريات بمتوسط يبلغ 45 يوماً.

ويُعتبر هذا المعدّل مؤشراً على الكفاءة والفاعلية في تنفيذ المهام المسندة للخبراء، حيث يتطلب إنجاز المهام في فترة زمنية محددة، مهارات وخبرة تقنية عالية، بالإضافة إلى التخطيط والتنظيم الجيد وتتنوع المهام المسندة للخبراء بحسب المجال الذي يعملون فيه، وتشمل مجموعة واسعة من الأعمال والمهام الخاصة. كما يتطلب إنجاز هذه المأموريات، تحليلاً دقيقاً واستخدام الخبرات والمهارات المتخصصة، للتوصل إلى نتائج عالية الجودة. وتسعى محاكم دبي إلى تحسين وتطوير عملية تعيين وتنفيذ المأموريات لتحقيق أفضل النتائج، حيث يتم توفير التدريب والتوجيه للخبراء لتطوير مهاراتهم وتحسين أدائهم في تنفيذ المهام.

45

معدَّل زمن الإنجاز (يوم)

9,534

عدد المأموريات المنجَزة

11,488

عدد المأموريات المسندَة

توطين الخبراء

يُعدّ توطين الخبراء جزءاً هاماً من استراتيجية التنمية المستدامة في إمارة دبي، حيث يهدف إلى تعزيز المواهب المحلية وتوفير فرص العمل والتطوير المهني، ما يُسهم في تعزيز الاقتصاد وتحقيق التنمية الشاملة في الإمارة.

في عام 2023، تم تعيين عدد من الخبراء الجدد في إمارة دبي، حيث بلغ إجمالي عدد الخبراء الجدد 37 خبيراً، تم اختيارهم بناءً على خبراتهم ومهاراتهم المتخصصة في مجالات محددة.

وتأتي جهود توطين الخبراء في إطار تعزيز الكفاءة وتطوير المواهب المحلية، وفي هذا الإطار تم تحقيق توطين نسبة تصل إلى 84%، حيث بلغ عدد الخبراء المواطنين 170 خبيراً من أصل 202 خبيراً.

ويعكس هذا الرقم التزام إمارة دبي بتمكين المواطنين وتوفير فرص العمل والتطوير المهني لهم، بالإضافة إلى ذلك، يشارك الخبراء في مبادرة "عون" التطوّعية، حيث بلغ عددهم 48 خبيراً، وتعكس هذه المبادرة التزام الخبراء بتقديم المساعدة والدعم للمجتمع المحلي عبر خبراتهم المهنية.

وقد تم اعتماد 16 جهة خبرة في جدول محاكم دبي، بحيث تتعاون هذه الجهات مع المؤسسات والدوائر في إمارة دبي لتقديم الخبرات والاستشارات المتخصصة في القضايا المتعلقة بمجالاتها. وينعكس هذا التعاون القوي بين الجهات المعتمدة والدعم المستدام والتوجيه العالي للخبراء في تقديم الخدمات القانونية والفنية ذات الجودة العالية.

نسبة التوطين

%84

عدد الخبراء الفعلي

202

عدد الخبراء المواطنين

170

عدد الخبراء الجدد

37

16

عدد جهات الخبرة المعتمدة بجدول محاكم دبي _ الدوائر والمؤسسات

48

عدد الخبراء المشاركين في مبادرة عون التطوعية

رقابة وتدقيق

ونستعرض فيما يلي نتائج أعمال الرقابة والتدقيق على اجتماعات ومعاينات الخبرة:

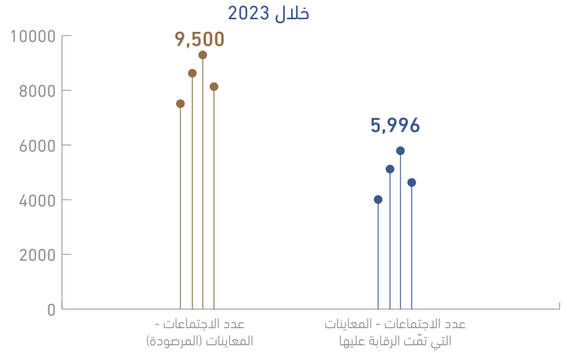

نتائج التفتيش الميداني على مكاتب الخبراء

في إطار جهود التفتيش الميداني على مكاتب الخبراء في محاكم دبي، تم تنفيذ عدد من الزيارات الميدانية خلال العامين 2022 و2023، فقد بلغ إجمالي عدد الزيارات الميدانية في عام 2022 حوالي 209 زيارة، وارتفع إلى 234 زيارة في عام 2023، مما يشير إلى نمو نسبته 12%.

تم خلال هذه الزيارات الميدانية، رصد وتوثيق عدد من المخالفات التي تتعلق بأنشطة وإجراءات مكاتب الخبراء فقد تم رصد 61 مخالفة في العام 2023

في إطار التعامل مع المخالفات، تمت معالجة جميع المخالفات المرصودة بنسبة تصل إلى 90% بعد المتابعة مع الخبراء، وتشمل هذه المتابعة إجراءات تصحيحية وتوجيهات للخبراء، لتصحيح أوضاعهم والالتزام بالمعايير والإجراءات المطلوبة.

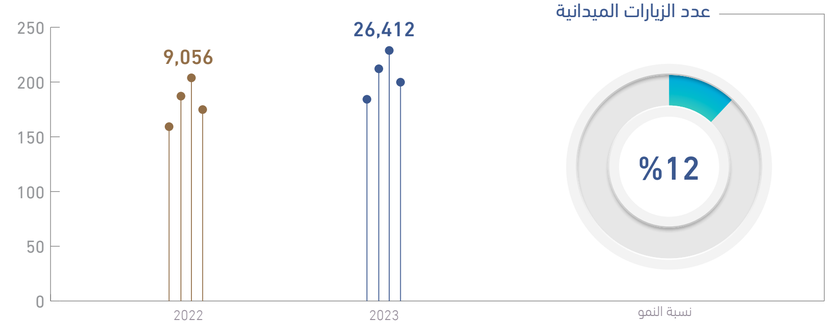

61

عدد المخالفات (2023)

قطاع الدعم المؤسسي والاتصال

الموارد البشرية في أرقام

إجمالي عدد موظفي محاكم دبي

1,134

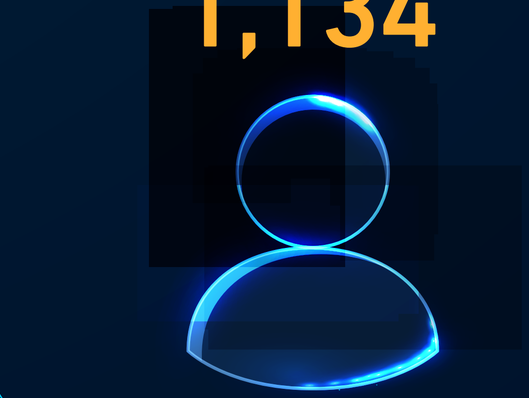

بيانات
الهيئة القضائية

نسبة التوطين (وظيفة قاضي)

%42

إجمالي عدد السادة القضاة

195

نسبة العنصر النسائي في وظيفة القاضي

%5

معدل الأعمار حسب الفئات العمرية المعتمدة للكادر القضائي (الموظفين الشباب من الهيئة القضائية)

%5

معدل الذكور

%55

معدل الإناث

%45

إجمالي عدد موظفي الهيئة الإدارية

939

نسبة الموظفين الشباب (18 – 35)

%35

التوطين في الهيئة الإدارية

%92

برامج قانونية وقضائية لتدريب الموارد البشرية

تم في عام 2023 تنفيذ برنامج تدريب شامل لإعداد وتأهيل قضاة المستقبل، وقد تم تدريب 136 طالباً، من بينهم 33 موظفاً في الدائرة، وتمكّن 15 من المتدربين من الحصول على مؤهلات علمية، بينما حصل 8 آخرون على دبلومات مهنية وتخصصية، وتم تسجيل 61 شخصاً في البرامج المنتسبة.

تتضمن المؤشرات الأخرى للتدريب إحصاءات عن عدد الدورات وساعات التدريب، حيث تم تنفيذ 72 دورة للكادر القضائي و344 دورة للكادر الإداري، وبلغ إجمالي ساعات التدريب 4,133 ساعة للكادر القضائي و25,981 ساعة للكادر الإداري، واستفاد من هذه الدورات 186 شخصاً من الكادر القضائي و917 شخصاً من الكادر الإداري

شملت البرنامج أيضاً دورات وورش عمل قدّمها القضاة، حيث تم تنفيذ 78 دورة وورشة تدريبية، وتم تنفيذ دبلومات مهنية لمعاوني السلطة القضائية، حيث حصل 16 شخصاً على دبلوم أمناء السر في الدفعة الثانية و12 شخصاً في الدفعة الثالثة، بالإضافة إلى 17 شخصاً على دبلوم مدراء الدعوى في الدفعة الثانية.

يتم تنفيذ البرنامج خلال ثلاث سنوات، حيث يُركّز في السنة الأولى على الدورات القانونية والإدارية، وفي السنة الثانية على الدورات القانونية والإدارية والزيارات الخارجية، وفي السنة الثالثة على تنفيذ دورات قانونية وإدارية وتطبيق عملي وتقييم.

يهدف هذا البرنامج المتكامل إلى تأهيل وتجهيز قضاة الغد بالمعرفة والمهارات اللازمة للقيام بواجباتهم القضائية بكفاءة ومهنية عالية.

إحصائيات التدريب لعام 2023

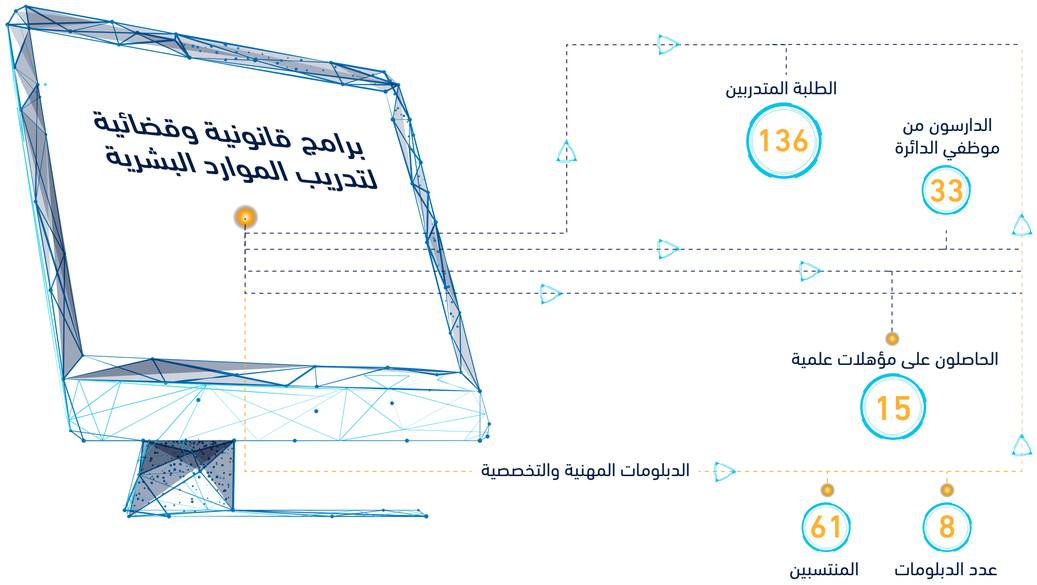

	الكادر القضائي	الكادر الإداري
عدد إجمالي الدورات	72	344
عدد ساعات الدورات	4,133	25,981
عدد المستفيدين للدورات	186	917

برنامج متكامل لإعداد وتأهيل قضاة الغد

بهدف تعزيز قدرات ومهارات الكادر القضائي والإداري، وضع برنامج متكامل لإعداد وتأهيل قضاة المستقبل، ويستمر لمدة ثلاث سنوات حتى عام 2026، ويركّز البرنامج على تنفيذ مجموعة متنوعة من الدورات والأنشطة التدريبية سنوياً.

في السنة الأولى من البرنامج، يتم التركيز على تنفيذ الدورات القانونية والإدارية، حيث يتم تقديم تدريب شامل يغطي مختلف المجالات القانونية والإدارية المتعلقة بالعمل القضائي.

في السنة الثانية، تستمر الدورات القانونية والإدارية، وتضاف الزيارات الخارجية كجزء من البرنامج التدريبي، ويتاح للمتدربين فرصة زيارة مؤسسات قضائية وإدارية خارج البلاد، للاستفادة من تجارب وممارسات مختلفة وتبادل المعرفة.

في السنة الثالثة، يتم تنفيذ دورات قانونية وإدارية إضافية، بالإضافة إلى التركيز على التطبيق العملي والتقييم، حيث يُتاح للمتدربين الفرصة لتطبيق المعرفة والمهارات التي اكتسبوها في بيئة عمل فعلية، مع التركيز على تقييم الأداء وتحسينه.

يهدف هذا البرنامج الاستراتيجي، إلى تطوير وتعزيز قدرات الكادر القضائي والإداري على مدى الثلاث سنوات القادمة.

السعادة والتناغم الوظيفي

تسعى محاكم دبي إلى تعزيز السعادة والتناغم الوظيفي بين موظفي المحاكم، ومن أجل ذلك قامت بتفعيل مبادرة "شيء في خاطرك" ومبادرة "صحتك تسعدنا"، وتهدفان إلى تحسين صحة ورفاهية الموظفين بشكل شامل.

مبادرة شيء في خاطرك

تم تفعيل مبادرة "شيء في خاطرك" في محاكم دبي بنجاح، حيث تم تنظيم أربع ورش عمل تركّزت على الصحة النفسية والجسدية للموظفين، وذلك وفقاً للخطة المعتمدة.

وتزامناً مع الاحتفاء باليوم العالمي للصحة النفسية، تم تنظيم أسبوع للصحة النفسية، حيث تم تقديم ورشة تعريفية عن المبادرة لجميع الموظفين.

كما تم تقديم ورشة عمل حول إدارة الوقت والتعامل مع ضغوطات الحياة، بالإضافة إلى تقديم استشارات نفسية حضورية في المبنى الرئيسي ومبنى المحكمة العمالية ومحكمة التنفيذ.

وتم نشر ثلاثة فيديوهات توعوية حول الصحة النفسية لجميع موظفي محاكم دبي، كما تم تقديم 32 استشارة نفسية من أصل 43 استشارة، وتم الترويج لهذه الخدمة من خلال البريد الإلكتروني ووسائل الاتصال الأخرى المعتمدة في محاكم دبي.

وأجريت تعديلات كذلك على طريقة عرض خدمة الاستشارات، حيث تم تصميم بوستر يوضّح الخدمة والعدد المستهدف لكل وحدة تنظيمية، بهدف ضمان توفير الفرصة لجميع الموظفين للاستفادة من الخدمة.

كما تم تعريف الموظفين بالمبادرة من خلال البريد الإلكتروني، حيث تم إرسال أكثر من 60 بريداً لتوعية الموظفين بالمبادرة وخدمة الاستشارات المقدَّمة حول التوجيه والتطوير.

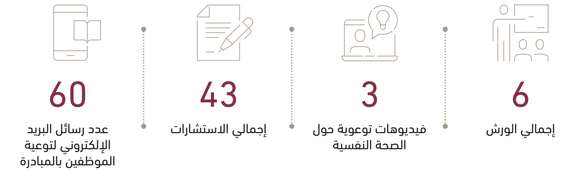

ونتيجة لتطبيق المبادرات المتعلقة بالصحة النفسية والجسدية لموظفي محاكم دبي، فازت المحاكم في فئة أفضل استراتيجية في الرفاه الوظيفي، ضمن جوائز الموارد البشرية الخليجية الحكومية.

ويتم تحديث جميع المعلومات المتعلقة بالمبادرة ونشرها عبر جميع المساحات المخصصة للتعريف بالمبادرة، لضمان تواصل تحديث المعلومات المتعلقة بالمبادرة.

مبادرة صحتك تسعدنا

تم تفعيل مبادرة "صحتك تسعدنا" لتوعية الموظفين حول الأمراض وكيفية الوقاية منها، حيث تم نشر 4 فيديوهات شملت السمنة والأمراض المزمنة، إضافةً إلى أمراض السكري وأسلوب الحياة الصحي، وتم التعريف بجميع الفيديوهات التي تم نشرها للمبادرة من خلال بوستر يتضمن روابط لجميع الفيديوهات، كما تم التحديث عبر بوابة المعرفة على جميع المعلومات المتعلقة بتنفيذ المبادرة.

عدد فيديوهات المبادرة	4
بوستر التعريف بالفيديوهات التي تم نشرها للمبادرة	1

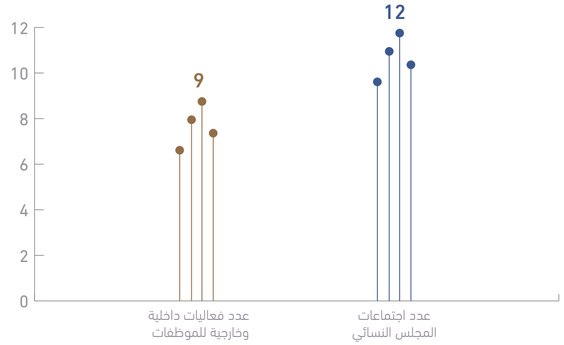

تنمية وتثقيف وترفيه لموظفات المحاكم

تم تنفيذ برنامج شامل لتنمية وتثقيف وترفيه موظفات المحاكم خلال عام 2023، ونظّمت مجموعة من الفعّاليات الداخلية والخارجية المتنوِّعة، والتي بلغ عددها 9 فعاليات، بهدف تعزيز مهارات ومعرفة الموظفات في مجال عملهن وتطوير قدراتهن.

بالإضافة إلى ذلك، عقد 12 اجتماعاً للمجلس النسائي، حيث تم تناول قضايا هامة ومحورية تهم الموظفات واحتياجاتهن.

فعاليات وأنشطة مجلس الجوهرة النسائي

نظم مجلس الجوهرة النسائي في محاكم دبي، مجموعة من الفعّاليات والأنشطة، التي تهدف إلى تعزيز التواصل والروح المعنوية بين موظفات الدائرة، حيث تضمنت هذه الفعّاليات:

مبادرة شتانا مع الجوهرة

نظّم مجلس الجوهرة النسائي رحلة ترفيهية لموظفات الدائرة إلى مزرعة ريف حتا. هدفت هذه الرحلة إلى تعزيز التواصل وتقوية الروابط بين الموظفات، وتمكينهن من الاستمتاع بأجواء الطبيعة والترفيه بعيداً عن بيئة العمل اليومية.

كما نظّم مجلس الجوهرة النسائي فعّالية "شتانا مع الجوهرة" في حديقة الخور، وتم توفير مجموعة متنوعة من المطاعم والمقاهي المميّزة.

هدفت هذه الفعّالية إلى إسعاد وإمتاع موظفي الدائرة ومتعامليها، وتوفير بيئة مريحة وممتعة تساهم في كسر روتين العمل اليومي وتعزيز مبدأ السعادة والإيجابية.

افتتاح حضانة كندرفيل مبنى المحكمة العمالية والتنفيذ

حرصاً من محاكم دبي على توفير بيئة متكاملة للأمهات العاملات، لتحقيق التوازن بين مهام عملهم إلى جانب الاهتمام بأبنائهم وتقديم الرعاية لهم، فقد تم افتتاح الحضانة بيوم الأم الموافق 21/مارس بحضور عدد من السادة القضاة والمديرين وموظفي المحاكم.

المشاركة في حملة جسور الخير - التبرع لتركيا وسورية

شارك مجلس "الجوهرة النسائي" في محاكم دبي بالتطوع في حملة جسور الخير، بالتعاون مع الهلال الأحمر الإماراتي، وبالتنسيق مع كلٍ من وزارة الخارجية والتعاون الدولي، ووزارة تنمية المجتمع، للمساهمة في البذل والعطاء والتضامن مع الشعوب المنكوبة، تلبيةً لنداء الواجب الإنساني في حملة جسور الخير، ما كان له أثر كبير في تخفيف الألم والمعاناة للمناطق المنكوبة.

ورشة الابتكار والابداع في ظل الضغوطات النفسية ومسؤوليات العمل والمنزل

تم تنظيم ورشة تدريبية لموظفات محاكم دبي في مبنى المحكمة العمالية والتنفيذ، وذلك بمبادرة من المجلس النسائي.

تركزت الورشة على موضوع الابتكار والإبداع في ظل الضغوطات النفسية ومسؤوليات العمل والمنزل.

تهدف هذه الورشة إلى تمكين الموظفات من تطوير مهاراتهن وقدراتهن الابتكارية، في مواجهة التحديات النفسية والضغوطات التي تواجههن في حياتهن الشخصية والمهنية.

وتضمّنت الورشة تبادل المعارف والأفكار والتجارب الناجحة في التعامل مع الضغوط وتحفيز الإبداع في مجال العمل.

ورشة الذكاء العاطفي

نظّم مجلس "الجوهرة النسائي" بمحاكم دبي ورشة الذكاء العاطفي، لموظفات محاكم دبي، وذلك بهدف زيادة فهم الموظفات بأهمية موازنة العاطفة لديهن، واستخدام المعلومات العاطفية لتوجيه التفكير والسلوك، والتمييز بين المشاعر المختلفة وتوصيفها بشكل مناسب، وتعديل العواطف للتكيّف مع البيئات.

المشاركة في جلسة حوارية مع جمعية المحامين

شارك مجلس "الجوهرة النسائي" في محاكم دبي من خلال رئيس المجلس النسائي، في جلسة حوارية مع جمعية المحامين بمناسبة يوم المرأة الإماراتية.

تضمّنت الجلسة الحوارية، التأكيد على الأهمية التي أولتها دولة الإمارات العربية المتحدة للمرأة، فأدّت إلى تعزيز مكانتها وتطوير قدراتها.

فعالية "الشهر الوردي"

نظّم مجلس "الجوهرة النسائي" بمحاكم دبي فعّالية "الشهر الوردي" ضمن فعّاليات الحملة الوطنية للتوعية بسرطان الثدي، وذلك بالتعاون مع مراكز طبية مختلفة وعدد من المستشفيات والشركات الصحية.

وتهدف الفعّالية إلى نشر الوعي الصحي بمخاطر مرض سرطان الثدي بين الموظفات، وتعزيز طرق الوقاية منه، وفق معايير صحية سليمة، والتوعية بنمط الحياة الصحية بطرق مستدامة ويأتي ذلك حرصاً من محاكم دبي على نشر الثقافة الصحية وترسيخ مبدأ الوعي الصحي لدى موظفيها، وتعزيز التعاون بينها وبين الجهات الخارجية لتحقيق استراتيجيتها في الوصول إلى "محاكم رائدة متميزة عالمياً".

حملات شهر رمضان المبارك

بهدف مساعدة ودعم الأسر البسيطة لتحقيق التراحم والتكاتف في الشهر المبارك، شارك المجلس النسائي بمحاكم دبي في حملات مميّزة، تضمنت:

حملة المير الرمضاني

شارك المجلس النسائي في حملة المير الرمضاني، التي تهدف إلى سد احتياجات الأسر البسيطة من المواد الغذائية خلال شهر رمضان المبارك، فمن خلال هذه الحملة، تم توفير المساعدة للأسر المحتاجة، ما ساهم في تحقيق التراحم والتكاتف بين أفراد المجتمع، وتخفيف العبء النفسي عن تلك الأسر.

حملة كسوة العيد

قام المجلس النسائي بدعوة الأطفال من الأسر المتعفّفة، وتم تنظيم هذه الحملة في إطار جهود المجموعة والمنظّمين، بهدف تخفيف الضغط المادي عن أهالي تلك الأسر وتوفير كسوة العيد للأطفال، ما يعزز الفرحة ويساهم في انتعاش روحهم خلال عيد الفطر المبارك.

حصول المجلس النسائي على المركز الثالث - فئة تمكين المرأة على مستوى الخليج

حقق المجلس النسائي في دبي إنجازاً مهماً بتحقيق المركز الثالث في فئة تمكين المرأة على مستوى دول الخليج، حيث تم تكريم فريق العمل المتفاني والمبدع في المجلس النسائي من قبل مدير عام محاكم دبي، تقديراً لجهودهم المتميزّة ومساهمتهم الفعّالة في تمكين ودعم المرأة.

وتعكس هذه الإنجازات التزام المجلس النسائي بتعزيز دور المرأة وتمكينها في جميع جوانب الحياة، سواءً في المجال القضائي أو في المجتمع بشكل عام، بفضل رؤية واضحة واستراتيجية قائمة على الابتكار والتطوير المستمر.

نادي المبدعين

منصة عدالة 01

تتضمن المنصة أكثر من 3,000 ممارسة مبتكرة من حكومات رائدة حول العالم بمختلف المجالات، وتحتوي على أكثر من 25 دليلاً ومرجعاً في مجالات الابتكار والتحول الرقمي والتميّز المؤسسي. وتعمل المنصة على تنفيذ المقارنات المعيارية من خلال توظيف الحالات الدراسية الموثّقة، وتساهم في جعل محاكم دبي مؤسسة متعلمة تعزز معارف مواردها البشرية وتطلعهم على أفضل الممارسات.

نسبة النضج والتحول في المعارف والأدوات الرقمية لموظفي محاكم دبي	%65
عدد الممارسات المبتكرة في المنصة	3000 <
عدد الأدلة والمراجع في مجالات الابتكار والتحول الرقمي والتميّز المؤسسي	25 <

مختبر ابتكار سياسة خدمات 360

يجمع المختبر المشاركين من مختلف التخصصات والخلفيات للعمل معاً على تطوير الخدمات، وتشجيعهم لاقتراح الحلول الإبداعية، من خلال أنشطة تحفزهم لطرح الحلول التي قد لا يتم النظر فيها في البيئات التقليدية.

عدد الحضور	35
الرضى عن مختبر ابتكار سياسة خدمات 360	%100
إجمالي عدد مختبرات الابتكار	2

وسام الابتكار

يعزز وسام الابتكار روح المنافسة الإيجابية للموارد البشرية، لبذل المزيد من الأفكار الإبداعية والطرق المبتكرة، التي تساهم بتطوير وتحسين الأداء، وتحقيق الاستدامة في العمل المؤسسي، وترسيخ بيئة عمل داعمة للابتكار، وتقديم خدمات قضائية ريادية تدعم جودة الحياة.

وفي عام 2023، تم تكريم المتميزين من الموارد البشرية، تقديراً لمساهمتهم وإبداعهم في تطوير مجال العدالة في محاكم دبي، وشملت الجوائز:

- القاضي المبدع
- الموظف المبدع
- الاقتراح الذهبي الجماعي
- الاقتراح الذهبي الفردي

مؤشرات البنية التحتية التقنية

تم تحقيق نجاح كبير في مجال الأمان السيبراني والاستعداد للكوارث التقنية في عام 2023. حيث بلغت نسبة إنجاز اختبار الأمان السيبراني لحظة التعافي من الكوارث التقنية 100%. كما سجّل مؤشر دبي للأمن السيبراني قيمة 4.1، ما يعكس الارتفاع في مستوى الأمان السيبراني.

وتحقيق توفر الشبكة في جميع الأفرع بنسبة 99.64%، ما يشير إلى استقرار واتساع الخدمات التقنية المقدَّمة، وتخصيص وقت قدره 90 دقيقة لإعداد الأنظمة التقنية الاحتياطية في حالات الطوارئ، وهذا يعكس التزام محاكم دبي بضمان استمرارية الأعمال في حالات الطوارئ التقنية.

كما وصلت نسبة ترقية الأنظمة للإصدارات الموصى بها إلى 94.85%، ما يدل على التزام المحاكم بتحديث وتطوير التكنولوجيا المستخدمة، وتحققت ترقية البنية التحتية للإصدارات الموصى بها بنسبة 100%، ما يعكس حداثة وتطور البنية التحتية التقنية المستخدمة في المؤسسة.

وبفضل هذه الإنجازات، تم تعزيز الأمان السيبراني وضمان استمرارية الأعمال في حالات الطوارئ التقنية، ما يعزز الثقة والاستقرار في البيئة التقنية للمؤسسة.

مؤشرات البنية التحتية التقنية

نسبة توفر الشبكة في جميع الافرع
%99.64

نسبة ترقية البنية التحتية للإصدارات الموصى بها (حداثة التقنية)
%100

الوقت اللازم لعمل الأنظمة التقنية الاحتياطية حال الطوارئ لضمان استمرارية الأعمال
90 دقيقة

مؤشر دبي للأمن السيبراني
4.1

نسبة ترقية الأنظمة للإصدارات الموصى بها
%94.85

نسبة إنجاز الاختبار الدوري لحظة التعافي من الكوارث التقنية
%100

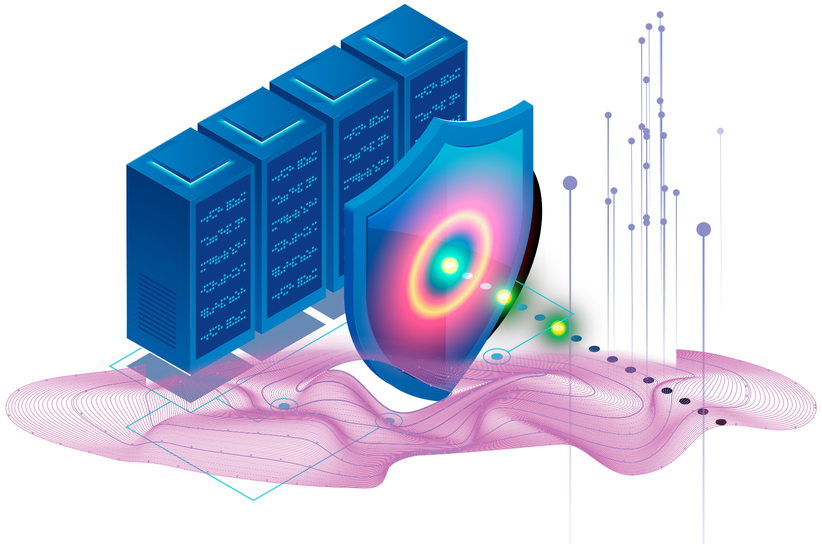

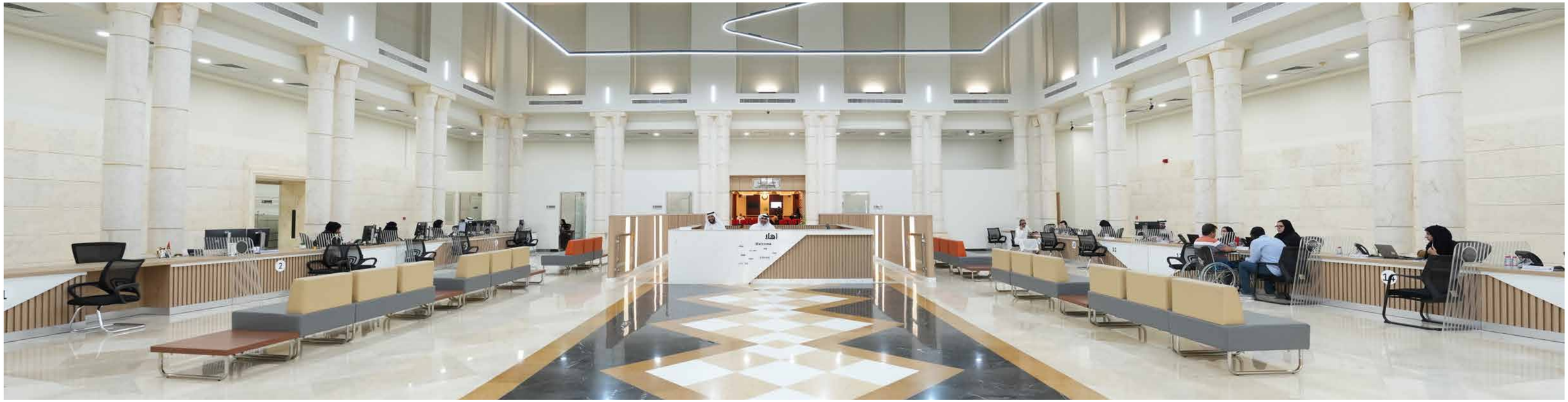

قطاع الكاتب العدل والتسوية والتنفيذ

محاكم دبي تحقق نجاحاً استثنائياً في التسويات والصلح في عام 2023

حققت محاكم دبي تقدماً كبيراً في مجال التسويات والصلح في عام 2023، حيث تم تسجيل إجمالي 14,909 نزاعاً، وتمت تسوية 2,531 نزاعاً بنسبة 16.9% وفقاً لاتفاقيات الصلح.

كما تم إنهاء 3,266 نزاعاً بقرار منهي الخصومة، ما يشكل نسبة 21.9% من إجمالي النزاعات، بينما تمت محاكمة 7,645 نزاعاً أمام المحاكم المختصة، وتم تفصيل 14,352 نزاعاً بنسبة 96% من النزاعات المسجلة.

وبلغت قيمة التسويات المالية في هذا العام 4,773,646,865 درهماً، وسجلت نسبة زيادة في الإقبال على التسوية بنسبة 41% مقارنة بالعام الماضي.

وحققت محاكم دبي نجاحاً كبيراً في زيادة عدد اتفاقيات الصلح، حيث تم التوصل إلى 2,531 اتفاقية صلح بزيادة 1,082 اتفاقية صلح عن العام الماضي. وتميزت المحاكم بالسرعة في حل النزاعات بالتوصل إلى اتفاقيات صلح في متوسط 16 يوماً من تاريخ دعوة الأطراف للتسوية والصلح.

كما تم تحقيق تحول رقمي كامل في عمليات التسوية والصلح، حيث اعتُمدت توقيعات رقمية لجميع أطراف المنازعات بنسبة 100%. وبفضل هذه الإنجازات، تم تحسين كفاءة وفعّالية عمليات التسوية والصلح، وتعزيز ثقة الأطراف في العدالة والتسوية السريعة والعادلة للنزاعات.

البيان	العدد خلال 2023	النسبة من الملفات المسجَّلة
عدد النزاعات المسجَّلة	14,909	
النزاعات المنتهية بالصلح	2,531	%16.9
النزاعات المفصولة بقرار منهي الخصومة	3,266	%21.9
النزاعات المحالة إلى المحكمة المختصّة	7,645	%51
إجمالي النزاعات المفصولة	14,352	%96
قيمة التسويات المالية	4,773,646,865 درهم	
نسبة زيادة الإقبال إلى التسوية	%41	

تسويات التنفيذ

يعدّ التركيز على التسوية كأداة لحل النزاعات، خطوة هامة نحو تعزيز العدالة وتقديمها للأطراف المتضررة.

ويتيح استخدام التسوية، فرصة للأطراف للتفاوض والتوصل إلى اتفاق يلبّي مصالحهم المشتركة، وبالتالي تجنب إجراءات قضائية طويلة ومكلفة.

وقد تم تسجيل إجمالي 453 ملفاً ضمن تسويات التنفيذ، ومن بين هذه الملفات تم التوصل إلى تسوية 359 ملفاً، ما يمثل نسبة تسوية مقدارها 79.2%.

وتعكس هذه النسبة العالية للتسوية، نجاح وفعّالية نهج التسوية في حل النزاعات، وإيجاد حلول مُرضية للأطراف المتنازعة.

وتُعد هذه النسبة، إشارة إيجابية لقدرة المصدر على تسوية النزاعات بشكل فعّال وسريع، ما يعزز الثقة في نظام التسوية ويسهم في تقليل عبء القضايا المستمرة في المحاكم.

القرارات المُسببة (القرارات المُنهية للخصومة)

إن وجود مركز التسوية الودية للمنازعات كجزء من المحاكم الابتدائية، يعكس التركيز على التسوية والصلح كوسيلة لحل النزاعات قبل اللجوء إلى إجراءات قضائية أكثر تعقيداً.

ومن المهم أن تعمل هذه المحاكم بكفاءة وفعّالية، لضمان توفير العدالة وحل النزاعات بطرق مُرضية للأطراف المتنازعة.

وبناءً على البيانات المقدَّمة حول القرارات المنهية للخصومة في مختلف المحاكم، وُجد أن هناك إجمالي 4,241 قراراً تم إصدارها، يتوزع هذا العدد على عدة محاكم، حيث تم إصدار 335 قراراً من قبل محكمة التمييز، و101 قراراً من قبل محكمة الاستئناف.

بالإضافة إلى ذلك، أصدر مركز التسوية الودية للمنازعات التابع للمحاكم الابتدائية 795 قراراً، وأصدرت المحاكم الابتدائية المدنية والتجارية والعمالية والعقارية بالترتيب 830، 819، 1,351، واحداً.

وتم إصدار 7 قرارات من قبل محكمة الأحوال الشخصية، وقرار واحد فقط من قبل كل من محكمة التنفيذ ومحكمة التركات.

وتعكس هذه الأرقام تنوّع النزاعات التي يتم التعامل معها في المحاكم المختلفة، وتوضح أن القرارات المنهية للخصومة تأخذ أشكالاً متعددةً، وتشمل مجموعة متنوعة من المواضيع القانونية.

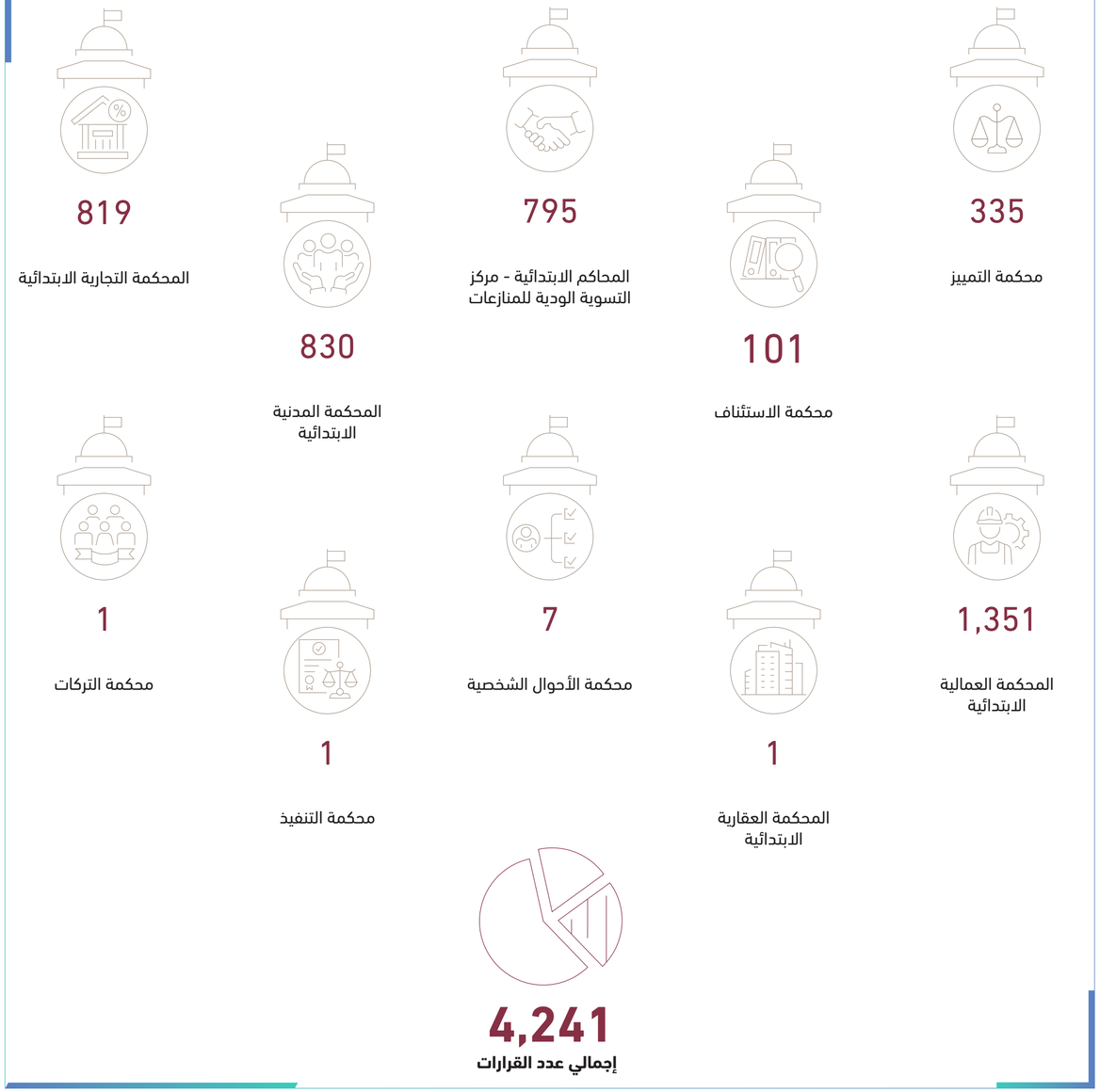

الكاتب العدل

تشير بيانات عام 2023 إلى متوسط الوقت المستغرق لإنجاز المعاملات لدى كاتب العدل، بمدة مقدارها 02:31 دقيقة، وهذا المتوسط لا يشمل زمن انتقال الكاتب العدل إلى المتعامل لإنجاز المعاملة.

وفيما يتعلق بعدد كتّاب العدل المزاولين، بلغ العدد 103، بينما بلغ عدد كتّاب العدل العامّين 20، ووصل المجموع الكلي لكتّاب العدل إلى 123.

وتم إنجاز ما مجموعه 369,299 معاملة، حيث بلغ عدد معاملات كاتب العدل العام 218,761 معاملة، وعدد معاملات كاتب العدل الخاص 143,321 معاملة، كما تمت معالجة 7,217 معاملة عبر المسار السريع.

وبلغ عدد معاملات العقود المصدّق عليها 43,424، في حين بلغ عدد الإنذارات العدلية 79,485، وتم تصديق 1,791 وصية لغير المسلمين، وتصديق 36,270 إقراراً.

كما بلغ عدد معاملات التصديق على الوكالة 207,297، وتم تصديق 305 معاملات للكنائس، وتصديق 4,365 إنذاراً عدلياً، و7,161 محضر اجتماع، وبلغ المجموع الكلي لعدد المعاملات 380,098

02:31

متوسط الوقت المستغرق للإنجاز لدى كاتب العدل (دقيقة)*
للعام (2023)

* لا يشمل الوقت المستغرق "زمن انتقال الكاتب العدل إلى المتعامل لإنجاز معاملته"

103
عدد كتاب العدل الخاصين المزاولين

123
المجموع

20
عدد كتاب العدل العامين

معاملات كاتب العدل

معاملات كاتب العدل	2023
كاتب العدل العام	218,761
كاتب العدل الخاص	143,321
معاملات المسار السريع	7,217
إجمالي المعاملات	**369,299**

معاملات الكاتب العدل مصنفة وفقاً لنوع العملية للعام (2023)

43,424
التصديق على العقود

79,485
الإنذارات العدلية

1,791
التصديق على وصايا لغير المسلمين

36,270
التصديق على الإقرارات

207,297
التصديق على الوكالة

305
التصديق على معاملات الكنائس

4,365
التصديق على الإنذارات العدلية

7,161
محضر اجتماع

380,098
المجموع

متوسط نسبة الانتظار (الرقمي) لخدمات الكاتب العدل

مؤشرات المعاملات الرقمية	
مؤشر متوسط الزمن من التدقيق الأول حتى الاعتماد النهائي	3.50 hrs

الكاتب العدل الرقمي

عملت محاكم دبي على تحويل خدمات الكاتب العدل من خدمات إلكترونية إلى خدمات رقمية، ما أدّى إلى سهولة تقديم الخدمة للمجتمع داخل الدولة وخارجها، وذلك عن طريق التطبيقات الذكية للمحاكم بهدف الوصول إلى محاكم لا ورقية بالكامل، وتسهيل الإجراءات على المتعاملين وإنجاز المعاملة في أي وقت وأي مكان دون حضوره الشخصي.

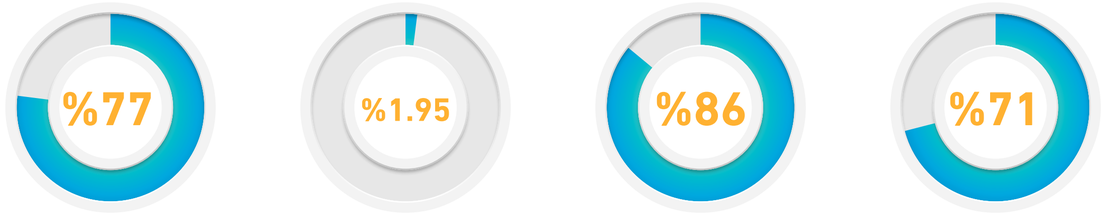

نسبة المعاملات الرقمية لدى الكاتب العدل العام

نسبة المعاملات الرقمية لدى الكاتب العدل الخاص

نسبة المعاملات الرقمية من النظام

نسبة المعاملات الرقمية من الإجمالي

362.082

إجمالي معاملات الكاتب العدل العام والخاص

218.761

إجمالي المعاملات لدى الكاتب العدل العام

143.321

إجمالي المعاملات لدى الكاتب العدل الخاص

ضمان إنفاذ الأوامر القضائية

يتم ضمان إنفاذ الأوامر القضائية من خلال جهود مأموري التنفيذ في النظام القضائي، ووفقاً للإحصائيات فقد تم تقديم إجمالي 884,549 طلباً للتنفيذ، وتم استكمال المتوسط الزمني للإنجاز في 4.6 أيام.
وبالنسبة لأعمال مأموري التنفيذ بشكل عام، تم تنفيذ 122,250 مهمة، وتم إغلاق إجمالي 57,820 ملفاً تنفيذياً.

وتبلغ الأرقام الإجمالية للملفات المقيدة 72,091 ملفاً، وبلغ إجمالي الأمانات المحصلة 7,846,460,590.60 درهم، كما صدر 769,528 قراراً تنفيذياً.
ويتم حساب مدة التنفيذ بمتوسط عام يبلغ 57.9 يوماً من تاريخ تسجيل التنفيذ و49.7 يوماً من تاريخ تمام الإعلان. كما تمت معالجة إجمالي 1,595,608 عملية في إدارة التنفيذ خلال العام 2023

ويبلغ متوسط مدة أحكام دعاوى التنفيذ من أول جلسة 5.4 يوم، ومعدل اتخاذ القرار للقاضي حسب تاريخ جدولة الطلب هو 0.319 يوم.
بشكل عام، بلغ إجمالي عدد ملفات التنفيذ 74,069 ملفاً، وإجمالي عدد أحكام التنفيذ 2,504 حكماً. وتعكس هذه الإحصائيات الجهود المبذولة لضمان الإنفاذ الفعّال للأوامر القضائية وتطبيق العدالة في النظام القضائي.

إجمالي عدد الطلبات التي قدمت في التنفيذ والمتوسط الزمني للإنجاز

إجمالي عدد طلبات التنفيذ	884,549
المتوسط الزمني للإنجاز (يوم)	4.6

نبذة عامة عن إحصائيات أعمال مأموري التنفيذ

122,25
عدد المهام المنفَّذة

57,820
إجمالي عدد ملفات التنفيذ المغلقة

72,091
اجمالي الملفات المقيدة

7,846,460,590,60
اجمالي الامانات المحصلة (درهم)

528,769
اجمالي القرارات الصادرة

57.9
المعدل العام لمدة التنفيذ - من تاريخ تسجيل التنفيذ (يوم)

49.7
المعدل العام لمدة التنفيذ - من تاريخ تمام الإعلان (يوم)

1,595,608
إجمالي العمليات بإدارة التنفيذ خلال عام 2023

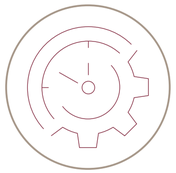

5.4
المعدل العام لمدة أحكام دعاوى التنفيذ – من أول جلسة (يوم)

0.319
معدل اتخاذ القرار للقاضي حسب تاريخ جدولة الطلب (يوم)

74,069
إجمالي عدد ملفات التنفيذ

2,504
إجمالي عدد أحكام التنفيذ

إحصائية نظام المزاد الذكي وقيمتها

حقق نظام المزاد الذكي في محاكم دبي نتائج مهمة في عام 2023، حيث تمت معالجة إجمالي 2,724 ملفاً في مزاد المركبات، وتم تقييم قيمة هذه المركبات بمبلغ إجمالي قدره 49,325,700 درهم، وبيعها بقيمة إجمالية قدرها 83,835,750 درهم، وبالتالي بلغت قيمة الفرق بين السعر التقييمي وسعر البيع 34,510,050 درهم، مما يعادل زيادة نسبتها 69.96%.

أما بالنسبة لمزادات المنقولات، فتمت معالجة إجمالي 293 ملفاً، وتقييم قيمة هذه المنقولات بمبلغ إجمالي قدره 21,216,077 درهماً، وبيعها بقيمة إجمالية قدرها 33,476,974 درهم. وبالتالي، بلغت قيمة الفرق بين السعر التقييمي وسعر البيع 12,260,897 درهماً، ما يعادل زيادة نسبتها 57.79%.

وفيما يتعلق بمزاد العقارات، تمت معالجة إجمالي 412 ملفاً، وتقييم قيمة هذه العقارات بمبلغ إجمالي قدره 1,324,360,221 درهم، وبيعها بقيمة إجمالية قدرها 1,941,764,633 درهم، وبالتالي بلغت قيمة الفرق بين السعر التقييمي وسعر البيع 617,404,412 درهم، ما يعادل زيادة نسبتها 46.62%.

وأما بالنسبة لإجمالي قيمة عائدات البيع عن طريق المزاد فقد بلغت 2,059,077,357 درهماً، ويتضح من هذا أن نظام المزاد الذكي أحدث تأثيراً إيجابياً في عمليات البيع والشراء وساهم في تحقيق عوائد مربحة للمشاركين.

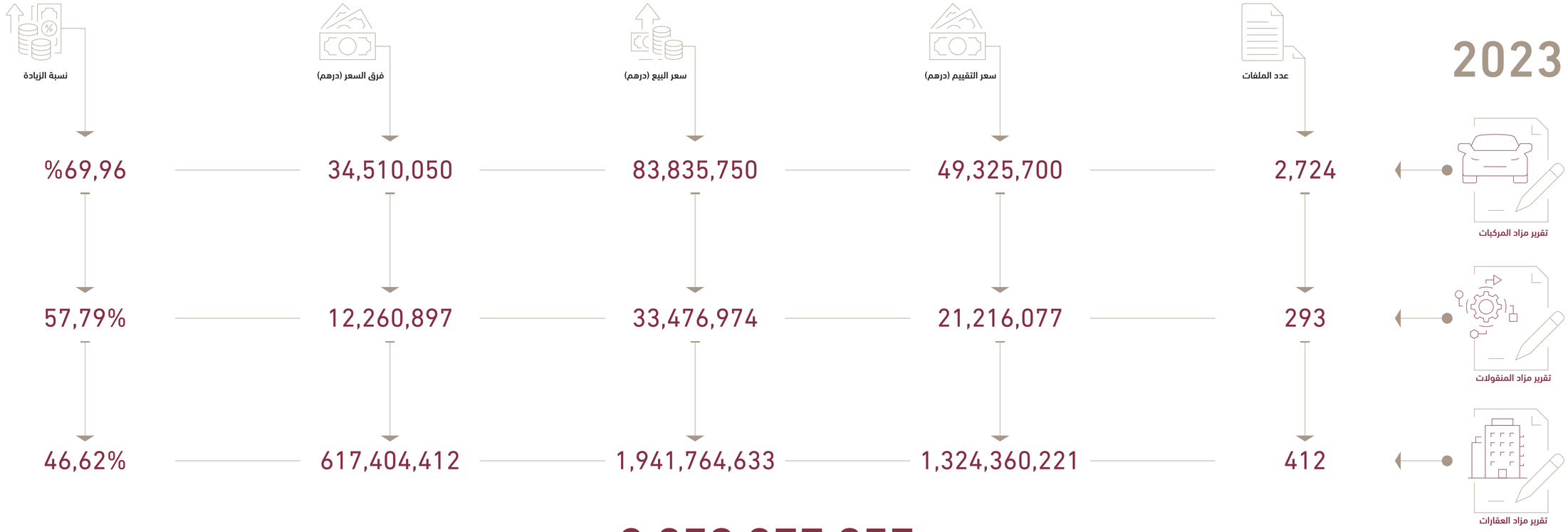

2,059,077,357

إجمالي قيمة عائدات البيع عن طريق المزاد (درهم)

الإنابات القضائية

تتيح خدمة الإنابات القضائية للمتقاضين قيد ملف إنابة، لتقوم محاكم دبي بتنفيذ إجراء لقرار صادر من المحاكم خارج اختصاص إمارة دبي، وذلك من خلال برنامج الإنابات القضائية الذي تتيحه المحاكم.

النوع	العدد خلال 2023
الرسائل الصادرة في نظام الإنابات	46,658
الرسائل الواردة في نظام الإنابات	3,147
الجهات المشاركة في نظام الإنابات	148

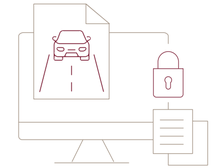

587
طلب حجز رقمي
هيئة الطرق والمواصلات

9
طلب فك حجز رقمي
هيئة الطرق والمواصلات

1,022
طلب حجز رقمي
المصرف المركزي

42
طلب حجز رقمي
دائرة الأراضي والأملاك

منصة إفصاح

تم إطلاق منصة إفصاح عام 2023، وهي نظام ذكي يتكامل مع جميع الجهات الحكومية وشبه الحكومية والخاصة، ويمكّن النظام محكمة التنفيذ من الاستعلام والحجز على أموال المنفّذ ضدّه في حال عدم التزامه بتنفيذ منطوق الحكم طواعيةً، ويتم بعد ذلك عملية متابعة إجراءات الحجز والبيع من خلال النظام دون الحاجة الدائمة لتقديم الطلبات.

الطلبات الشاملة

40
طلب رقمي للاستعلام عن عنوان

49
طلب رقمي للاستعلام عن الراتب والمستحقات

34
طلب رقمي للاستعلام عن مركبات

7,987
طلب رقمي للاستعلام وتوقيع الحجز

702
طلب رقمي للاستعلام والحجز التحفظي

تم إطلاق المبادرة عام 2023، وهو نظام مؤتمت يمكّن طالب التنفيذ من الاستعلام عن أموال المنفّذ ضدّه أو الحجز عليها، لدى الجهات المدرجة في منصة إفصاح عن طريق التكامل التقني، وإنشاء خطاب بشكل آلي للجهات الغير مدرجة في منصة إفصاح، ويتم تنفيذ الطلب بعد قبول القاضي بشكل آلي دون الحاجة إلى تدخل بشري.

مبادرة ربط الوكالة

تم إطلاق المبادرة عام 2023، وهو نظام يمكّن أطراف الدعوى والتنفيذ من ربط الوكالة تلقائياً بعد اعتماد الموظف، ويتيح عزل أو إلغاء الوكالة المبرزة بملف دعوى التنفيذ بشكل آلي.

طلب إلغاء ربط الوكالة المبرزة الرقمي	111
طلب تنحي عن الوكالة الرقمي	471
طلب ربط وكالة رقمي	3,066

الصرف الآلي

تم إطلاق المبادرة عام 2023، وهو نظام يعمل على صرف المبالغ المودعة بملف التنفيذ بشكل آلي، خلال التحقق الذاتي من عدم وجود موانع قانونية أو رسوم وغرامات مستحقة، وخصمها آلياً إن وُجدت، ويتم صرف المبلغ خلال 48 ساعة للملفات المستوفية شروط الصرف الآلي.

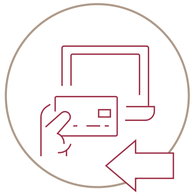

25

طلب رقمي تفعيل الصرف الآلي

251

طلب رقمي وقف الصرف

270

طلب رقمي حجز على المبالغ المودعة في ملف التنفيذ

مبادرة الإعلان الرقمي

تم إطلاق المبادرة عام 2023، وهو نظام رقمي يمكّن أطراف الدعوى والتنفيذ من تقديم طلب إعلان أو إعلان بالنشر، ويتم إسناد الطلب تلقائياً إلى قاضي التنفيذ أو الموظف المختص، وبمجرد اعتماد الطلب المقدّم يقوم النظام بإنشاء إعلان رقمي دون تدخل بشري.

875

عدد طلبات الإعلان الرقمي

نظام الطلبات الذكية

تم إطلاق المبادرة عام 2023، حيث يقوم النظام آلياً بالتّعرف على نوع الطلب وصلاحيات اتخاذ القرار ليتم تسجيله، واتخاذ قرار بشكل آلي على الطلبات الإدارية، وإسناد الطلبات القضائية وفقاً لآلية الإسناد المُعتمدة في قضايا التنفيذ والدعاوى الموضوعية، ويتم إشعار مقدّم الطلب بموعد البت في الطلب.

491,357

عدد القرارات الصادرة بواسطة متخذ القرار

198,539

عدد القرارات الآلية

4

إنجازات وأعمال المحاكم

- جائزة "الحكومة الرقمية" لدول مجلس التعاون الخليجي
- جائزة الموارد البشرية الخليجية لعام 2023
- جائزة الإمارات تبتكر
- عضوية منظمة الاتحاد الدولي لمأموري الضبط القضائي
- عضوية الاتحاد العالمي للدراسات المستقبلية
- مقارنات معيارية ودراسات تطوّر الأداء المؤسسي
- المكتب الفني في محكمة التمييز
- خدمات رقمية لإسعاد المتعاملين
- المكتبة القانونية

تمكّنت محاكم دبي من تحقيق مجموعة من الإنجازات المهمة والمتنوعة التي تعزز مكانتها، وتعكس التطور والتميّز في أداء أعمالها والتزامها المستمر بالاستفادة من التكنولوجيا والابتكار لتحسين عملها، وتوفير العدالة والإنصاف للمجتمع.

وتحظى المحاكم بالاعتراف والتقدير من قبل جهات مختلفة ومؤسسات مهمة. ففي عام 2023، حصلت المحاكم على جائزة "الحكومة الرقمية" من الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وجائزة الموارد البشرية الخليجية من قبل QNA International، وجائزة الإمارات تبتكر من مركز محمد بن راشد للابتكار. بالإضافة إلى ذلك، حصلت المحاكم على عضوية في منظمة الاتحاد الدولي لمأموري الضبط القضائي، وهي منظمة تعمل على تطوير نشاط مأموري الضبط القضائي وتعزيز التعاون مع الدول والمنظمات الدولية في هذا المجال، بالإضافة إلى تحسين التشريعات ذات الصلة ورفع مكانة مهنة الضبط القضائي.

كما حصلت المحاكم على عضوية الاتحاد العالمي للدراسات المستقبلية، وهي منظمة تهدف إلى تعزيز استشراف المستقبل وتبادل التجارب ونشر البحوث في مجالات مهمة مثل البلوك تشين والذكاء الاصطناعي في المجال القضائي، بالإضافة إلى الاستفادة من أفضل الممارسات العالمية والمشاركة في جوائز المستقبل

جائزة "الحكومة الرقمية" لدول مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربية لعام 2023

حصلت محاكم دبي على جائزة الحكومة الرقمية لدول مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربية لعام 2023، وذلك تقديراً للجهود المبذولة في تحقيق التحول الرقمي وتطوير نظام العدالة الرقمية في دبي.

تم اختيار محاكم دبي بناءً على دورها الرائد في تبنّي التقنيات الحديثة وتطبيقها في عملياتها القضائية، ما ساهم في تسهيل وتحسين العمليات القضائية وتقديم خدمات أفضل للمواطنين والمقيمين.

جائزة الموارد البشرية الخليجية لعام 2023

إن فوز محاكم دبي بجائزة الموارد البشرية الخليجية لعام 2023 من قبل مؤسسة QNA International، يعكس التزامنا المتواصل بالتميّز والابتكار في إدارة وتطوير الموارد البشرية، ونتطلّع إلى الاستمرار في تحقيق المزيد من النجاحات والتقدم في المستقبل.

وقد تم تكريم محاكم دبي على ما قامت بتنفيذ استراتيجيات فعّالة للتطوير الوظيفي وتحفيز الموظفين وتعزيز سعادتهم ورفاهيتهم. كما قامت بتبني ممارسات توظيفية متقدمة وتطبيق تقنيات حديثة في تدريب وتطوير الكوادر البشرية.

الإمـــارات تبتكـــر
UAE INNOVATES
فبرايـــر February 2024

جائزة الإمارات تبتكر

فازت محاكم دبي بجائزة "الإمارات تبتكر"، التي يمنحها مركز محمد بن راشد للابتكار، الجهة المانحة المرموقة في دولة الإمارات العربية المتحدة. وتُعدّ هذه الجائزة إشادة مستحقة بالابتكار الذي تتبناه محاكم دبي في مجال القضاء وتقديم الخدمات القضائية الحديثة والمبتكرة.

وقد تم تكريم محاكم دبي بناءً على الإبداع والتميز في مجال القضاء والابتكار القضائي، حيث قامت بتطبيق أساليب جديدة ومبتكرة لتحسين عملياتها وتقديم خدمات قضائية فعّالة ومبتكرة للمجتمع.

عضوية منظمة الاتحاد الدولي لمأموري الضبط القضائي

تمكّنت محاكم دبي من الحصول على عضوية منظمة الاتحاد الدولي لمأموري الضبط القضائي، وهي منظمة تسهم في تطوير نشاط مأموري الضبط القضائي لدى الدول والمنظمات الدولية والتعاون معها، وتحسين التشريعات في ذات المجال ورفع مكانة مهنة الضبط القضائي.

عضوية الاتحاد العالمي للدراسات المستقبلية

تفتخر محاكم دبي بعضويتها للاتحاد العالمي للدراسات المستقبلية، المنظمة التي تدعم الاطلاع على أحدث التقارير العالمية الصّادرة في شأن استشراف المستقبل والبلوك تشين والذكاء الاصطناعي في المجال القضائي، إضافةً إلى تبادل التجارب المُستقبليّة ونشر الدّراسات والأوراق البحثية في مجالات استشراف المستقبل، والاستفادة من الدورات والمؤتمرات ضمن أفضل الممارسات العالمية المطبّقة والمشاركة في جوائز بمجالات المستقبل.

مقارنات معيارية ودراسات تطوّر الأداء المؤسسي وتحقّق الريادة

تعمل المؤسسات على الاهتمام بتحقيق الريادة وتحسين أدائها، من خلال المقارنات المعيارية التي تستهدف تقييم الأداء والتعرف على أفضل الممارسات، وتشمل هذه الدراسات مجموعة متنوعة من المقارنات الشاملة.

وفي محاكم دبي أجريت دراسة معيارية حول المواقع الإلكترونية، وتضمّنت تقييم المواقع الداخلية والخارجية، الهيكل التنظيمي، ومركز الدراسات والبحوث لدى بلدية دبي، ودبي للاقتصاد والسياحة

كما تمت دراسة معيارية لرؤية المحضونين في المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، وإمارة أبو ظبي، ودراسة معيارية أخرى حول خدمة الزواج، وتركزت على الجهود التي يبذلها القضاء في أبو ظبي.

بالإضافة إلى ذلك، أجريت دراسة معيارية حول المصلح الخاص، وتمت مقارنة بين سنغافورة وإيطاليا في هذا الصدد. وتمت دراسة معيارية أخرى حول البرامج المقدمة من السادة القضاة، وشملت وزارة العدل ووزارة الداخلية ودائرة القضاء.

أما في مجال المسابقات البحثية، فقد جرت مقارنة معيارية شاملة، تضمّنت مراكز ومؤسسات مختلفة على المستوى العالمي، مثل مركز محمد بن راشد للابتكار، ومعهد دبي القضائي، والمؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا، والمركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، ومؤسسة عبد الحميد شومان، وشرطة دبي، وRTA، وجامعة الإمارات والجامعة الأمريكية في دبي، ومؤسسات أخرى.

وتُعَدّ هذه المقارنات والدراسات المعيارية أدوات قوية تساعد المؤسسات على تحسين أدائها وتحقيق الريادة من خلال استيعاب أفضل الممارسات وتبنّي التحسين المستمر.

المكتب الفني في محكمة التمييز

يلعب المكتب الفني في محكمة التمييز بدبي، دوراً حيوياً في تطوير العمل القضائي وتوفير الدعم القانوني والفني للهيئات القضائية، حيث يعمل على جمع وتوثيق ونشر المبادئ القانونية والقواعد القضائية وتقديم البحوث والدراسات القانونية، ويسهم في تعزيز الشفافية وتحسين جودة القرارات القضائية، ما يساعد على تعزيز سلطة القضاء وتحقيق العدالة في إمارة دبي.

ويعتبر المكتب الفني أداة أساسية لتوثيق الأحكام وتعزيز الوعي القانوني، ويقدم تفسيرات دقيقة للأحكام وتوجيهات قانونية متخصصة، ما يعزز العدل والثقة في نظام العدالة، ويهدف إلى توثيق أحكام محكمة التمييز ونشرها ليتعرف عليها القائمون على تطبيق القانون والدارسون له.

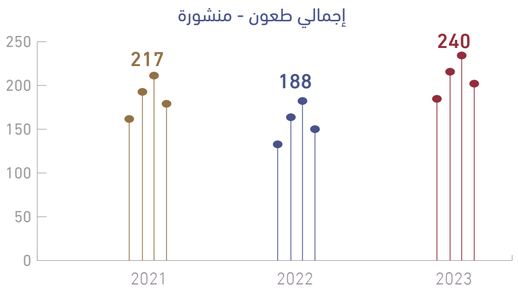

عدد الطعون التي تم اختيارها وتلخيصها ونشرها بمعرفة المكتب الفني

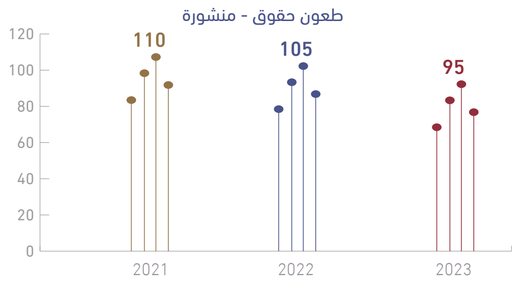

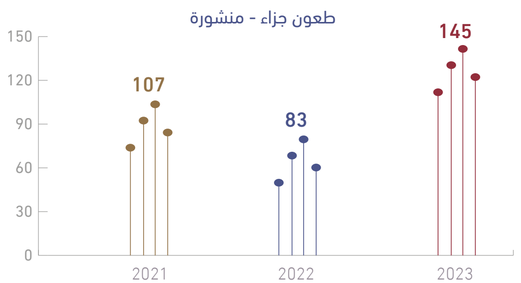

عدد التقارير الفنية التي أعدّها المكتب الفني **5**

عدد طلبات المتعاملين المستلمة والمنجزة **30**

الأحكام والقرارات والإصدارات

عدد الطعون الصادرة **95** عدد الطعون المختارة للنشر

إصدارات المكتب الفني في العام 2023

من أبرز إصدارات المكتب الفني:

- مجموعة الأحكام والمبادئ القانونية في المواد الحقوقية والجزائية للأعوام 2020، 2021، 2022.
- مجموعة أحكام الهيئة العامة لمحكمة التمييز 2021 – 2023.

خدمات رقمية لإسعاد المتعاملين

تقدم محاكم دبي خدمات رقمية مبتكرة تهدف إلى إسعاد المتعاملين وتسهيل تجربتهم، وتعزز تلك الخدمات الرقمية المبتكرة والقنوات المتعددة تجربة المتعاملين وتسهم في تحقيق سعادتهم وسرعة تنفيذ إجراءاتهم وتلبية احتياجاتهم بكل سهولة ويسر، وتشمل تلك الخدمات:

خدمة وياك

قناة تواصل مباشر بين المتقاضين ومختلف الوحدات الإدارية المعنية بالدعاوى لمتابعة تنفيذ القرارات الصادرة على الدعاوى والطلبات بمختلف أنواعها الملاحظات حولها.

74,940
عدد الطلبات

مركز الاتصال

يقوم مركز الاتصال في محاكم دبي بالرد على جميع الاستفسارات والإجراءات والخدمات المقدمة في محاكم دبي، من خلال القنوات التالية: الموقع الإلكتروني، المحادثة الفورية والواتس آب (باللغتين العربية والإنجليزية)، وذلك حسب المعايير المعتمدة.

134,344
عدد المكالمات الواردة

131,846
عدد المكالمات التي تم الرد عليها

المحادثة الفورية

32,953
عدد المحادثات الواردة

32,226
عدد المحادثات التي تم الرد عليها

تصديقات الأحوال الشخصية – الإشهادات

خدمة تتيح للمتعامل بالحصول على الإشهادات والأذونات وتوثيق المعاملات والتصرفات والإقرارات المتعلقة بالأحوال الشخصية.

20,573
عدد الإشهادات

المكتبة القانونية

تلعب المكتبة القانونية دوراً حيوياً في توفير المصادر القانونية والخدمات اللازمة للمتعاملين القانونيين في سعيهم للوصول إلى المعلومات القانونية الحديثة.

وهي تهدف إلى تلبية احتياجات المستفيدين من الإصدارات القانونية والتشريعات الإلكترونية، بما في ذلك المحامين والقضاة والموظفين والطلاب، كما تقدم الخدمات المتنوعة مثل إعارة الكتب واستخدامها الداخلي، وتحديثات ملف حوكمة التشريعات، وطباعة وتنسيق ومراجعة التشريعات.

ويشمل مستفيدو المكتبة القانونية، مكاتب المحاماة البالغ عددها 15مكتباً، والذين يستفيدون من الإصدارات القانونية. بالإضافة إلى ذلك، يستفيد 584 شخصاً من التشريعات الإلكترونية المتاحة في المكتبة. وتضم قاعدة المستفيدين من المكتبة 56 قاضياً، و121 محامياً، و300 موظف، و6 طلاب.

وتوفر المكتبة القانونية خدمة إعارة الكتب واستخدامها الداخلي للمستفيدين، ما يمكّنهم من الاطلاع على المصادر القانونية والاستفادة منها في أبحاثهم ودراساتهم، كما تقدّم أيضاً القوانين الاتحادية والمحلية المنشورة لجميع الموظفين، حيث تحتوي على 250 قانوناً اتحادياً و110 قوانين محلية.

بالإضافة إلى ذلك، تقوم المكتبة بتحديث ملف حوكمة التشريعات، حيث يتضمن تحديث القوانين الاتحادية والمحلية، بالإضافة إلى اللوائح التنفيذية والاتفاقيات الدولية والأحكام المتخصصة، وتجمع أيضاً المبادئ القانونية المهمة، مما يسهّل الوصول إليها واستخدامها في الأبحاث القانونية.

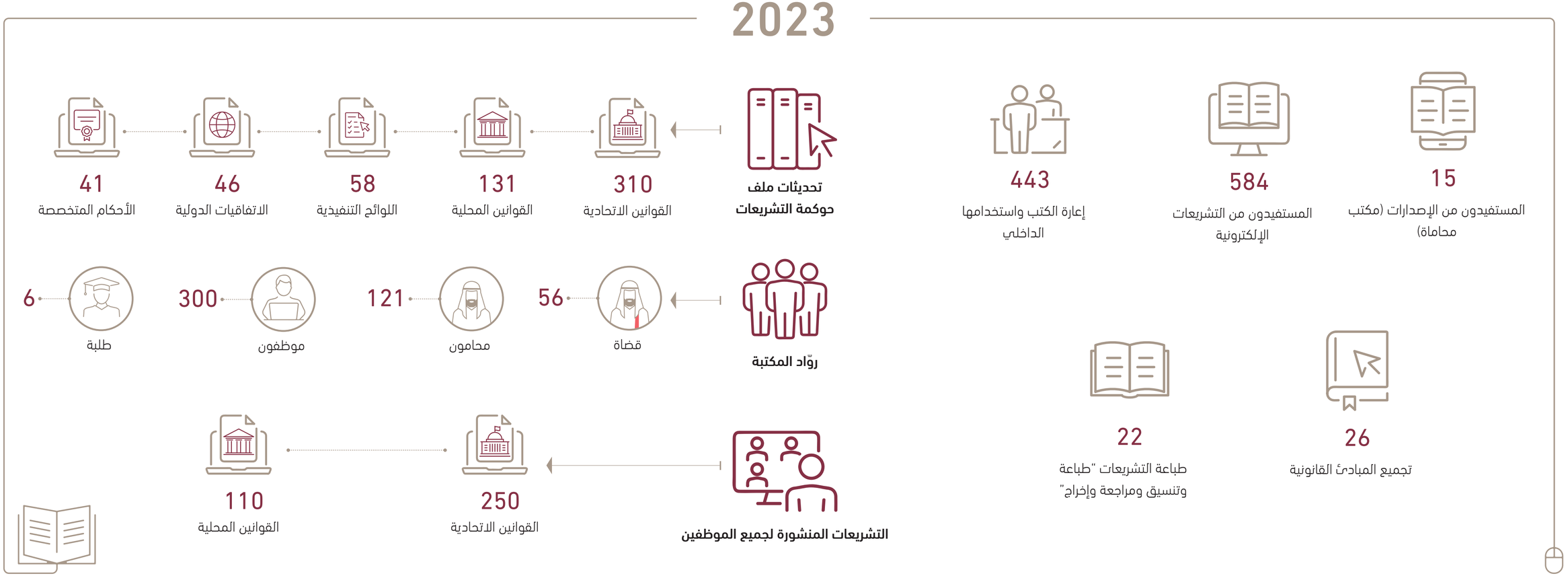

5

فعاليات وأنشطة المحاكم

- المبادرات والأنشطة والفعاليات
- مبادرة محاكم الخير
- زيارات لتحسين الممارسات
- استمرارية الأعمال
- منصة المتسوق السري
- محاكم دبي أفضل جهة صديقة لأصحاب الهمم

المبادرات والأنشطة والفعاليات

مبادرة العائلة السعيدة

تهدف مبادرة "العائلة السعيدة" إلى تعزيز رفاهية الأسر والروابط العائلية في المجتمع، وتتضمن عدة مبادرات وأنشطة متنوعة تستهدف جميع أفراد الأسرة.

وتقدم مبادرة العائلة السعيدة، برامج تثقيفية وتوعوية للأسر بشأن القيم والأخلاق والتواصل الإيجابي، وتعمل على توفير ورش عمل ومحاضرات تعليمية للآباء والأمهات لتعزيز مهاراتهم في تربية أطفالهم بطرق صحيحة وفعّالة.

بالإضافة إلى ذلك، تنظم المبادرة فعّاليات وأنشطة ترفيهية للأسرة، مثل رحلات ونشاطات رياضية وفنية، بهدف تثبيت الترابط العائلي وتعزيز الفرح والسعادة بين أفراد الأسرة.

تهدف مبادرة العائلة السعيدة إلى بناء جيل قوي ومترابط ومستقبل واعد، وتعكس التزام محاكم دبي بتعزيز العلاقات الأسرية الصحية ونشر السعادة والاستقرار في المجتمع ما يجعلها خطوة مهمة نحو بناء مجتمع مزدهر ومستدام.

تم من خلال المبادرة تقديم برامج تثقيفية وتوعوية للطلاب بشأن قيم الأسرة والتواصل العائلي، كما تعاونت المبادرة مع وزارة التربية والتعليم، في تقديم استشارات أسرية لأولياء الأمور من خلال برامج التلفاز والإذاعة ووسائل التواصل الاجتماعي.

تم أيضاً تنظيم محاضرة بالتعاون مع وزارة الدفاع والمشاركة في اليوم العالمي للأسرة، كما شاركت المبادرة في مؤتمر "كفى عنفاً" وتم بث برامج توعوية عبر التلفاز والإذاعة ووسائل التواصل الاجتماعي.

تم كذلك البحث عن سبل التعاون مع نادي دبي لأصحاب الهمم، لتوفير برامج خاصة للأسر المتأثّرة بالتحديات الخاصة، وتم التعاون ضمن المبادرة أيضاً من خلال مبادرة "شي في خاطرك" لتصوير فيديو توعوي بعنوان "متابعة الأبناء وتربيتهم".

ورشة لمدة ساعتين لتوعية طلبة الصف الثاني عشر / مدرسة البحث العلمي

75
عدد الطلبة الذكور

90
عدد الطلبة الإناث

3,256
إجمالي عدد المستفيدين من المبادرات المجتمعية

58
إجمالي عدد المبادرات المجتمعية

خلك قانوني

تعقد محاكم دبي سلسة من الورش التوعوية لمبادرة التوعية "خلك قانوني" لنشر المعرفة القانونية، بغية زيادة الوعي والثقافة القانونية للمجتمع.

ويهدف البرنامج إلى تعزيز ثقة المجتمع في النظام القضائي، والمساهمة في نشر الثقافة القانونية، إضافة إلى تعزيز التواصل ودعم شبكة العلاقات بين المحاكم والشركاء، لدعم الوعي القانوني المتخصص لجميع فئات المجتمع.

وفي عام 2023، تم تحقيق نجاح في برنامج "خلك قانوني"، حيث تم تنظيم 5 ملتقيات مثمرة لتوعية المجتمع وتعزيز الوعي القانوني. كما تم إنتاج 53 فيديو توعوي يهدف إلى نشر المعرفة القانونية وتوجيه الجمهور في مختلف المجالات القانونية. بالإضافة إلى ذلك، تم نشر 3 مقالات تسهم في توضيح القوانين وتعزيز الفهم المجتمعي لها.

ولم يقتصر البرنامج على ذلك فقط، فقد تم تنظيم 10 ورش توعوية تفاعلية تهدف إلى تطبيق القوانين وتنمية المهارات القانونية للمشاركين. وشارك في هذه الأنشطة 34قاضياً، ما أضفى قيمة وخبرة قيّمة على البرنامج.

وتم استخدام 10 قوانين في توعية الجمهور، ما ساهم في توضيح التشريعات وتعزيز الالتزام بها. وبفضل الجهود المبذولة، بلغ إجمالي عدد الحضور للأنشطة 2,526 شخصاً، ما يعكس تفاعل المجتمع واهتمامه بالموضوعات القانونية. وتلقت الاستبانات استجابة ممتازة حيث بلغ عدد الاستجابة 927 من أصل 1,040، ما يشير إلى تأثير البرنامج وتفاعل الجمهور. وأخيراً، سجّل برنامج "خلك قانوني" متوسط سعادة بلغ 99%، ما يعكس التقدير الكبير من قبل المشاركين والمستفيدين من البرنامج.

السنة / المؤشر	2023 المحقق
عدد الفيديوهات التوعوية	53
عدد المقالات المنشورة	3
عدد القضاة المشاركين	34
عدد القوانين المستخدمة في التوعية	10
إجمالي عدد الحضور للأنشطة	2,526

البيان	الورش	الملتقيات
العدد	10	5
عدد الاستجابة للاستبانات	927	410
متوسط السعادة	%99	%99

منتدى محاكم دبي 2023

هو لقاء معرفي لموظفي محاكم دبي، يهدف لتبادل الخبرات وتعزيز التواصل الداخلي وإشراكهم في رحلة المحاكم إلى المستقبل

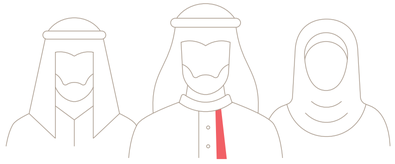

%98

نسبة سعادة موظفين محاكم دبي والسادة القضاة

منتدى محاكم دبي للابتكار

نظّم فريق نادي المبدعين في محاكم دبي منتدى محاكم دبي للابتكار، لنشر ودعم ثقافة الابتكار والإبداع وتحفيز الموظفين على تقديم مشاريع مبتكرة ورائدة بمستواها باعتبارهم الرافد الأساسي للإبداع والابتكار.

97

عدد الحضور

100%

سعادة الموظفين عن المنتدى

معرض جيتكس 2023

معرض سنوي يقام بمشاركة الدوائر الحكومية والخاصة، ويتم من خلاله استعراض الخدمات الرقمية.

769

عدد زوار المنصة

نبراس

تقوم هذه المبادرة على استقبال طلاب المدارس لحضور جلسات القضايا الجنائية والتوقيف، بالتعاون مع النيابة العامة.

43

عدد المشرفين

633

عدد الطلاب

يوم الطفل الإماراتي

تضمّنت الفعّالية زيارة لطلاب مدرسة راشد لأصحاب الهمم، للاطلاع على منتجات الأطفال من خلال معرض فني، وتقديم فقرات من قِبلهم وتوزيع الهدايا من محاكم دبي.

60

عدد الطلاب

يوم المرأة الإماراتية

نظّم مجلس "الجوهرة النسائي" في محاكم دبي، احتفالية بمناسبة "يوم المرأة الإماراتية" تحت شعار "نتشارك للغد"، استضاف فيها سعادة ناعمة الشرهان نائب ثاني في المجلس الوطني، وبحضور سعادة القاضي خالد الحوسني رئيس المحاكم الابتدائية في محاكم دبي، ومجموعة من السادة القضاة، وذلك تقديراً لدورها الفعّال وتضحياتها الكبيرة في بناء الأجيال والوطن، ولعطائها ولمكانتها الاستثنائية في جميع المهام التي تتولاها دون استثناء.

يوم المرأة العالمي

تم الاحتفال باليوم العالمي للمرأة، تحت شعار "الإماراتية للعالمية" بحضور سعادة القاضي الدكتورة حمدة السويدي قاضي في المحكمة التجارية، والدكتورة منال تريم المدير التنفيذي لقطاع الرعاية الصحية بهيئة الصحة بدبي، والمدير التنفيذي لمؤسسة نور دبي، وعدد من الشخصيات الملهمة وموظفات الدائرة، وذلك في إطار إبراز دور المرأة في المسيرة التنموية لدولة الإمارات العربية المتحدة، والاحتفاء بإنجازات المرأة العاملة في محاكم دبي ومساهمتها للارتقاء بالعمل الحكومي في إمارة دبي.

التطوع في حملة تراحم (زلزال تركيا)

شارك فريق "نفاع" التطوعي بمحاكم دبي ضمن مبادرة حملة تراحم بالتعاون مع هيئة الهلال الاحمر.

33

عدد الموظفين المتطوعين

التطوع في حملة افطار صائم في يوم العمال

تضمنت الحملة توزيع وجبات إفطار صائم على العمال بالتعاون مع جمعية بيت الخير.

5,000

عدد العمال المستفيدين

التسويق لمحكمة التركات

حملة تسويقية تهدف لتعريف المتعاملين عن محكمة التركات وسير أعمالها واختصاصاتها.

%97

نسبة سعادة المتعاملين، المحامين، المجتمع

حملة حصن نفسك احم مجتمعك

تستهدف الحملة تعزيز الصحة البدنية للموظفين والعاملين للوقاية من الأمراض.

137

عدد الموظفين المستفيدين

حملة دمي لوطني

تستهدف المشاركة ودعم الحملات الوطنية الخاصة بالتبرع بالدم.

70

عدد المتبرعين

تكريم متطوعي محاكم دبي

تستهدف تشجيع روح المبادرة والمشاركة الإيجابية في الأنشطة المختلفة التي تعود على محاكم دبي والمجتمع بالفائدة.

114
عدد المتطوعين المكرّمين

%96
نسبة السعادة برنامج نفاع للعمل التطوعي

التسويق لحملة محاكم دبي للجميع

تستهدف الترويج لإمارة دبي من خلال إبراز الخدمات القضائية التي تقدمها محاكم دبي للثقافات المتعددة، والتي تدعم جودة الحياة.

787
عدد زوار الصفحة

12,000
عدد الرسائل النصية المرسلة

مبادرة محاكم الخير

تتمثل قيمة مبادرة محاكم الخير في تقديم الدعم والمساعدة للأفراد المحتاجين والمتضررين في مجتمعنا، وهي تستمر في تحقيق نجاحات ملموسة وتأثير إيجابي في حياة الناس.
وتفتخر المبادرة بتحقيق نجاح كبير خلال الثلاث سنوات الماضية.
فقد استفاد من المبادرة عدد 575 فرداً.

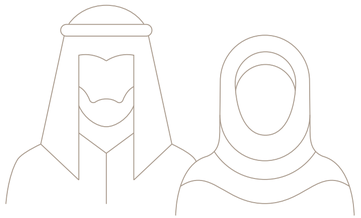

341

575

عدد المستفيدين

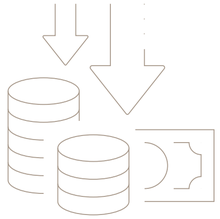

32,243,132.66

60,808,349

قيمة المبالغ المحصَّلة

خلال ثلاث سنوات
2023

زيارات لتحسين الممارسات

تهدف زيارات تحسين الممارسات في محاكم دبي إلى تعزيز الجودة والكفاءة في العمل القضائي. فخلال عام 2023، تم تنفيذ 10 زيارات خارجية و10 زيارات داخلية للاطلاع على أفضل الممارسات.

وتمت زيارة جهات خارجية مثل دائرة السياحة والاقتصاد وهيئة كهرباء ومياه دبي ووزارة الداخلية وجمارك دبي وغيرها. بينما تمت زيارة جهات داخلية مثل كلية القانون - جامعة العلوم والتقنية في الفجيرة ودائرة الأراضي والأملاك والقيادة العامة لشرطة دبي وغيرها.

عدد الزيارات للاطلاع على أفضل الممارسات

عدد الزيارات الخارجية	عدد الزيارات الداخلية	إجمالي الزيارات
10	20	

الزيارات الخارجية

- Dubai Economy and Tourism
- هيئة كهرباء ومياه دبي – Dubai Electricity & Water Authority
- وزارة الداخلية – Ministry of Interior
- جمارك دبي – Dubai Customs
- هيئة كهرباء ومياه دبي – Dubai Electricity & Water Authority
- الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ – Federal Authority for Identity, Citizenship, Customs & Port Security
- الإدارة العامة للإقامة وشؤون الأجانب - دبي – General Directorate of Residency and Foreigners Affairs - Dubai
- شرطة دبي – Dubai Police
- هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية – TDRA – Telecommunications and Digital Government Regulatory Authority
- نادي دبي لأصحاب الهمم – Dubai Club for People of Determination

الزيارات الداخلية

- جامعة العلوم والتقنية في الفجيرة – University of Science & Technology of Fujairah
- دائرة الأراضي والأملاك – Land Department
- شرطة دبي – Dubai Police
- الأمانة العامة للجان الزكوية والضريبية والجمركية – General Secretariat of Zakat, Tax and Customs Committees
- دائرة المالية – Department of Finance
- دائرة الموارد البشرية لحكومة دبي – Dubai Government Human Resources Department
- دبي الرقمية – Digital Dubai
- حكومة عجمان – دائرة البلدية والتخطيط – Government of Ajman – Municipality & Planning Department
- جهاز الرقابة المالية – Financial Audit Authority

ملخص الزيارات الداخلية للاطلاع على أفضل الممارسات في المحاكم

1. الاطلاع على أفضل الممارسات في إجراءات التقاضي وقواعد المحاكمة.
2. الاطلاع على أفضل الممارسات في المجال القضائي والإداري في محاكم دبي.
3. الاطلاع على أفضل الممارسات في مجال البرامج الإلكترونية الخاصة بالتقاضي التقني.
4. الاطلاع على أفضل الممارسات في مجال التقاضي الرقمي.
5. الاطلاع على أفضل الممارسات في تطبيق أمن المعلومات لدى محاكم دبي.
6. الاطلاع على أفضل الممارسات في إدارة المعرفة والجودة والتميز.
7. الاطلاع على أفضل الممارسات في إدارة المعرفة.
8. الاطلاع على أفضل الممارسات لإدارة الموارد البشرية.
9. الاطلاع على سير العمل في إدارة الرقابة المالية والإدارية.

ملخص الزيارات الخارجية للمحاكم للاطلاع على أفضل الممارسات

1. الاطلاع على أفضل الممارسات في مجال الرصد الإعلامي.
2. الاطلاع على أفضل الممارسات في إدارة الموارد البشرية.
3. الاطلاع على أفضل الممارسات لدى قسم السعادة والإيجابية.
4. الاطلاع على أفضل الممارسات لإدارة المشتريات والمخازن - الإدارة العامة للدعم اللوجستي.
5. الاطلاع على أفضل الممارسات في إدارة الاستراتيجية واستشراف المستقبل.
6. البحث عن سبل التعاون في المجال المجتمعي (الأسرة).

استمرارية الأعمال

نجاح في الأداء العام

تلتزم محاكم دبي بضمان توافر الخدمات الأساسية، واستمرارية أعمالها خلال حالات الطوارئ والأزمات التي قد تؤدي إلى انقطاع تلك الخدمات. ولتحقيق ذلك، قامت الدائرة بإنشاء وتطبيق وصيانة وتطوير نظام إدارة استمرارية الأعمال.

يهدف هذا النظام إلى دعم القدرات المؤسسية، وتوفير الموارد الضرورية لتقليل احتمالية تعطل العمليات الحيوية والأساسية، وتعزيز القدرة على استعادتها والتعافي الكامل من حالات الطوارئ والأزمات والكوارث.

المؤشرات الاستراتيجية الخاصة بنظام استمرارية الأعمال

المؤشرات	المستهدف	نسبة المحقق 2023
توعيه العاملين بنظام إدارة استمرارية الاعمال	%80	%80
تحقيق الزمن المستهدف لاستعادة خدمات الحيوية (خلال التدريبات / خلال حادث الواقعي)	%80	%75
التوافق مع القوانين والتشريعات والتعليمات الحكومية	%100	%100
مراجعة وتحديث سجلات تقييم المخاطر وتحليل التأثير على الأعمال	%100	%100
مراجعة وفحص أنظمة تقنية المعلومات	%100	%100

منصة المتسوق السري

هي منصة إلكترونية، يتم من خلالها إرسال التقارير بصفة دورية مستقلة لكل جهة حكومية، عن نتائج المتسوق السري، بإشراف برنامج دبي للتميز الحكومي، التابع للأمانة العامة للمجلس التنفيذي في دبي، كي تعمل كل جهة على متابعة نتائجها وتطوير وتحسين خدماتها بشكل مباشر.

نتائج المتسوق السري لدائرة محاكم دبي وفق قنوات الخدمة خلال عام 2023

سجلت نتائج المتسوق السري لدائرة محاكم دبي نسبة 93.5% خلال عام 2023، وذلك وفق دراسة المتسوق السري للجهات الحكومية في دبي، التي يجريها برنامج دبي للتميز الحكومي التابع للأمانة العامة للمجلس التنفيذي في دبي.

الموقع الإلكتروني	مركز الاتصال	تطبيقات الهاتف	مراكز تقديم الخدمة	النتيجة العامة
%98.41	%95.58	%79.21	%94.92	%93.5

برنامج شور

انطلاقاً من الشراكة التي تجمع محاكم دبي وجميع مكاتب المحاماة في إمارة دبي، تم تصميم برنامج الاستشارات القانونية المجانية لتقديم العون المبدئي للمتقاضين لتُعينَهم على السير في الدعاوى بشكل سليم.

448

عدد الاستشارات

محاكم دبي أفضل جهة صديقة لأصحاب الهمم

تولي محاكم دبي اهتماماً كبيراً بذوي الهمم، وتعمل على توفير الدعم والخدمات اللازمة لهم.

تستهدف هذه الجهود تحقيق المساواة، وتعزيز حقوق ذوي الهمم في الوصول إلى العدالة والمشاركة الكاملة في العملية القضائية، وفيما يلي بعض الجوانب التي تبرز اهتمام محاكم دبي بذوي الهمم:

مباني صديقة لأصحاب الهمم حسب معايير كود دبي

- مواقف مخصصة لأصحاب الهمم
- مدخل ومسار
- كرسي مُتحرك
- دورات مياه مهيأة لأصحاب الهمم
- كرسي الإخلاء

نتائج تقرير المتسوق السري عن الملاحظات المتعلقة بأصحاب الهمم

النتائج - مباني صديقة لأصحاب الهمم حسب معايير كود دبي	2023
هل هناك مواقف كافية مخصصة لأصحاب الهمم؟	%92
هل كان الوصول من المواقف المخصصة لأصحاب الهمم على مدخل المركز خالياً من أي عائق؟	%100
هل يوجد منحدرات خارج المبنى لتسهيل حركة أصحاب الهمم؟	%100
هل يوجد دورات مياه مخصصة لأصحاب الهمم قابلة للاستخدام؟	%100

قنوات تقديم خدمة ملائمة لأصحاب الهمم

تقدم محاكم دبي خدماتها لأصحاب الهمم عبر القنوات الرئيسية التالية:

- **الإعاقة السمعية:** سماعات خاصة لمن يعاني من الإعاقة السمعية حسب معايير كود دبي.
- **منصة الاستقبال:** منصة خاصة لاستقبال وخدمة المتعاملين من أصحاب الهمم.
- **خدمة سند:** توفير مترجمين بلغة الإشارة.
- **هيكلة محتوى الموقع:** (تتم بطريقة تمكّن استخدامه من خلال أجهزة التصفح والقراءة المخصصة لذوي الهمم، خاصية القراءة الصوتية للنصوص ومحتوى الصفحات، تغيير حجم النصوص، تغيير ألوان محتوى الصفحة، تغيير لغة الموقع بضغطة واحدة)، وتم إدراج تلك الميزات بصفحة خاصة بمسمى "إمكانية الوصول".

سياسات إدارة الموارد البشرية وتسهيلات أصحاب الهمم

تعتمد محاكم دبي على سياسات محددة للتعامل مع أصحاب الهمم وتشمل هذه السياسات:

- تخصيص فريق متابعة ودراسة وتحديد احتياجات أصحاب الهمم.
- تضمين أصحاب الهمم في منهجيات عمل الإدارة.
- توفير مجموعة كبيرة من الإمتيازات للموظفين، والتي يستفيد منها موظف أصحاب الهمم.
- البيانات الديموغرافية للموظفين من أصحاب الهمم.

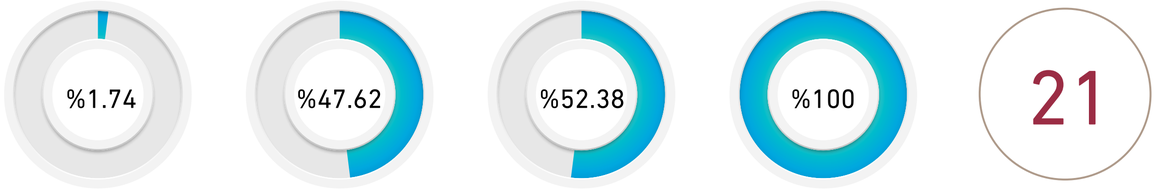

عدد الموظفين من أصحاب الهمم | نسبة توطين الموظفين من أصحاب الهمم | نسبة الإناث | نسبة الذكور | نسبة الموظفين من أصحاب الهمم 2023

نتيجة معيار احترافية الموظفين – تقرير المتسوق السري	2023
	%97.3

- نتيجة استبيان المتعاملين (حسب استبيان المجلس التنفيذي)

نتيجة معيار احترافية الموظفين (حسب استبيان المجلس التنفيذي)	2022
	%84.4

موظفين مؤهلين للتعامل مع أصحاب الهمم

عملت محاكم دبي على تطوير مفهوم مستشار الخدمات، والذي ينتقل بأسلوب العمل الحكومي من مرحلة "موظف تقديم الخدمة" إلى مرحلة "مستشار الخدمات الحكومية" ذوي كفاءة ومهارة وتنافسية.

فعاليات ومجالس لدمج وتمكين أصحاب الهمم

• التفرغ الكامل للموظفين من أصحاب الهمم لحضور مختلف الفعاليات والأنشطة الخارجية.

البيان	2023
عدد الموظفين من أصحاب الهمم المستفيدين من نظام التفرغ الكامل لحضور الفعاليات والأنشطة الخارجية	5
عدد مرات الحصول على التفرغ الكامل لحضور الفعاليات والأنشطة الخارجية	12

• تمكين الموظفين من أصحاب الهمم في مجال الإبداع والابتكار من خلال توعيتهم بالمنصات المتاحة لتقديم الأفكار المبتكرة، بالإضافة إلى حضورهم للدورات التدريبية

البيان	2023
عدد الدورات التدريبية المنفذة لأصحاب الهمم	40
إجمالي عدد ساعات التدريب	211

• التحفيز والتّكريم للموظفين من أصحاب الهمم.

البيان	2023
عدد الموظفين من أصحاب الهمم الحاصلين على ترقية مالية	8
عدد الموظفين من أصحاب الهمم الحاصلين على ترقية درجة وظيفية	13

• جميع السياسات وأنظمة العمل والمنهجيات في محاكم دبي، تضمن معايير متعلقة بالحوكمة والعدالة وتكافؤ الفرص لجميع الموظفين، بما فيهم موظفي أصحاب الهمم، مثل:

- سياسة العمل عن بعد
- سياسة إدارة أنظمة العمل
- منهجية الاستقطاب والتعيين
- منهجية تحليل وتحديد الاحتياجات التدريبية

البيان	2023
نسبة الشفافية والنزاهة في التعامل مع الموظفين (حسب استبيان المجلس التنفيذي)	%88

الهوية الإعلامية

- إحصائيات النشر للأخبار الصحفية
- الإصدارات
- التغطية الإعلامية

تعمل محاكم دبي على إيصال الأخبار الصحفية ذات الصلة بأنشطتها ومبادراتها إلى الجمهور بشكل شفّاف وفعّال. وتدرك محاكم دبي أهمية وسائل الإعلام في تعزيز التواصل وتعميق الفهم حول دور المحاكم والخدمات القضائية التي تقدمها.

في عام 2023، تم نشر مجموعة من الأخبار الصحفية من قِبل محاكم دبي، حيث تم التركيز على تغطية الأحداث والتطورات المهمة في النظام القضائي، وتم توجيه هذه الأخبار إلى الجمهور المحلي والعالمي عبر وسائل الإعلام المختلفة.

وتشمل الأخبار الصحفية المنشورة في تلك الفترة مجموعة متنوعة من المواضيع، بما في ذلك إعلانات هامة وتحديثات حول الإجراءات القانونية والتطورات في النظام القضائي. تم تناول هذه الأخبار بشكل مفصّل وشامل لضمان توفير معلومات دقيقة وموثوقة للجمهور.

بالإضافة إلى الأخبار الصحفية، قدّمت محاكم دبي أيضاً فرصاً للتواصل المباشر من خلال المقابلات التلفزيونية والإذاعية، وقد تم تنظيم 12 مقابلة تلفزيونية و23 مقابلة إذاعية، حيث شملت هذه المقابلات مناقشة قضايا قانونية وتعريف الجمهور بأهداف وأعمال المحاكم في دبي.

إحصائيات النشر للأخبار الصحفية

2023

788
النشر الداخلي (خبراً)

750
النشر الخارجي (خبراً)

12
المقابلات التلفزيونية

23
المقابلات الإذاعية

عدد المشاركات في المقابلات التلفزيونية والإذاعية 2023
حسب الفئة المشاركة

1
القيادة (سعادة المدير العام/ سعادة نائب المدير العام / السادة رؤساء المحاكم / السادة المدراء التنفيذيين)

2
رؤساء الأقسام / رؤساء الشعب

10
المتحدثون الرسميون

الإصدارات

مجلة صدى المحاكم

تعتبر مجلة (صدى المحاكم)، القضائيّة، القانونيّة، النصف سنوية منارةٌ من منارات المعرفة الشّرعيّة والقانونيّة والإنسانيّة.

وقد أصدرت محاكم دبي العدد الخامس من المجلة، والذي يتضمن موضوعات متنوعة وثريّة، تهدف إلى تعميم الثقافة القانونية واستعراض جهود محاكم دبي وتوظيف التكنولوجيا الحديثة لنقل ما يحدث في المجال القضائي وفتح أبواب التواصل مع المعنيين في هذا المجال، وهم أعضاء السلطة القضائية وأعوان القضاء والمحامين والخبراء وطلبة القانون وتميّز العدد الخامس من المجلة التي باحتوائه على باقةٍ من المقالات الرّصينة التي تنوّعت تنوّعاً ثريّاً بين الفلسفة والقانون والشّريعة، والتي كُتبت بيد كُتّاب يمثّلون كوكبةً مميّزةً من أصحاب العلم والخبرات في تخصصاتهم، وأصحاب الأقلام السيّالة التي صقلتها الخبرات الطويلة والعلم الغزير والدّراسة المُضنية في أمهات الكتب وعيونها.

التقرير السنوي 2022

تحت شعار " قضاء يصنع المستقبل"، أطلقت محاكم دبي التقرير السنوي لعام 2022 بهدف توثيق أنشطة المحاكم والإنجازات التي تحققها سنوياً، متضمناً معلومات عن المحاكم وقطاعاتها، وعن النظام القضائي والإداري، إلى جانب الخطة الاستراتيجية والمشاريع والمبادرات التي تم إنجازها.

واستطاعت محاكم دبي حسب ما ورد في التقرير السنوي لـ عام 2022 تحقيق مجموعة من الإنجازات عن طريق بناء قضاء تقني متكامل يسهم وبشكل فعّال في تعزيز المنظومة القضائية في ظل التطور المتسارع الذي يشهده القطاع القضائي.

يذكر أن التقرير السنوي لمحاكم دبي يصدر بشكل منتظم وسنوي، ليوثّق جميع الفعّاليات والأنشطة التي شهدتها المحاكم على مدار العام، وبالتالي فإنه يعدّ سجلاً لإنجازات محاكم دبي، ويقدم معلومات موثوقة لذوي الاختصاص والمهتمين من صناع القرار والباحثين، ويعكس مدى التزام إدارات محاكم دبي في تحقيق التميز وسعيها الدائم إلى الارتقاء بالأداء المؤسسي.

أمام محمد بن راشد..

أعضاء جُدد في السلطة القضائية يؤدون اليمين القانونية

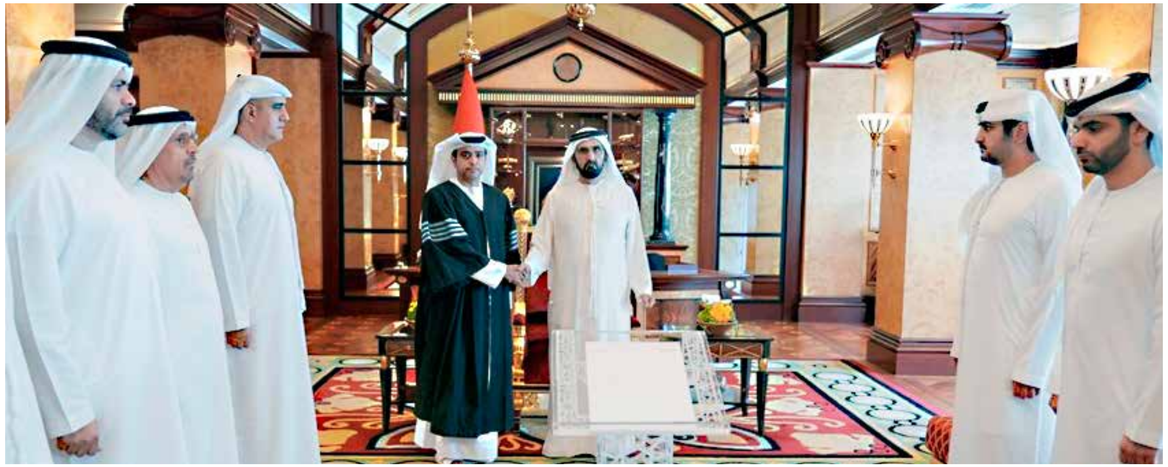

أمام صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، رعاه الله، أدى عدد من أعضاء السلطة القضائية اليمين القانونية في قصر زعبيل بدبي، بحضور سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم النائب الأول لحاكم دبي، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير المالية، رئيس مجلس دبي القضائي، وسمو الشيخ منصور بن محمد بن راشد آل مكتوم، رئيس مجلس دبي لأمن المنافذ الحدودية.

وأعرب صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، لأعضاء السلطة القضائية الجدد عن أمنياته لهم بالتوفيق في عملهم وأداء رسالتهم على الوجه الأكمل؛ إعمالاً لقيم العدالة باتباع أفضل الممارسات ووفق أحكام القانون الذي يمثل السياج الحامي للمجتمع والضمانة الراسخة لحقوق وكرامة أفراده، وأن يقوموا بأدوارهم على النحو الذي يضمن أعلى مستويات الكفاءة للمنظومة القضائية في دبي، لتكون دائماً النموذج والقدوة في سرعة الفصل في القضايا دون تأخير ومراعاة الحقوق وسرعة ردها إلى أصحابها إعلاءً لمفهوم العدالة الناجزة.

وقد أدى اليمين القانونية كل من عضو النيابة العامة حميد سالم راشد الخضر الشامسي، وستة قضاة في إدارة التفتيش القضائي وهم: د. أشرف يحي العمري، ود. عادل فراج نصار، وأحمد نعيم سليم، ووليد عباس محمد، ومحمد سيد برديس، وعمر صابر فكار، على أن يؤدوا عملهم بصدق وأمانة باحترام التشريعات السارية في الدولة وإعلاء سلطة القانون.

مكتوم بن محمد يعتمد استراتيجية

لتطوير تنفيذ الأحكام والسندات المدنية بدبي

اعتمد سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، نائب حاكم دبي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية رئيس المجلس القضائي في إمارة دبي، الخطة الاستراتيجية لتطوير منظومة تنفيذ الأحكام والسندات المدنية في إمارة دبي، والتي تضم عدداً من المبادرات والمشاريع التحسينية.

وأكد سموه أن الخطة الاستراتيجية تأتي تماشياً مع رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي "رعاه الله"، بتطوير منظومة التقاضي في إمارة دبي، بما يعزز الثقة بالقضاء في الإمارة، ويدعم تنافسيتها على المستوى العالمي.

وقال سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد: "تأتي الخطة الاستراتيجية في إطار الحرص على إدخال تحديثات نوعية ومبتكرة على المنظومة القضائية التي تؤدي دوراً ريادياً في ترسيخ قيم العدالة وسيادة القانون بين أفراد المجتمع في دبي، وبأعلى مستويات الدقة والسرعة والنزاهة وهو ما يساعد على تحقيق توجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، في أن تكون دبي المدينة الأفضل للحياة في العالم، ويحقق في الوقت نفسه مساعينا لجعل نظام التقاضي في الإمارة الأفضل والأكثر كفاءة على مستوى العالم.

مكتوم بن محمد يترأّس اجتماع المجلس القضائي

ويعتمد الخطط الاستراتيجية للسلطة القضائية

ترأّس سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، نائب حاكم دبي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية رئيس المجلس القضائي، اجتماع المجلس الذي عُقد في ديوان صاحب السمو حاكم دبي وذلك في إطار متابعة سموه لشؤون السلطة القضائية وأعضائها، والحرص على تذليل ما قد يواجه منظومة العمل القضائي من صعوبات بما يضمن شفافية العمل القضائي في الإمارة ونزاهته، ويحافظ على حقوق المتقاضين.

وقد صادَق سموه خلال الاجتماع على عدد من قرارات تعيين وترقية قُضاة في محاكم دبي، بما يدعم المحاكم بالكفاءات القضائية المتميزة القادرة على التعامل مع المتغيرات على ساحة العمل القانوني والقضائي.

واعتمد سموه خلال الاجتماع الخطة التدريبية لأعضاء السلطة القضائية للعام 2023 والتي تضمنت (83) دورة موزعة على خمسة برامج هي: برنامج التدريب الأساسي وبرنامج التدريب المستمر، وبرنامج رفع الكفاءة القضائية وبرنامج رفع الكفاءة الإدارية، وبرنامج الاتجاهات العالمية والمستقبل، مؤكداً سموه أن تطوير قدرات وكفاءات أعضاء السلطة القضائية هي الأساس في الرقي بمنظومة السلطة القضائية للتغلب على التحديات التي تواجه العمل القضائي في الإمارة.

وأثنى سمو رئيس المجلس القضائي على جهود فرق العمل التي أنجزت الخطط الاستراتيجية التي تم مناقشتها واعتمادها، ووجّه بمتابعة تنفيذ مختلف محاور تلك الخطط ورفع تقارير دورية بذلك إلى المجلس.

إلى ذلك، ناقش سموه مع أعضاء المجلس خلال الاجتماع مجموعة من المبادرات الرامية إلى تطوير منظومة العمل القضائي في الإمارة، حيث اتخذ سموه مجموعة من القرارات بشأن ما تم عرضه من جانب أعضاء السلطة القضائية.

مكتوم بن محمد

يعتمد إنشاء هيئة المفوضين في محكمة التمييز بدبي
ويطلق التقرير السنوي لأعمال السلطة القضائية في إمارة دبي 2022

في إطار تنفيذ رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، في تعزيز منظومة التقاضي في إمارة دبي، اعتمد سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، نائب حاكم دبي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية رئيس المجلس القضائي إنشاء هيئة المفوضين في محكمة التمييز في دبي، لتمثّل ضمانة إضافية من ضمانات التقاضي الهادفة إلى تعزيز الثقة في منظومة العدالة في الإمارة.

وقال سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم: إن بناء منظومة قضائية متطورة يتصدّر أولويات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم فالعدل أساس بناء الأوطان وازدهارها واستقرارها، وسيادة القانون تسمو على أي اعتبار وأضاف سموه: حريصون على ضمان حقوق الناس وحرياتهم من خلال قضاء ناجز وعادل ونزيه، لتكون منظومتنا القضائية هي الأفضل على مستوى العالم، فالعدالة في دبي حق مكفول للجميع من دون أي استثناءات.

وختم سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، قائلاً: غايتنا الاستثمار في الكوادر المواطنة المؤهلة بما يعزز جهازنا القضائي، ويضمن تطوره وفقاً لأعلى المعايير العالمية؛ فالهيئة رافد مهم يمد محكمة التمييز بحرّاس جُدُد للعدالة التي هي أساس كل تقدّم واستقرار وتنمية وانطلاق نحو مستقبل مستدام.

كما ترأس سموه اجتماع المجلس الذي عقد في ديوان صاحب السمو حاكم دبي، أمس، والذي يأتي ضمن متابعة سموه الدورية لشؤون السلطة القضائية وأعضائها في الإمارة، والوقوف على مستجدات أعمالها وخططها الاستراتيجية.

وأطلق سموه خلال ترؤسه الاجتماع؛ التقرير السنوي لأعمال السلطة القضائية في إمارة دبي للعام 2022، والذي يوثق مبادراتها وأنشطتها، ونتائج مؤشرات أدائها وخططها التطويرية للعام الماضي

وقال سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم: ماضون في الارتقاء بالبيئة التشريعية والقضائية في دبي، لتحقيق العدالة الناجزة بدقة وسرعة ويسر، وصولاً إلى نظام قضائي يقدم نموذجاً عالمياً يحتذى به في تحقيق العدالة وصون حقوق أفراد المجتمع.

وأكد سموه أن مؤشرات الأداء التي أظهرها التقرير السنوي لأعمال السلطة القضائية، وما شهدته منظومة السلطة القضائية من تطور، يترجم رؤى صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، في بناء منظومة قضائية داعمة لاستقرار المجتمع، وتعزيز ريادة دبي العالمية.

ووجّه سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم بمتابعة تنفيذ الخطط التطويرية، والاستفادة من البنية التحتية الرقمية لتسهيل إنجاز الأعمال، وبما ينعكس على كفاءة النظام القضائي في إمارة دبي.

ودوّن سموه عبر حسابه في تويتر: ترأست اجتماع المجلس القضائي واطلعت على مستجدات أعمال السلطة القضائية وخططها الاستراتيجية ونتائجها للعام الماضي. مستمرون في الارتقاء بالبيئة التشريعية والقضائية في دبي للوصول إلى نظام قضائي يقدم نموذجاً عالمياً يحتذى به في تحقيق العدالة وصون حقوق أفراد المجتمع وتعزيز ريادة دبي العالمية.

مكتوم بن محمد
يترأس اجتماع المجلس القضائي في دبي

ترأس سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، النائب الأول لحاكم دبي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية رئيس المجلس القضائي في إمارة دبي، اجتماع المجلس الذي عقد في مقر ديوان صاحب السمو حاكم دبي، وذلك ضمن متابعة سموه المستمرة لشؤون السلطة القضائية وأعضائها في الإمارة.

وصادق سموه، خلال الاجتماع، على عدد من قرارات تعيين وترقية قُضاة في محاكم دبي، وأعضاء نيابة في النيابة العامة، ومفتشين قضائيين في جهاز التفتيش القضائي، بما يدعم الجهات الثلاث بالكفاءات القضائية المتميّزة القادرة على التعامل مع المتغيرات على ساحة العمل القانوني والقضائي وناقش الاجتماع أبرز مستجدات السلطة القضائية، والوقوف على مستجدات أعمالها وخططها الاستراتيجية، ونتائج مؤشرات أدائها وخططها التطويرية فيما يتعلق بمشروعيّ خصخصة التنفيذ، وتطوير التنفيذ في محاكم دبي، وهو ما يمثل إحدى أهم ركائز العدل وحفظ الحقوق.

وأعرب أعضاء المجلس عن بالغ الشكر والتقدير لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، لاعتماد سموه ترقيات أعضاء السلطة القضائية للعام 2024، وما يحمله ذلك من مضامين مهمة تعكس العناية الكبيرة التي توليها القيادة الرشيدة للسلطة القضائية في إمارة دبي.

وأشاد سعادة المستشار عصام عيسى الحميدان، النائب العام في إمارة دبي بدعم القيادة الرشيدة للسلطة القضائية قائلاً: إن هذه المكرمة تعكس أهمية ما يقدمه رجال القضاء ومنهم أعضاء النيابة من جهود في خدمة الوطن وصون العدالة، وتحقيق الأمن والاستقرار، كما تمثّل حافزاً كبيراً لمواصلة العمل على توطيد دعائم القضاء وحفظ الحقوق والحريات، وتوفير أعلى مستويات العدل لكل من يعيش على أرض دولة الإمارات من مواطنين ومقيمين وكل من يقصدها ضيفاً مكرّماً مطمئناً.

مكتوم بن محمد

المنظومة التشريعية جزء من مسيرة دبي التنموية وقوة اقتصادها

أكد سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، النائب الأول لحاكم دبي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية رئيس اللجنة العليا للتشريعات، أن المنظومة التشريعية جزءٌ لا يتجزأ من مسيرة دبي التنموية وقوة اقتصادها، مضيفاً أن تطوير هذه المنظومة يضمن تحقيق ريادة دبي العالمية في المجالات كافة.

وقال سموه في تدوينة نشرها على منصة إكس: شهدت جانباً من (مؤتمر التشريعات والمدن الرائدة) ضمن فعّاليات (الأسبوع التشريعي 2023)، الذي تنظّمه اللجنة العليا للتشريعات في دبي، ويحضره أهم الخبراء والقانونيين والمختصين في إعداد وصياغة التشريعات.

وأضاف سموه: يهدف المؤتمر إلى تطوير البنى التحتية التشريعية والقانونية، بما يدعم النمو الاقتصادي المستدام، وتعزيز الجاهزية لمواجهة التحديات المستقبلية، وضمان مواءمة المنظومة التشريعية مع الاستراتيجيات التنموية الوطنية الطموحة.

محاكم دبي تفوز بالمركز الأول

في جائزة الحكومة الرقمية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

في إنجاز جديد يؤكد ريادة دبي في مجال التحول الرقمي ضمن مختلف المجالات الحيوية، فازت محاكم دبي بالمركز الأول في جائزة الحكومة الرقمية لدول مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربية لعام 2023، التي أقيمت في مدينة الرياض على هامش ملتقى الحكومة الرقمية لعام 2023

ويُعد هذا الإنجاز ثمرةً لجهود محاكم دبي في سبيل تنفيذ توجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، بشأن ضمان تحقيق عدالة تتسم بأعلى مستويات الكفاءة والدقة والسرعة، وتقديم خدمات قضائية ميسرة الوصول للجميع، في حين يأتي الفوز تقديراً للمستوى الرفيع من التميّز والإبداع الذي جاء عليه مشروع ملف الدعوى الرقمي، وهو الأول مشروع متكامل يحقق تحولاً رقمياً شاملاً في عمليات التقاضي، ويعزز من مكانة محاكم دبي كرائدة من رواد التطوير في مجال الخدمات القضائية الرقمية.

محاكم دبي تفوز بجائزة "أفضل ابتكار في الخدمات الاجتماعية"

عن قانون الطفل المصوّر " وديمة

كرّمت حكومة الإمارات الفائزين بجائزة «الإمارات تبتكر»، في اختتام فعاليات شهر الإمارات للابتكار «الإمارات تبتكر 2023»؛ الحدث الوطني الأكبر من نوعه الذي تم تنظيم فعّالياته في مناطق الدولة كافة طوال شهر فبراير، بهدف ترسيخ ثقافة الابتكار، وتعزيز المشاركة المجتمعية في ابتكار تجارب ومبادرات وحلول فعّالة للتحديات، والاحتفاء بالابتكار والمبتكرين بالدولة، وتوظيف ابتكاراتهم في الارتقاء بمستويات حياة المجتمع.

وشمل التكريم بجائزة «الإمارات تبتكر» 10 جهات حكومية قدمت مشاريع مبتكرة ضمن الدورة الثالثة لجائزة الإمارات تبتكر، في 7 فئات رئيسة احتفت بالابتكارات الأكثر تأثيراً على مستوى الحكومات المحلية والاتحادية، حيث تم اختيار الابتكارات والمبادرات الفائزة من بين أكثر من 400 مبادرة ومشروع شاركت في فعّاليات هذه الدورة ضمن الإمارات تبتكر 2023

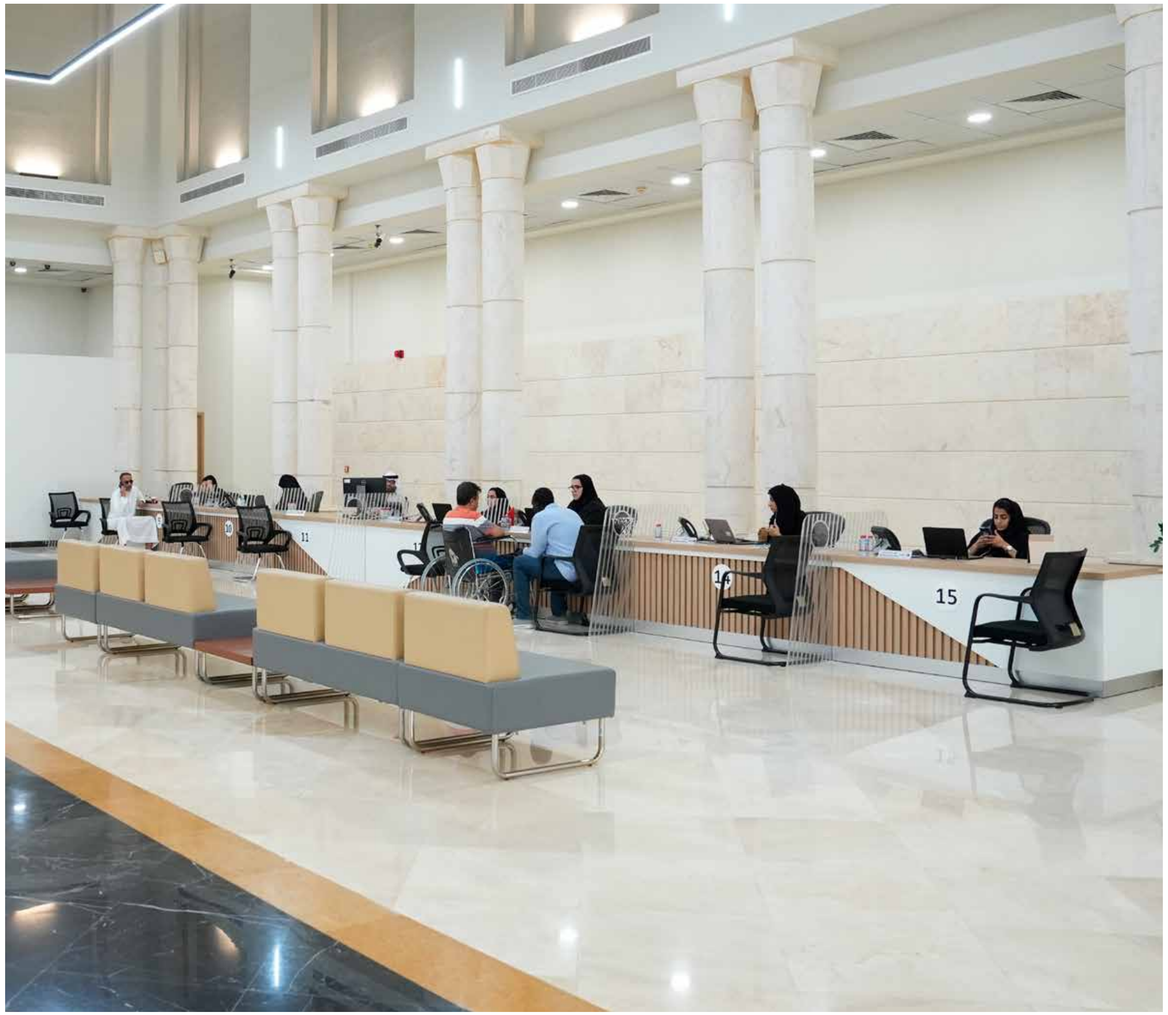

محاكم دبي للجميع باقة قانونية متكاملة

تخدم مجتمع متنوع بخدمات قضائية متميزة

تقدم محاكم دبي باقة محاكم دبي للجميع، وهي خدمات قضائية وقانونية للثقافات المتعددة والتي تجسد رؤيتها الرائدة في تحقيق تجربة قضائية فريدة، لخدمة مجتمع متنوع يضم ثقافات وجنسيات وديانات متعددة، من خلال تقديم خدمات قضائية مبتكرة، يعكس الالتزام ببناء جسور التواصل وتعزيز التفاهم بين مختلف أطياف المجتمع، مما يضع دبي في طليعة المراكز الرائدة في تحقيق مفهوم شامل للعدالة.

وفي هذا السياق، صرح سعادة طارش المنصوري رئيس محاكم دبي قائلاً، أن باقة محاكم دبي للجميع ليس مجرد حدث، بل هو إشارة قوية إلى استعدادنا لتقديم تجربة قضائية فريدة ومبتكرة، يأتي ذلك في إطار رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، لتحقيق عدالة تتسم بأعلى مستويات الكفاءة والدقة والسرعة، وتقديم خدمات قضائية ميسّرة الوصول للجميع، مع التركيز على تحسين المنظومة القضائية وتبنّي أفضل الممارسات العالمية، وتتزامن هذه الجهود مع المتابعة الحثيثة من سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، النائب الأول لحاكم دبي، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية رئيس المجلس القضائي في دبي، لتعزيز التفاهم والتعايش السلمي في بيئة متنوعة ومتعددة الثقافات، وتعكس هذه الرؤية الالتزام ببيئة قانونية تعبّر عن تنوّع المجتمع الثقافي والديني، وتعزز قيم التسامح والتفاهم، وأنها أيضاً جزء من التفاعل المستمر مع تحولات المجتمع، وتعكس التزامنا ببناء جسور من التواصل والتضامن مع جميع أفراد المجتمع بمختلف الجنسيات والأديان، من خلال مجموعة من الخدمات التي تشمل جميع أفراد المجتمع.

محاكم دبي تعلن عن إطلاق خدمة

" الزواج المدني " لغير المسلمين

أعلنت محاكم دبي إطلاق خدمة «الزواج المدني لغير المسلمين»، وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، لتنظيم مسائل الأسرة للأجانب غير مسلمين، وتطبيق المبادئ المدنية في تنظيم القضايا الأسرية، ليتماشى مع التطور الذي حققته إمارة دبي في احترام تنوع الثقافات، ويجسد الرؤية الحكيمة لقيادتنا الرشيدة، وحرصها على تطوير منظومة متكاملة ومتطورة من الخدمات تحقق الريادة والتميز.

وتأتي «خدمة الزواج المدني» في إطار سعي محاكم دبي لتوفير قانون مدني لتنظيم مسائل الأسرة لغير المسلمين، في ظل الإجراءات المستحدثة، وفقاً لقانون الأحوال الشخصية للأجانب غير المسلمين، التي تدعم جهود التطوير المستمرة للمنظومة القضائية، في ظل الإجراءات المستحدثة للقانون، ويضمن تقديم خدمات متميّزة للمقيمين غير المسلمين على أرض إمارة دبي.

محاكم دبي تطلق (منصة عدالة 01)

أول منصة عربية في الابتكار في قطاع العدالة

أطلق القاضي عمر عتيق المري نائب مدير عام محاكم دبي، «منصة عدالة 01» أول منصة عربية متخصصة في الابتكار في قطاع العدالة، بتنظيم إدارة الاستراتيجية واستشراف المستقبل بالتعاون مع فريق نادي المبدعين، لتوفير بنية تحتية تكنولوجية تدعم وتحفز وترسخ ثقافة الابتكار، وتعمل على مواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة لتعزيز الموقع التنافسي للدولة على مستوى العالم، بحضور رؤساء المحاكم والمديرين التنفيذيين.

وفي كلمة ألقاها محمد العبيدلي المدير التنفيذي لقطاع إدارة الدعاوى ورئيس فريق نادي المبدعين في محاكم دبي، أكد أن محاكم دبي تؤمن بأن الابتكار يجب أن يكون في صميم العمل، ونسعى جاهدين لخلق بيئة تحتضن الإبداع والمبدعين، وأن إطلاق المنصة الجديدة يعمل على تعزيز مسارات تطوير الأفكار والقدرات الإبداعية ونشر ثقافة الابتكار على نطاق واسع، ويعمل على خلق بيئة وطنية حاضنة للابتكار والعقول المبدعة.

مجلس الجوهرة النسائي في محاكم دبي

يفتتح حضانة "مبنى المحكمة العمالية والتنفيذ"

افتتح مجلس الجوهرة النسائي في محاكم دبي حضانة مبنى المحكمة العمالية والتنفيذ في يوم الأم الموافق 21/مارس حرصاً من محاكم دبي على توفير بيئة متكاملة للأمهات العاملات بالدائرة لتحقيق التوازن بين مهام عملهم، إلى جانب الاهتمام بأبنائهم وتقديم الرعاية لهم، وذلك بحضور سعادة القاضي خالد المنصوري رئيس محكمة التنفيذ، والقاضي حمدة السويدي بالمحكمة التجارية الابتدائية، وإبراهيم الحوسني المدير التنفيذي لقطاع التنفيذ والتسوية والكاتب العدل، ومريم السويدي مدير إدارة الشؤون المالية والإدارية، وجميلة الهاملي رئيس المجلس النسائي في محاكم دبي، وعضوات المجلس النسائي وموظفات محاكم دبي.

ضمن مبادرة "ياك العون"

محاكم دبي بالتعاون مع دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري في دبي تناصر 136 مواطناً من المديونين بقيمة 26.7 مليون درهم من تبرعات الخط الساخن

تواصل الإمارات اليوم، للعام الـ 17 على التوالي، جهودها في تخفيف معاناة المحتاجين، والتفريج عن المكروبين، وتوفير الدواء والعلاج للمرضى المعوزين، ومساعدة الطلبة غير القادرين في مواصلة دراستهم، وبلغت قيمة المساعدات التي وفّرها الخط الساخن، خلال العام الماضي، 26 مليوناً و758 ألفاً و606 دراهم، تم تقديمها من خلال متبرعين وبنوك وجمعيات وهيئات خيرية، استفاد منها 228 حالة، ليصل إجمالي مساعدات الخط الساخن خلال 13 عاماً، إلى 380 مليوناً و565 ألفاً و310 دراهم، استفاد منها 6100 شخص وأربع مؤسسات.

وحصلت مبادرة ياك العون، التي تم تنفيذها بالتعاون مع محاكم دبي، ودائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري في دبي، على النصيب الأكبر من هذه المساعدات، بقيمة 19 مليوناً و708 آلاف و634 درهماً، استفاد منها 136 مواطناً من المتعثرين مالياً والملاحَقين قضائياً في إمارة دبي، فيما حلت الحالات المرضية في المرتبة الثانية بقيمة أربعة ملايين و778 ألفاً و338 درهماً، استفادت منها 73 حالة مرضية، وجاءت مبادرة تفريج كربة في المرتبة الثالثة، بقيمة مليون و732 ألفاً و684 درهماً، استفاد منها ثمانية سجناء من المعسرين.

وجاءت المتأخرات الإيجارية في المرتبة الرابعة بقيمة 391 ألفاً و288 درهماً، توزعت على ثلاث حالات إنسانية، وفي المرتبة الخامسة، جاءت متأخرات الرسوم الدراسية بقيمة 147 ألفاً و662 درهماً، واستفادت منها ثماني حالات إنسانية.

5 مؤسسات و10 أفراد يتبرعون بـ 23.9 مليون درهم في 3 أسابيع

حققت مبادرة ياك العون ملحمة مجتمعية وطنية، في موسمها الرابع، ونجحت في تحقيق المستهدف وتجاوزته بنحو مليوني درهم في غضون ثلاثة أسابيع من انطلاقها، بفضل إسهامات خمس مؤسسات حكومية وخاصة، و10 متبرعين من أفراد المجتمع.

وأسهمت المبادرة الإنسانية في سداد مديونية 166 مواطناً، من السجناء والملاحقين قضائياً، بمبلغ 23 مليوناً و929 ألفاً و386 درهماً، ونجحت لجنة محاكم الخير في محاكم دبي، في التواصل مع الدائنين، وتخفيض ديون بعض المشمولين بالمبادرة.

وكانت الإمارات اليوم، ومحاكم دبي، ودائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري في دبي، أطلقوا مبادرة ياك العون 4 الإنسانية، في تاريخ 27 من مارس الماضي، في إطار مذكرة التفاهم التي تهدف إلى إطلاق سراح السجناء المتعثرين مالياً من المواطنين في إمارة دبي والملاحقين قضائياً، وتأتي تزامناً مع شهر رمضان المبارك، والمبادرة المجتمعية الوطنية الرائدة، تأتي ضمن مبادرات الصحيفة المجتمعية.

وتشمل المبادرة بعد زيادة عدد المشمولين 166 مواطناً من الملاحقين قضائياً، والمترتبة عليهم قضايا مالية، وتستهدف سداد مديونياتهم البالغة 23 مليوناً و929 ألفاً و386 درهماً، لجمع شملهم مع أسرهم قبل عيد الفطر المبارك، وتم تزويد الإمارات اليوم بأعداد المواطنين المتعثرين مالياً، بعد دراسة ملفاتهم واعتمادها من قبل لجنة (محاكم الخير) في محاكم دبي.

محاكم دبي تشارك جمعية بيت الخير

في مشروع "إفطار صائم" في يوم زايد للعمل الانساني

شاركت محاكم دبي في يوم زايد للعمل الإنساني مع جمعية بيت الخير، في مشروع إفطار صائم لإحياء ذكرى المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان طيب الله ثراه في 19 رمضان سنوياً، وتجسيداً للقيم الإنسانية النبيلة الراسخة، التي تركها المغفور له بإذن الله، من قيم العطاء والإيثار وفعل الخير.

وأشار حمد ثاني مدير إدارة الاتصال والتسويق المؤسسي في محاكم دبي، تأتي مشاركة محاكم دبي مع جمعية بيت الخير لتؤكد الحرص على مواصلة نهج العطاء ومد يد المساعدة دون تفرقة أو تمييز ولتعزيز وترسيخ نهج العمل الخيري والإنساني، وتجسيداً لمبدأ الحب والوفاء لزايد العطاء باني دولة الإمارات العربية المتحدة طيب الله ثراه، حيث تم تكريم محاكم دبي من قبل جمعية بيت الخير لمشاركتها في إنجاح الحدث الذي يمثل أحد أهم المحطات في أجندة الأحداث السنوية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

اللجنة العليا للشؤون القضائية بمحاكم دبي تعقد اجتماعاً

لمتابعة المؤشرات والمستهدفات القضائية

عقدت اللجنة العليا للشؤون القضائية بمحاكم دبي اجتماعاً برئاسة سعادة طارش المنصوري مدير عام محاكم دبي، وسعادة القاضي عمر عتيق المري نائب مدير عام محاكم دبي وحضور السادة رؤساء المحاكم، وذلك لدراسة المشاريع والمقترحات والمبادرات المتعلقة بالقطاع القضائي ومتابعة مؤشراتها ومستهدفاتها في إطار السعي نحو الارتقاء بالعمل القضائي وتطوير المنظومة القضائية، تحقيقاً لأهداف وغايات الدائرة للوصول إلى رؤيتها محاكم رائدة متميزة عالمياً.

وأوضح سعادة طارش المنصوري مدير عام محاكم دبي أن نجاح العمل القضائي في الدائرة هو انعكاس للجهود الرامية التي تتماشى مع التطورات القضائية المطلوبة، والتي تحسن من جودة وكفاءة الخدمة القانونية المقدمة للمجتمع وفق رؤية قضائية مميزة نسعى لها من خلال اتخاذ قرارات قانونية صحيحة، كما أن مراجعة المستهدفات والمؤشرات بشكل دوري هي خطوة مهمة نحو الوصول إلى جميع فئات المجتمع وتلبية متطلباتهم في سبيل أمنهم وسلامتهم.

محاكم دبي تنظم مختبر خدمات لاستكشاف تقنية Chat GPT

وتطبيق أجندة خدمات المرحلة الأولى لسياسة "خدمات 360"

نظّم فريق تطبيق سياسة خدمات 360 بالتنسيق مع نادي المبدعين في محاكم دبي مختبر خدمات لتطوير وتحسين الخدمات المقدمة للمتعاملين على مدار يومين، وذلك في إطار المرحلة الأولى من تنفيذ سياسة خدمات 360. حيث تضمّن المختبر تمارين تصميم خدمات العام الجاري في السياسة وهي (التنفيذ، الكاتب العدل، والإصلاح الأسري) وجلسات تعريفية حول تقنية Chat GPT، والتي طورها معهد Open AI.

تم التطرّق في المختبر لأدوات تحديد الخدمات وشركائها، وفهم الحاجة للتّغيير والتّطوير، فهم شخصيات وسلوك المتعاملين، وسفاري الخدمات ورحلة المتعامل الحالية ومخطط الخدمات، وشمل اليوم الثاني أفكاراً لتصميم الرحلة المثالية للمتعامل وتفنيدها حسب مخطط التقارب وتشجيع 6 أنماط للتفكير لهذه الأفكار بحسب أداة تفكير قبّعات دي بونو، ووضع خط أساس قياس لمؤشرات الخدمات ومستهدفاتها، وإعداد لخطة العمل مع الشركاء وتقييماً لمخاطر خطوات تطبيق التّحسين.

استهدف المختبر تعزيز جودة وكفاءة الخدمات المقدمة للمتعاملين، والبحث في إمكانية توظيف تقنيات الذكاء الصناعي الحديثة لتحسين عمل المحاكم وتسريع الإجراءات.

خلال المختبر، اطلع المشاركون على إمكانيات استخدام تقنية Chat GPT في خدمة المتعاملين في محاكم دبي، كذلك أعمال الترجمة الفورية، إعداد الوصف الوظيفي، والبحث في قواعد التشريعات، ونصائح لتفادي تفاقم حالات الخلاف الأسري، وغيرها من الإمكانيات الكثير.

46

يوماً

متوسط زمن إنجاز مأموريات الخبرة

%99.46

نسبة المهام المُنجزة من خبراء جدول محاكم دبي وخبراء الدوائر الحكومية لمأموريات الخبرة

محاكم دبي تضم أحد "الأربعة الكبار"

من مكاتب المحاسبة والخدمات المهنية في العالم لقائمة خبرائها المعتمدين

أكد سعادة القاضي خالد المنصوري، رئيس محكمة التنفيذ رئيس لجنة شؤون الخبراء في محاكم دبي، أن مسيرة التطوير القضائي مستمرة وفقاً لرؤية وتوجيهات القيادة الرشيدة، وأن انضمام ديلويت العالمية لقائمة خبراء محاكم دبي يمثل إضافة مهمة تواكب جملة إنجازات شكّلت نقلة نوعية في منظومة الخبرة القضائية وفق ما تظهره نتائج العام 2022

وأوضح سعادته أن متوسط زمن إنجاز مأموريات الخبرة بلغ 46 يوماً، فيما بلغت المهام المُنجزة من خبراء جدول محاكم دبي وخبراء الدوائر الحكومية لمأموريات الخبرة ما نسبته 99.46% من إجمالي مأموريات الخبرة، مشيراً إلى أن نسبة سعادة متعاملي محاكم دبي عن خدماتها الإلكترونية بلغت 97%.

وحول مساعي محاكم دبي في بناء وتمكين الخبرات الوطنية لممارسة أعمال الخبرة أمام الجهات القضائية، أكد سعادة القاضي خالد المنصوري أن نسبة التوطين بجدول خبراء محاكم دبي وصلت إلى 80% من إجمالي عدد الخبراء المقيدين في مختلف الفئات والتخصصات الفنية لديها.

محاكم دبي تصدر ميثاق عمل الخبراء أمام الجهات القضائية

في دبي الذي يعزز الثقة والمصداقية والمساهمة في تحقيق العدالة الناجزة

أصدرت محاكم دبي ميثاق عمل الخبراء أمام الجهات القضائية في إمارة دبي، والذي يهدف إلى وضع القواعد المهنية والأخلاقية والسلوكية التي يتوجب على الخبير المقيد لدى الجهة القضائية في الإمارة الالتزام بها، وضمان إبداء رأيه الفنّي في أي واقعة أو حالة بكل حياد واستقلال.

وأكد سعادة القاضي خالد المنصوري رئيس لجنة شؤون الخبراء في محاكم دبي، أهمية صدور ميثاق عمل الخبراء كونه يعزز الثقة والمصداقية لدى المتقاضين، ويساهم في تحقيق العدالة القضائية الناجزة، بما يتوافق مع رؤية ورسالة محاكم دبي وخطتها الاستراتيجية.

وأشار المنصوري إلى أن الميثاق، حدد علاقة الخبراء بالجهات القضائية كأعوان للقضاة، يساعدونهم على أداء رسالتهم بأعمالهم المتخصصة وتقاريرهم الفنية وآرائهم وما يصلون إليه من نتائج بشأن المهام التي يكلفون بها في الدعاوى والمنازعات.

ولفت المنصوري إلى أن الميثاق اعتبر رأي الخبير عنصراً من عناصر الإثبات، محدداً نطاق مهنة الخبير وأساسها القانوني بممارسة أعمال الخبرة بناء على تكليف من الجهة القضائية، وبمتقضي قرار أو حكم قضائي يصدر بندبه وتحديد مهمته والإجراءات التي يؤذن له باتخاذها، على أن يبلغ الجهة القضائية في حال عدم تمكنه من أداء مهمته لسبب خارج عن إرادته.

محاكم دبي تكشف عن خدمة الزواج المدني

عن بعد لزوار جيتكس جلوبال 2023

عرضت محاكم دبي من خلال مشاركتها في معرض جيتكس جلوبال للعام الجاري، خدمات مبتكرة مثل خدمة (الزواج المدني عن بعد)، وخدمة (الإشهاد الرقمي)، مما يعزز من مكانتها في العالم الرقمي، وتضاف إلى قائمة إنجازات محاكم دبي الرقمية، التي تسهم في تعزيز النظام القضائي، وتقديم خدمات قضائية ميسرة للمتعاملين، وذلك تماشياً مع توجه حكومة دبي في تحقيق نقلة نوعية في إجراءات التقاضي.

وأكد السيد محمد العبيدلي المدير التنفيذي لقطاع إدارة الدعاوى في محاكم دبي، أن خدمة الزواج المدني عن بعد تتيح للمتعاملين من غير المسلمين والمقيمين في إمارة دبي فرصة الحصول على عقد زواج إلكتروني مصدّق ومعترف به رسمياً في المحاكم، وهذا العقد لا يتطلب مزيداً من التصديقات في حال تم استخدامه داخل دولة الإمارات، ويشترط أن يكون أحد الأطراف من مقيمي إمارة دبي، وأن يكون سن الطرفين 21 عاماً، وأن إطلاق الخدمة تأتي تفاعلاً مع التطورات التي شهدتها إمارة دبي في تعزيز احترام التنوع الثقافي، وتقديم خدمات متميزة للمقيمين غير المسلمين على أراضي الإمارة وفي هذا السياق، عملت المحاكم على إنشاء نظام آلي مؤتمت لمراحل العقد، بما في ذلك الإذن والتصديق والتصحيح، مما جعل تجربة المتعاملين أسهل وأكثر يسراً، وتصبح رحلتهم مقتصرة على التواصل مع المراكز المعتمدة عبر الهاتف أو الزيارة الشخصية، ثم تقديم طلب إلكتروني وسداد الرسوم، ليتم بعد ذلك استلام العقد الإلكتروني المعتمد، منوّهاً العبيدلي إلى أنه تم البدء في تسجيل عقد الزواج المدني منذ الربع الثاني من عام 2023، ووصل عدد العقود المدنية المسجلة إلى (147) عقد زواج، وهذا يعكس التقدم والجهد الذي بذلته محاكم دبي في تسهيل الإجراءات وتحسين تقديم الخدمات للمتعاملين.

محاكم دبي تطلق "خدمة المسار السريع لخدمات الكاتب العدل"

لتسريع انجاز المعاملات

أطلقت محاكم دبي ضمن مشاركتها في معرض جيتكس جلوبال في دورته 43، خدمة المسار السريع لخدمات الكاتب العدل، أحدث الابتكارات والتقنيات الرقمية في مجال تسريع إنجاز المعاملات، لتحقيق تحول رقمي وجذري ونقلة نوعية في طريقة تقديم الخدمات الحكومية، وتقديم تجربة تفاعلية تحاكي احتياجاتهم وتوقّعاتهم، وذلك تماشياً مع توجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي -رعاه الله- نحو بناء مدينة ذكية متكاملة من خلال حكومة تعتمد خدماتها على التكنولوجيا الرقمية، باعتبارها الركيزة الأساسية التي تدعم مسيرة محاكم دبي المهنية والقضائية، وإبرازها في إحدى أبرز المعارض الرائدة في مجال التقنيات الحديثة والتكنولوجيا المتطورة.

وأوضح السيد إبراهيم الحوسني المدير التنفيذي لقطاع الكاتب العدل والتسوية والتنفيذ في محاكم دبي، أن الخدمة تستهدف تقديم خدمات رقميَّة مؤتمتة دقيقة وسريعة للمتعاملين وتعزز سعادة المتعاملين، إضافةً إلى تحقيق أعلى مستويات السعادة للمتعاملين وتيسير الأمور عليهم، ولفت الحوسني إلى أن الخدمة اختصرت الزمن على المتعامل، حيث قلّصت المدة الزمنية لتقديم الحصول على الخدمة إلى 5 دقائق بعد أن كانت 25 دقيقة، مشيراً أن إجمالي معاملات المسار السريع منذ إطلاق الخدمة وصل إلى 12,104 معاملة.

اتفاقية تعاون بين جهاز الرقابة المالية ومحاكم دبي

لتبادل المعرفة والخبرات وأفضل الممارسات

أعلن كل من جهاز الرقابة المالية بدبي ومحاكم دبي، عن إبرام اتفاقية تعاون بين الطرفين، وذلك انطلاقاً من حرصهما على توطيد أواصر التعاون المشترك بينهما، بما يحقق العدالة الناجزة، ولإدامة الاتصال والتواصل بين الطرفين لتحقيق المصالح المشتركة التي تصب في مصلحة الفئات المستهدفة، ولتنظيم علاقات الشراكة بينهما ضمن إطار مؤسسي يعمل على تعزيز أواصر التعاون في مجال تقديم المشورة والتدريب، وسعياً لاستثمار الكوادر البشرية بما يضمن تعزيز الكفاءات وضمان سيادة القانون، وترسيخ الإنجازات التي تنبثق من المكانة المرموقة التي تتبوؤها إمارة دبي محلياً وعالمياً في كافة المجالات.

محاكم دبي تحتفل بـ يوم المرأة الإماراتية

ترسيخاً لدورها الاستثنائي منذ فجر الاتحاد

نظّم مجلس الجوهرة النسائي في محاكم دبي احتفالية بمناسبة يوم المرأة الإماراتية، تحت شعار "نتشارك للغد" استضاف فيها سعادة ناعمة الشرهان نائب ثاني في المجلس الوطني، وبحضور سعادة القاضي خالد الحوسني رئيس المحاكم الابتدائية في محاكم دبي، وسعادة القاضي عبدالله الكيتوب رئيس المحكمة المدنية، وسعادة القاضي حمدة السويدي قاض بالمحكمة التجارية، والسيد محمد العبيدلي المدير التنفيذي لقطاع إدارة الدعاوى في محاكم دبي، ليكون 28 من أغسطس من كل عام يوماً وطنياً للاحتفاء بالمرأة الإماراتية وإنجازاتها منذ فجر الاتحاد، لتحقيق الأفضل للوطن وبلوغ الآمال المعقودة عليها، وذلك تقديراً لدورها الفعّال وتضحياتها الكبيرة في بناء الأجيال والوطن ولعطائها ولمكانتها الاستثنائية في جميع المهام التي تتولاها دون استثناء.

محاكم دبي تصدر العدد الخامس من مجلة صدى المحاكم

نافذة الفكر القانوني والقضائي

أصدرت محاكم دبي العدد الخامس من مجلة (صدى المحاكم)، القضائيّة، القانونيّة، النصف سنوية، والذي يتضمن موضوعات متنوعة وثريّة، تهدف إلى تعميم الثقافة القانونية واستعراض جهود محاكم دبي وتوظيف التكنولوجيا الحديثة لنقل ما يحدث في المجال القضائي وفتح أبواب التواصل مع المعنيين في هذا المجال، أعضاء السلطة القضائية وأعوان القضاء والمحامين والخبراء وطلبة القانون حيث أشار سعادة القاضي الدكتور جاسم محمد الحوسني رئيس تحرير مجلة صدى المحاكم، إلى تميّز العدد الخامس من المجلة التي تعتبر منارةٌ من منارات المعرفة الشّرعيّة والقانونيّة والإنسانيّة، باحتوائه على باقةٍ رائعةٍ من المقالات الرّصينة التي تنوّعت تنوّعاً ثريّاً بين الفلسفة والقانون والشّريعة، وكتبت بيد كُتّاب يمثّلون كوكبةً مميّزةً من أصحاب العلم والخبرات في تخصصاتهم، وأصحاب الأقلام السيّالة التي صقلتها الخبرات الطويلة والعلم الغزير والدّراسة المُضنية في أمهات الكتب وعيونها.

مؤكداً سعادته أن المجلة تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، التي تعزز التبادل المعرفي في المجال القضائي في إدارة المحاكم، لتحقيق رؤيتها (أن تكون الخيار الأول للنخبة)، وبيّن الحوسني أن العدد الخامس احتوى على عدد من العناوين المميّزة التي كان من أبرزها تحقيق صحفي عن جهاز التفتيش القضائي، إضافةً إلى مقالات حول البطلان في الإجراءات الجزائية وبيع المرابحة وقراءة في قانون الزواج والطّلاق وفقاً لقانون الأحوال الشخصية المدني الاتحادي، إضافةً إلى مقال فلسفي حول ابن رشد وابن ميمون وآخر حول الإساءة للمقدسات الدينية وعلاقتها بحرية التعبير والحق في الخصوصية بالإضافة إلى موضوعات أخرى منوّعة.

منتدى محاكم دبي في دورته الثانية يكشف عن

إنجازات قضائية وإدارية استثنائية وقصص تحكي تجارب ملهمة

نظّمت محاكم دبي الدورة الثانية للمنتدى، لاستعراض الإنجازات التي حققتها الدائرة على الصعيد القضائي والإداري، لتعزيز التواصل والتعاون بين مختلف المستويات الوظيفية وبث الطاقة الايجابية للوصول لمحاكم رائدة متميزة عالمياً، حيث حضر المنتدى سعادة طارش عيد المنصوري رئيس محاكم دبي، وسعادة القاضي عمر عتيق المري نائب مدير عام محاكم دبي، والسادة رؤساء المحاكم، والسادة القضاة، والمدراء التنفيذيون بالدائرة، وموظفو محاكم دبي، وعدد من موظفيها المتقاعدين.

تضمنت أعمال الدورة الثانية للمنتدى، أربع جلسات حوارية استهلها سعادة طارش عيد المنصوري رئيس محاكم دبي في جلسة حوارية بعنوان: "حديث القيادة" ناقش فيها سعادته توجهات القيادة الرشيدة، والتطورات والإنجازات التي واكبتها محاكم دبي خلال العشر السنوات الماضية، وحرص القيادة على دعم بيئة عمل محفزة ومشجعه للموظفين، واختتمها بتوصيات لفريق عمل محاكم دبي.

وأشار رئيس محاكم دبي أن منتدى محاكم دبي، يعتبر ورشة عملٍ كبرى تلتقي فيها الأفكار وتمتزج الآراء وتدور فيها الحوارات التي هي نتاج الخبرات الطويلة والعقول الناضجة والدراسات المتعمقة من أجل الوصول إلى أفضل الممارسات، ومحطة لاستعراض أفضل التجارب الرائعة، لأنها نتاج العمل المخلص الدائب للمساهمة بشكل فعّال في صناعة مستقبل الحياة في مجتمع دبي، صناعة تضع نصب عينيها الإنسان وسعادته واستقراره لتبقى مظلة لاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والإنساني في دبي والإمارات العربية المتحدة، ومحطة لاستعراض الإنجازات التي كان لها الأثر الملموس في جعل أعمال محاكم دبي بحق أعمالاً مواكبةً لما يجري على أرض الواقع في إمارة دبي، وللمضي إلى الأمام نحو مواكبة العصر كماً وكيفاً بأساليب تقنية متقدمة وناجحة ومتميزة، جعلتها أيقونة فاعلة عاملة في ركب حكومة دبي ومؤسساتها المتسابقة نحو الأحدث والأرقى والأكثر استخداماً لتقنيات العصر.

وذكر سعادة القاضي خالد الحوسني رئيس المحاكم الابتدائية في محاكم دبي خلال جلسته، ما تحقق من إنجازات في مجال التحول الرقمي في تقديم الخدمات القضائية، من خلال مشروع ملف الدعوى الرقمي الذي أسهم بدوره في إيجاد قنوات تفاعلية مبتكرة تلبي احتياجات المتعاملين وتسهم في إسعادهم، والتي سعت الدائرة في تحقيقها لتتماشى مع توجّه حكومة دبي للوصول إلى نقلة نوعية في إجراءات التقاضي، لضمان تقديم أفضل الخدمات للجمهور، التي تتيح لهم في نفس الوقت إنجاز العديد من إجراءات التقاضي عبر التطبيقات الذكية، كما تحدث سعادته عن الإشهاد الذكي الذي أسهم بدوره في تحسين الإجراءات والتسهيل على المتعاملين، وضمان إنهاء الإجراء دون ورق أو حضور بنسبة 100%.

كما أبرزت الجلسة الثانية بعنوان: "ميدان المحاكم" قصص النجاح القضائية والإدارية في المحاكم، حيث ذكر سعادة القاضي خالد المنصوري رئيس محكمة التنفيذ تفاصيل مشروع تطوير منظومة محكمة التنفيذ، الذي يسهم في تسريع وتيرة التقاضي وتنفيذ الأحكام، فيما أشارت سعادة القاضي الدكتورة حمدة السويدي رئيس دائرة الإفلاس بالمحكمة التجارية مدى نجاح تطبيق قانون الإفلاس، ودوره في تعزيز استقرار الأعمال في الدولة وزيادة ثقة المستثمرين في إمارة دبي، وتحدث السيد محمد العبيدلي المدير التنفيذي لقطاع إدارة الدعاوى عن إسعاد متعاملي محاكم دبي، كما استعرضت مريم السويدي مدير إدارة الشؤون المالية والإدارية فيها أبرز الممكنات التي جعلت الإدارة المالية متميّزة وفعّالة.

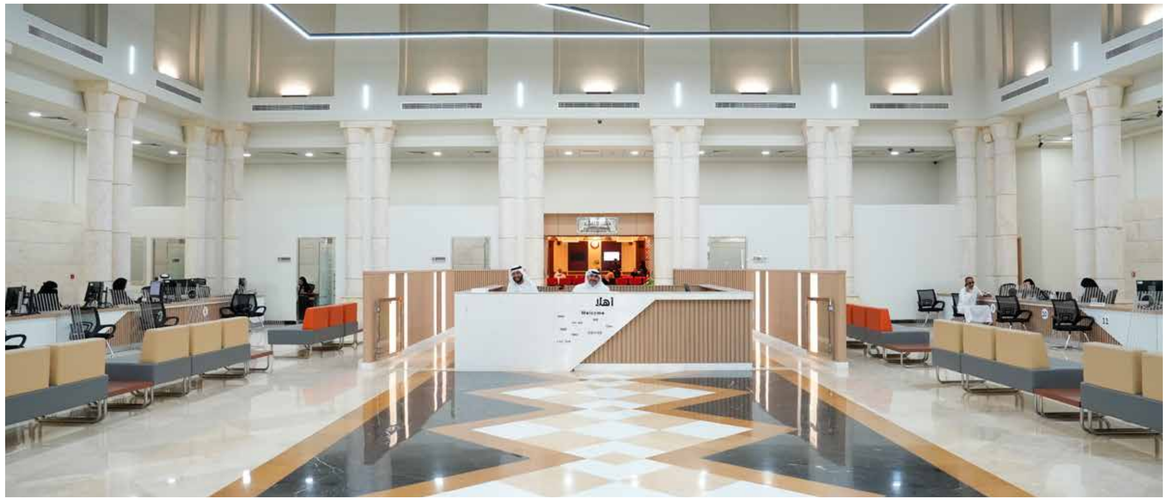

محاكم دبي تصدر دليلاً استرشادياً

لتنظيم أعمال الخبرة لتعزيز الدقة والعدالة في العمل القضائي

أصدرت محاكم دبي الدليل الاسترشادي لتنظيم أعمال الخبرة، استناداً إلى القانون رقم 13 لسنة 2020 الذي ينظم أعمال الخبرة أمام الجهات القضائية في إمارة دبي، لبيان المنهجية التي تجب مراعاتها عند قيام الخبير بأداء مهمته المحددة له بموجب القرارات الصادرة عن المحكمة المختصة، والتي من شأنها تحقيق الأهداف المنشودة من الاستعانة بالخبراء في المسائل الفنية التي يستلزمها الفصل في الدعاوى، وصولاً إلى دقة الأحكام والقرارات القضائية الصادرة عن تلك الجهات، وتحقيق العدالة الناجزة.

ومن جانبه أشاد سعادة طارش المنصوري رئيس محاكم دبي، بالجهود المستمرة التي يبذلها جميع الأطراف في تطوير وتحسين أنظمتها وإجراءاتها القضائية، حيث أن إصدار الدليل الاسترشادي يعكس التزامنا الراسخ بتطوير النظام القضائي وتحسينه باستمرار، وأن توفير منهجية واضحة لعمل الخبراء يسهم بشكل كبير في ضمان الدقة والعدالة في القرارات القضائية التي تصدر عن محاكم دبي.

توقيع مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون الاستراتيجي

في مجال التحكيم بين مركز دبي للتحكيم الدولي ومحاكم دبي

أقرت محاكم دبي ومركز دبي للتحكيم الدولي مذكرة تفاهم بين الطرفين، تجسد التزامهما بتحقيق معايير عالمية في التحكيم والوسائط البديلة لحل المنازعات، وذلك في إطار الرؤية الاستراتيجية التي تسعى دبي لتحقيقها، والتي تتمثل في تعزيز الأطر البديلة لفض المنازعات، معبّرين عن التزامهما بتحقيق معايير عالمية في التحكيم ووسائط الفض المبتكرة، وتأتي هذه الخطوة استناداً إلى توجيهات صاحب سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة - رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه الله، وتعكس التزام دبي بتحويل نفسها إلى واحدة من أهم ثلاث مدن اقتصادية في العالم.

مدير عام محاكم دبي يحتفي بمجلس الجوهرة النسائي

بحصوله على المركز الثالث في مجال تمكين المرأة

احتفى سعادة طارش عيد المنصوري، مدير عام محاكم دبي، بإنجاز فريد حققه مجلس الجوهرة النسائي، الذي نال المركز الثالث في مجال تمكين المرأة، وتأتي هذه الإنجازات في إطار الالتزام الدائم بتعزيز دور المرأة وتحقيق المساواة بين الجميع ومن جانبه أعرب سعادة طارش المنصوري عن فرحته الكبيرة بهذا الإنجاز، وعن فخره بالقيادة الفعّالة للرئيس الفخري للمجلس سعادة القاضي ابتسام البدواوي، مُظهراً أهمية هذا الإنجاز كنقطة تحول نحو تحقيق تقدم مستدام في مجال تمكين المرأة.

وأكد المنصوري التزامهم وسعيهم الدائم بتعزيز دور المرأة وتحقيق المساواة مشيداً بالرؤية الراسخة للمجلس في بناء مجتمع يقوم على قيم المساواة وتوفير الفرص للجميع، وشدد على أن هذا الإنجاز يعكس التقدم المستمر في تحقيق طموحات المرأة وتوفير بيئة تسمح لها بتحقيق إمكانياتها الكاملة، مؤكداً على أنه يشكل خطوة هامة في بناء مجتمع يستند إلى مبادئ المساواة وتوفير الفرص للجميع.

محاكم دبي تعلن عن إطلاق "بودكاست المحاكم"

رحلة صوتية استثنائية تمثل نافذة إلى عقول متألقة في الإمارات

أعلنت محاكم دبي عن الإنطلاق الرسمي لـ بودكاست المحاكم، الذي يشكل تجربة صوتية مبتكرة متاحة عبر الإنترنت وتطبيقات الهواتف المحمولة، يُمكن للمستمعين الوصول إلى هذه السلسلة من الحلقات المسجلة صوتياً من خلال موقع الناشر وتطبيقات البودكاست، مقدماً تجربة مثيرة تتجاوز حدود المحكمة، وبداية لرحلة صوتية استثنائية تتخذ من المحكمة منبراً لاستكشاف قضايا متنوعة وتجربة فائقة الجودة.

أوضح حمد ثاني مدير إدارة الاتصال والتسويق المؤسسي ورئيس فريق بودكاست المحاكم، أن البرنامج سوف يقدّم تجربة فريدة للمستمعين، حيث سيستضيف البرنامج شخصيات إماراتية في حوارات مثيرة في ميادين متنوعة، وأنه ليس مجرد صوت للعدالة، بل يمثّل نافذة إلى عقول متألقة في الإمارات، وسوف يأخذنا في رحلة خاصة مع محادثات ممتعة وملهمة مع شخصيات لا تقتصر على موظفي محاكم دبي، بل تمتد لتشمل رواد في مجالات متنوعة مثل الذكاء الاصطناعي وشركات الطيران وغيرها من المجالات.

خاتمة التقرير

تتوجه محاكم دبي بالشكر الجزيل لجميع القضاة والإداريين والموظفين، الذين ساهموا في إعداد التقرير السنوي 2023

"ريادة عالمية وحلول قضائية ورقمية مبتكرة ومستدامة"

وتثمّن مشاركاتهم ومبادراتهم المتنوعة التي كان لها الدور الكبير في توثيق إنجازات محاكم دبي خلال عام 2023 وعرضها بالشكل الأمثل، متمنّيةً لهم النجاح والتوفيق في مهامهم والمزيد من الإنجاز.